جامعة العربي التبسي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الإستراتيجية الإسرائيلية و تداعياتها على الأمن الإفريقي
(دراسة إستشرافية)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستير في العلاقات الدولية
تخصص دراسات إستراتيجية

إعداد الطالبة
حنان طراد

إشراف الأستاذة
إيناس شيباني

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
يوسف أزروال	أستاذ مساعد-أ-	رئيسا
إيناس شيباني	أستاذ مساعد-أ-	مشرفا ومقررا
كيم سمير	أستاذ مساعد-أ-	عضوا مناقشا

السنة جامعية
2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

إلى الذ ـ ين مهدوا لي طريق العلم والمعرفة إلى كل من ساعدني على اتمام هذا البحث، إلى كل من زرع التفاؤل، وقدم لي المساعدات والتسهيلات، والأفكار والمعلومات، والنصائح والتوجيهات أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان.

شكرا.

أما الشكر الخاص، فهو الذ ـ ي يصبح فيه قول رسول الله (صلى الله عليه وسلم) " إن الحوت في البحر والطير في السماء، ليصلون على معلم الناس الخير" إلى أستاذتي ومعلمتي، الت ـ ي وقفت ذائما إلى جانبي عندما ضللت الطريق، وقدمت لى يد العون والمساعدة لأكون أهلا لتقديم هذه المذكرة، أقول شكرا أستاذة

أ. شيباني إيناس

وأعبر عن الشكر والعرفان أيضا لكل اساتذة قسم العلم السياسية بجامعة تبسة، ولا أنسى بالذكر أيضا أعضاء اللجنة الذ ـ ين سيناقشون هذا البحث، الأستاذ أزروال يوسف، والأستاذ كيم سمير.

وشكري موصول أيضا لزملائي، الذ ـ ين لم يبخلوا على بالتشجيع والعون .

شكرا للجميع

الإهداء

بسم الذي خلقني... صورني وعلمني...إليك يا من لطريقي الخير أنرتني...يا من تدعوتك فأجبتني أكملت دراستي وبعونك ساعدني...أحمد وأشكرك يا ربي على كل نعمة بها أنعمتني...من أعماق فؤادي أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما المولى عزوجل "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي أرحمهما كما ربياني صغيرا"

أمي وأبي أغلي ما جادت به الدنيا عليا.

حفظهما الله

إلى أخي سند ظهري ومصدر عزتي وفخري نور حياتي وأغلي ما في الوجود أخي "رمزي" وفقه الله في حياته.

إلى من هم سندي في الحياة أخوتي: "إلهام ، أنور، أسماء"

إلى من تربيت معهم: "هدى، محمد، شيماء، ملاك"

إلى كل الأصدقاء والأحبة والزملاء الذين تقاسمت معهم الأحلام وعشت برفقتهم حلوى الأيام.

إلى من كل وسعهم قلبي ولم يذكرهم قلمي.

مقدمة

مقدمة

تعتبر القارة الأفريقية إحدى قارات العالم المهمة التى بها مصالح إقتصادية وإستراتيجية وسياسية. ذات أهمية مركزية للغرب وأمريكا وكل الدول الصاعدة الأخرى فى العالم، ومن جهة أخرى، تتيح لنا الجغرافيا افريقيا الاطلاع على حقيقة أن أفريقيا مركز لتلاقي وتفاعل عوالم مختلفة التوجهات والايديولوجيات والمصالح، حيث تمتد افريقيا إلى بعد عربي اسلامي، وبعد أفريقي زنجي متعدد الهويات. وعليه كانت إفريقيا مركز اهتمام تاريخي للقوى الخارجية، وهو ما تجسد في الحركة الاستعمارية- فأن المثير للإنتباه حاليا، هو الاهتمام المتزايد من طرف القوّى الدولية، اسرائيل، امريكا، روسيا، والصين، وعليه فإنّ مصير افريقيا(لتغيرات التّي طرأت أو التّي يحتمل أن تحصل) مرتبطة بنشاطات وتوجهات ومصالح المجموعة الدولية، ولذلك إستهدف المخطط الصهيونى الذى تم تكوينه من أجل حماية المصالح الغربية والدفاع عنها القارة الإفريقية لتمهيد الطريق فيما بعد للصهيونية العالمية من تحقيق حلمها التاريخى فى ضم الأراضى من الفرات إلى منابع النيل ومن ثم نجد أنه من الطبيعى أن تتجه أنظار الحركة الصهيونية إلى أفريقيا لإيجاد موطئ قدم لها فى هذه القارة البكر التى تزخر بالموارد البشرية والطبيعية خطوة بخطوة مع الاستعمارالغربى حفاظاً على مصالحها التى تتشابك تشابكاً عضوياً معه.

شهدت العلاقات الإسرائيلية بالدول الإفريقية، ولا سيما غير العربية منها، تحولات فارقة خلال الخمسين عاما الماضية. وربما تعزى تلك التحولات إلى تغير الاهتمامات وترتيب أولويات السياسة الخارجية الإسرائيلية فضلا عن تطور ديناميات النظام الدولي. فالعصر الذهبي للتغلغل الإسرائيلي في إفريقيا والذي شمل عقد الستينيات سرعان ما شهد نهاية حاسمة له بعد حرب أكتوبر 1973 وقيام الدول الإفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل. وقد حاولت الدبلوماسية الإسرائيلية إعادة وصل ما انقطع مع إفريقيا خلال فترة الثمانينات وقد تحقق لها ما أرادت بعد توقيع اتفاقات أوسلو عام 1993. وعلى الرغم من عودة الروح للعلاقات الإسرائيلية الإفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلا أن مكانة إفريقيا شهدت تراجعا في أولويات التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي. بيد أن ظهور بعض التهديدات الأمنية على الساحة الإفريقية ولا سيما في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر، وحدوث نوع من التكالب الاستعماري الجديد على موارد وثروات إفريقيا الطبيعية، قد دفع بالقيادة الإسرائيلية إلى إعادة التوكيد مرة أخرى على محورية إفريقيا في عملية صياغة السياسة الخارجية الإسرائيلية. ومع الموجات التحولات الديمقراطية التّي هبت على شمال افريقيا التّي تعرف "بالربيع العربي" احدث أنعكاسا على الرؤى الأمنية الاسرائيلية اتجاه هذه الدول.

-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في عرض التطورات الاسراتيجية الإسرائلية في افريقيا(العرب والافارقة) في دراسة تاريخية ومحاولة لوضع سيناريوهات مستقبلية لها، وذلك بالتركيز على مفاهيمها، ومنظوراتها للقارة، وتحديد علاقاتها السياسية، والاقتصادية، العسكسرية، والأمنيّة، مع كل كولة وصولا إلى محاولة تحديد أبعاد الإستراتيجية المسطرة للمنطقة، وبالتالي الوصول في الاخير إلى معرفة البعد الأساسي للإستراتيجية الإسرائيلية.

- الاشكالية:

ما هي تداعيات الاستراتيجية الإسرائيلية في اللاستقرار داخل القارة الإفريقية؟

انطلاقا من الإشكالية يمكننا أن نطرح عدة تساؤلات فرعية تساعدنا على فهم الموضوع:

- ما هي ابعاد إنعدام الأمن واللاستقرار في القارة الأفريقية؟
- ما هي محددات الإستراتيجية الاسرائيلية في افريقيا؟
- ما هي تداعيات ورهانات الاستراتيجية الإسرائيلية في خلق تكامل أمني مع إفريقيا السوداء؟

- الفرضية:

انطلاقا من إشكالية البحث التّي تدور حول الأمن الافريقي في الاستراتيجية الاسرائيلية، والأسئلة الفرعية التّي تلتها، وضعنا مجموعة فرضيات وهي بمثابة أجوبة أولية على التساؤلات المطروحة مسبقا وهي كما يلي:

- ضعف وهشاشة البنية التحتية للدولة الإفريقية أدت بالضرورة إلى نجاح الاستراتيجية الإسرائيلية في زعزعة اللاستقرار واللاأمن في إفريقيا.
- تراجع الروح القومية بين البيض والسود في افريقيا أدت إلى إنجاح الإستراتيجية الإسرائيلية في خلق انقسامات الإقليمية.

-أسباب إختيار الموضوع: منهجيا تقسم مبررات اختيار أي موضوع للدراسة كالتالي:

أ- المبررات الموضوعية:

تتلخص المبررات الموضوعية لإختيار هذا الموضوع في النقاط الاساسية التالية:

-1- من خلال عملية المسح البيبلوغرافي التّي قمنا بها في العديد من المصادر: كالمكتبات، والمجالات، والمراجع الالكتيونية، تبين نقص الدراسات الأكاديمية والعلمية المهتمة بهذا الموضوع، وعلى هذا الاساس تبرز القيمة والتبرير لمثل هذاالاختيار.

-2- تعتبر القارة الافريقية منطقة ذات حساسية من خلال اعتبارات:

أ. إما اعتبارها منطقة انكسار بين الافارقة الشمال المسلم وبين افارقة الجنوب متعدد الهويات.

ب. إما أعتبارها منطقة تواصل وتكامل بين الشمال والجنوب، وهو اعتبار يجعلها حاضرة في قلب السياسات لدولية.

- 3 افريقيا هي أكبر وأول الدول المتعرضة للصراعات والتنازعات الاقليمية حول الهوية وتقسيمات الحدودية، وهو ما انتج تراكم هائل من الاثار السلبية على المنطق .
- 4 تعتبر افريقيا الاكثر تميزا بظاهرة الانقسامات الهوياتيةوهشاشة البنية التكوينية والتّي أدت إلى استفحال القوى الخارجية على التلاعب بمقايس انعدام الامن واللاستقرار الداخلي. بما في ذلك التخطيط الاسرائيلي بتدعيم امريكي لتفتيت الشمل الاقليمي للقارة.
- 5 محاولة الإحاطة بأبعاد الموضوع المتشعبة التّي تحتمل تدويل القضايا الداخلية للقارة، واستغلال الفرص للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، وفرض وجهات الاصلاح.
- 6 البعد الاستراتيجي للموضوع والذّي يفتح الآفاق أمام بحوث في نفس المجال.

ب- المبررات الذاتية:

يشير المتخصصون في منهجية العلوم الإنسانية، إلى أن عملية البحث العلمي، في الأساس محاولة من الباحث لإشباع رغبة علمية ملحّة، تنتج عن مصادفته لبعض الاسئلة المقلقة والمحيرة. وعليه، فإن هذه الدراسة تندرج بالدرجة الأولى ضمن هذا الاعتبار المنهجي، أما من ناحية الاعتبارت الذاتية التّي حملتنا على تناول هذا الموضوع فتكمن في تحليل هذا الموضوع باعتباره يدور حول منطقة انتمي اليها واهتمامي بالدراسات الافريقية وباستراتيجيات القوى الفاعلة في هذه المنطقة. بالاضافة إلى أن أغلب الدراسات السابقة ركزت على دراسات افريقيا الشمالية والتهديدات القادمة من الغرب – أوربا وأمريكا- وتغيب الدور الاسرائيلي في افريقيا.

- تبرير خطة البحث :

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة واختيار مدى صحة الفرضيات قمنا بانتهاج خطة من ثلاث فصول ويتفرع كل فصل إلى ثلاث مباحث ومطلبية عن كل مبحث: الفصل الأول المعنون تحت: الإطار النظري للدراسة (تأصيل مفاهيمي وضبط منهجي)، يحتوي على ثلاث مباحث، تطرقنا من خلاله لمفهوم الأمن والتطورت التّي عرفها بعد نهاية الحرب الباردة، كما تحدثنا عن مفهوم الاستراتيجية كاساس الدراسة، بالاضافة إلى استعراض لمفهوم الاستشراف كمحاولة لرسم سينريوهات مستقبلية للإستراتيجة الاسرئيلية.

الفصل الثاني بعنوان: دراسة أمنية للأوضاع الداخلية للقارة.الذّي تناول ظاهرة الصراعات الداخلية للقارة والرهانات الأمنية التّي لازمتها حالة عدم الاستقرار، وغياب الأمن، التّي أفرزتها الصراعات العرقية وغيرها، بالاضافة إلى قراءة في أهم المرتكزات التّي يمكن من خلالها أعادة بناء الشخصية

الافريقية والمحافظة على هوية شعبها. وخلصنا في هذا الفصل إلى الرؤى الأمنية المتضاربة لكل من افريقيا بشكل عام والرؤية العربية بشكل خاص، وفي المقابل تطرقنا إلى الرؤية الأمنية الإسرائيلية كدخيل على القارة .

أما الفصل الثالث والمعنون تحت: التوجهات الإسرائيلية في افريقيا (دراسة تطبيقة) تعرضنا فيه الأهمية الاستراتيجة للقارة الافريقية بالنسبة للسياسة الخارجية لإسرائيل، بودايات التفكير الاستراتيجي الاسرائيلي تجاه افريقيا وعوامل تأسيسها، وبالإضافة إلى محاولة تحليل السياسة الخارجية الاسرائيلية في افريقيا من خلال الدراسات الفكرية في محاولة لتسطير خطط استراتيجية للتفكيك والتشتيت القومي داخل القارة مع التركيز على استراتيجية ينون وانعكاسها على الأمن الإفريقي.

- **المقاربة المنهجية:**

الموضوع الذي هو محل الدراسة يتطلب عدة مناهج، وعليه نستعين بالمنهج التاريخي والذّي سيساعد على وضع الظاهرة في محيطها وظروفها الاساسية والغرض من استخدامه هو استقراء التغيرات التاريخية التّي طرأت على القارة الافريقية، وعلى التغيرات في الاستراتيجية الاسرائيلية.

كما نستعين بالمنهج الوصفي لوصف الظاهرة موضوع الدراسة والتعبير عنها كميا وكيفيا، كما أن الاستناد لهذا المنهج ضروري في توصيف البيئة الأمنية الإقليمية والدولية وتأثيرها على أنعدام الامن في افريقيا.

- **أدبيات الدراسة:**

لدينا مجموعة من الدراسات المتوفرة حول الموضوع، سنحاول إلقاء الضوء على الخطوط العريضة لبعض الدراسات:

أ- دراسة **"محمد علي العوني"** المعنونة بـ **سياسة اسرائيل الخارجية اتجاه افريقيا** وتكمن تصنيف هذا الكتاب في خانة الدراسات السياسة الأمنيّة، حيث يعالج فيه الكاتب القضايا الأمنية التّي تواجه اسرائيل في القارة، ويحدد الأبعاد الأمنية لإسرائيل داخل المنطقة، والركائز الأساسية لسياستها الخارجية اتجاه دول افريقيا.

ب- دراسة" **عمرعبده العلى علام**": بعنوان **"المجتمع الاسرائيلي وثقافة الصراع"**وتتناول هذه الدراسة ثقافة الشعب الاسرائيلي في البحث عن الوجود، والصراع حول مناطق النفوذ وبناء العلاقات، كما تطرق إلى أهمية التواجد على القارة الافريقية بإعتبارها الأكثر تلاؤما ومتطلبات الكيان الاسرائيلي، من حيث التفاعل التاريخي والحركات الصهيونية، والتّي ترى بأن هناك قاسم مشترك مع الشعوب الافريقية (الزنوج) ألا وهو التمييز العنصري.

ج- دراسة" **ماتشيلك بارد**" بعنوان« **Israel and Afric** »والتّي تناولت وضع الكيان الاسرائيلي في النظام الدولي، والقضية الاسرائيلية العربية اتجاه احتلال فلسطين. حيث يوضح من خلال هذه الدراسة المخاطر المحدقة بالكيان من جيرانه العرب ويقدم الرؤية التشاؤمية اتجاه الشعب الافريقي بكونه مهمشا من النظام الدولي، كما انه يستعرض فكرة التعاون التّي تطرحها اسرائيل للنهوض بهذه الشعوب كونها تنتمي لذات المصير وهو التهديد العربي-الاسلامي-.

د-دراسة"**بيرنارد ريتش**": بعنوان " **Israel's Policy in Africa** وتطرقت لمعايير العلاقات الافريقية - الاسرائيلية في ظل التعاون الدولي، توضح من خلالها الخلفيات السياسية لاسرائيل، للمشروع الاستطاني في افريقية، وفكرة التفتيت من خلال استراتيجية "ينون ".

- **صعوبات الدراسة:**

من بين الصعوباتالتّي واجهتنا عند إعداد هذا البحث، ندرة المراجع التّي تتحلى بالقدر المطلوب من الموضوعية سواء تعلق الأمر بالمراجع العربية أو الأجنبية، ولا يتوقف الأمر عند الأفكار المطروحة بل يتعداه إلى المصطلحات والتعابير المستخدمة خاصة فيما يتعلق الأمر بالسياسة الاسرائيلية.

الفصل الأول
الإطار النظري للدراسة
تأصيل مفاهيمي وضبط منهجي

أدى إنتهاء الحرب الباردة إلى اعادة النظر في المجالات الرئيسية في الفكر السياسي والاقتصادي وبروز العديد من المفارقات، بعضها على الصعيد الهيكلي النظامي، وبعضها على الصعيد القيمي. ومما زاد تعقيد الوضع الراهن تزامن ثلاث تحولات أساسية هي نهاية الحرب الباردة على المستوى الاستراتيجي، والعولمة على المستوى الاقتصادي، ونهاية الشيوعية على المستوى الايديولوجي. وقد فرض هذا التزامن ضرورة التفكير في عالم بدون حدود ثابتة، وكذلك بدون عدو واضح. هذا ما أدى إلى إفراز معطيات جديدة للمتغيرات التّي أصبح يقوم عليها النظام الدولي الجديد من التغيير في المفاهيم والمرتكزات إلى الممارسة في الميدان والمعاملات، ما جعل بعض المفاهيم والنظريات السابقة لا تصلح لفترة ما بعد الحرب الباردة.

وقد شهد موضوع الأمن اختلافات كثيرة فيها يخص مفهومه داخل الاتجاهات النظرية في مجال العلاقات الدولية، ليمتد الصراع النظري حتى فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك نظرا لمركزية الموضوع في تلك الفترة، حيث تمحورت معظم الدراسات السياسية حول مواضيع ذات صلة بالأمن، بالإضافة إلى تزايد درجات التعقيد والتداخل في مواضيع العلوم السياسية خاصة في العلاقات الدولية،وقد ساهم ذلك في بروز نظريات ومقاربات جديدة من أجل خلق بناء وأطر فكرية لفهم وتفسير الظواهر السياسية، خاصة التنازعية منها وما يتعلق بالأمن بجميع قطاعاته في ظل تحول دور الفواعل. ونظرا لأهمية موضوع الاستراتيجية والأمن داخل النظام الدولي وما بين التفاعلات الدولية ظهرت الدراسات الاستشرافية كوسيلة لرسم خطى المستقبل لتحقيق الاهداف المنشودة والوصول إلى مبتغى الدولة القومية. فالدراسات الاستشرافية هي فرع علمي يقوم على التداخل بين العلوم الاجتماعية المختلفة، ويعتبر التطور الحادث في البحوث والدراسات المستقبلية هو نتاج طبيعي لمجمل التغيرات التّي يشهدها الواقع الإقليمي والدول معا ولهذا أوجبت علينا أدبيات البحث العلمي أن نخصص الفصل الأول كإطار نظري ومفاهيمي للدراسة من أجل فهم وتفسير ترابط هذه المتغيرات من جهة، ومن جهة أخرى إبراز أهم ما تطرحه هذه المقاربات النظرية.

يعالج هذا الفصل على ثلاث اطر تمثل الأبعاد التي يقوم عليها موضوع البحث من خلال التركيز على كل من الإستراتيجية والأمن والاستشراف الاستراتيجي لأنها الأبعاد الرئيسية التّي يمكن من خلالها فهم وتحليل البعد الإستراتيجي الإسرائيلية اتجاه إفريقيا مما يقتضي ضبط مفهوم كل من البعد الأمني كتعبير عن مصالح الدول، الاستراتيجية كأداة للوصول لتحقيق الأمن وفي الأخير محاولة تحديد مفهوم الاستشراف الاستراتيجي.

- المبحث الأول: ضبط إجرائي لمفهوم الاستراتيجية.
- المبحث الثاني: ضبط إجرائي لمفهوم الأمن.
- المبحث الثالث: الإستشراف الإستراتيجي.

المبحث الأول: ضبط اجرائي لمفهوم الإستراتيجية

تحاول الإستراتيجية كغيرها من العلوم الإجابة على فرضية أساسية هي فهم وإدراك ظاهرة معينة، فتحاول بذلك أنّ تكون علما شاملا يقود جميع أنواع الصراعات ما بين الماضي والحاضر، فقد تحدث "**هيربرت روزنسكي**" في الماضي عن الإستراتيجية الفطريّة، أما في العصر الحديث فيعرف الإستراتيجية العلميّة، أي انتقال الاستراتيجية من التحكم الفطري والغريزي للإنسان إلى علم ثابت ذو قواعد يدرس كمادة في أهم الأكاديميات العالمية.

ويؤكد الإستراتيجي الصيني سون زي "**SUN ZI**"أنّ التخطيط الاستراتيجي الفعال يتطلب معرفة أكثر من نظرية حيث يقول"إنّ الأكثر تميزا من القادة والسياسيين في وضع خططهم الإستراتيجية، الأكثر حكمة وعلما واستشرافا". وأكد على هذه المقولة القانون العسكري الياباني، حيث فرض على العسكريين أن يتطلعوا في نفس الوقت على العلوم والفنون الأخرى، ثّم أكد على ذلك "**فريدريك الثاني**"في أوربا فيؤكد أن"قراءة الأدب و الرسائل هي ضرورية للقادة العسكريين في جيوشه". أصبح واضحا ضرورة قراءة الإستراتيجية كعلم من أجل الحصول على تطبيق فعال.

- المطلب الأول: الإستراتيجية" ضبط مفاهيمي للمصطلح"

انبثق مفهوم الإستراتيجية من العسكرية بفعل ارتباطه لمدة طويلة بالانتصارات أو الإخفاقات العسكرية، وباستمرار التطور الإنساني وتنامي القدرات البشرية والمادية تعدى مفهوم الإستراتيجية المجال السياسي والاجتماعي، وكغيره من المصطلحات هناك اختلاف متفاوت النسب حول المقصود بمصطلح الإستراتيجية، وترجع هذه الاختلافات بالأساس إلى اختلاف خلفيات ومنطلقات وأهداف المفكرين، وفيما يخص هذه الدراسة يستعمل هذا المصطلح للإشارة إلى ذلك المعنى الذّي حدده **باري بوزان**"**Barry Buzan**" للإستراتيجية في قوله:" هي كل ما يركز على استعمال أو التهديد باستعمال العنف أو احد أدواته، من طرف وحدات سياسية في سبيل الدفاع عن مصالحها ضد وحدات سياسية أخرى".[1]

- أصل مصطلح الإستراتيجية:

انطلاقا من التحليل الكلاسيكي للمصطلح، نجد أنّ مصطلح الإستراتيجية يوجد في مختلف اللّغات الأوروبية أو اللغات الإغريقية ويعد من أكثر المصطلحات الشائعة والمتداولة، إلاأنّ الكثير ممن تداولوا هذه الكلمة كانوا يجهلون معناها الحقيقي. فاشتقت كلمة الإستراتيجية أصلا من الكلمة اليونانية " **Strategos** "ومعناها الحرفي "قائد" .[2]

ففي الألمانية نجد"**strategic**"،و في الروسية نجد "**strategija**"ومصطلح الإستراتيجية ذاته مقسم إلى جزئين"**stratos**" ويعني به الجيش في حالة حرب، أي الجيوش التّي تعسكر في منطقة ما. أما النصف

[1] Anne. Merie D'Aoust, David Grondin, Et Alex Macleod «**Les Etudes de Sécurité** », Dans :Alex Macleod, et dan O'Meara, théories des relatatoins internatoinales : contestations et résistances, www.pdffactory.com p352.

[2] صالح نيوف، **مدخل إلى الفكر الإستراتيجي**(الدانمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة، 2008)، ص3.

الثاني من الكلمة " **agein** " وتعني بها الدفاع إلى الأمام . وتركيب الجزئين يعطينا مفهوم لغوي يتمثل في الجيش الّذي يدفع به إلى الأمام.

"**stategia**" أيضا مشتقة منها كلمة " **strategema**"ولها معنى آخر في اللاتينية حيث تعني الحيلة أو الوسيلة في الحرب، كما يرجع العديد من المفكرين أصل كلمة إستراتيجية إلى الكلمة اليونانية"**stratégos**" التّي تعني كلمة الأمن العسكري في عهد الديمقراطية اليونانية. [1]

ويعود تاريخ الإستراتيجية إلى كتابات المفكر الصيني "**سون زي**"الذّي ارشد القادة العسكريين من خلال كتابه"فن الحرب" إلى التخطيط في الحرب من أجل النصر، وقد صاغ رأيه في الإستراتيجية بعبارة ذات دلالات هي " تظاهر في الشرق واضرب في الغرب" .

- وعرف "**كارل فون كلاوزفيتز**"(*) الإستراتيجية بأنها " استخدام الاشتباك وسيلة للوصول إلى هدف الحرب". [2]

- ويقدم "**دلبرك**" تعريفا للإستراتيجية بأنها"علم استخدام المصادر العسكرية لتحقيق اهداف الحرب".

أما "**المارشال فريدينال ندفوش** فيعرفها بأنها "فن حوار الإرادات التّي تستخدم القوة لحل خلافاتها".[3]

- "**ليدر هارت**" يعرف الإستراتيجية على أنها " فن توزيع استخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة". [4]

- وقد أعطى"**ريمون أرون**" تعريفا مقارنا مع مصطلح الدبلوماسية حيث عرفها على أنها" قيادة وتوجيه مجمل العمليات العسكرية، أما الدبلوماسية فهي توجيه العلاقات مع الدول الأخرى على أن تكون الإستراتيجية والدبلوماسية تابعين لسياسة الدولة".[5]

وبإمكاننا أن نلاحظ تطور استخدام المصطلح في الازمنة الحديثة بإتجاه المعنى الأشمل المتجاوز للمجال العسكري، ليصبح مجموع الخطط والتعليمات المعدة لمواجهة كل الإحتمالات وذلك على جميع الأصعدة ومن خلال التركيز على التخطيط والتتابع لا مجرد الإدارة العامة للصراع.[6]

اشتركت التعاريف السابقة بميزة فيما بينها تتمثل في كونها اسبغت بالإستراتيجية صفة فنية في تكييف العلاقة بين الوسائل العسكرية والأهداف السياسية، فجعلت الإستراتيجية تصب في مصلحتها لتحقيق أهداف

---

[1] Colin S'Gray. **War, Peace and International Relations »An Introducyion To Strategic History »** (London and new york : 2007),p16.

(*)كارل فون كلاوزفيتز هو فيلسوف ومفكر ألماني وقائد عسكري، عين مدربا لملك بروسيا فريدريك غليوم الرابع، وأسهم اسهاما فلسفيا في فهم الحرب من خلال كتابه "فن الحرب"

[2] كارل كلاوزفيتز، **الوجيز في الحرب**. ترجمة: ديري والهيثم الأيوبي(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1997)، ص173.

[3] أحمد داود سلمان، **نظرية الإستراتيجية العسكرية الحديثة** (بغداد: دار الحرية، 1984) ، ص24.

[4] - ليدل هارت، **الإستراتيجية وتاريخها في العالم**. ترجمة: محمد عبد الفتاح (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1956)، ص 232.

[5] - Colin S'Gray, OP-Cit,p 20.

[6] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسية**(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر)، ص170.

سياسية، إلاّ أنّ "**ليدل هارت**"بالمقابل أبقى الإستراتيجية في رقعتها العسكرية من السياسة،وقد اقتفى"**اندريه بوفر**" خطى "**ليدل هارت**"في تعريف الاستراتيجية بأنّها فن استخدام القوّة للوصول إلى الأهداف السياسية.

فالقوّة التّي فسرت بدلالتها الإستراتيجية تنطوي على أبعاد أكثر سعة من البعد العسكري، فإخراج الإستراتيجية من غايتها العسكرية ووسيلتها العسكرية إلى وسيلة وغاية أعم وأشمل،إلاّ أنّ "**بوفر**" قد فسر غموض الإستراتيجية بغموض القوّة، إذ ّن القوّة بحد ذاتها مفهوم يتسع في تفسيراته ويغوص في غموضه وكتعريف شامل للإستراتيجية نجد قول "**راؤول كاستيه**" أنها "فن السيطرة على المجموع الكلي لقوّى الأمّة في السّلم وفي الحرب". وأعطى "**كاستيه**"للإستراتيجية بعديها السلمي والحربي وجعل الموارد وقوى الأمّة تصب في خدمتها.[1]

ومن الباحثين العرب يعرفها"حسن مطاوع" بأنها "الاستغلال الكامل للقوّى السياسية والإقتصادية والنفسية والعسكرية للدولة في السلم والحرب لتحقيق الأهداف التّي تضمن سلامتها وأمنها".[2]

نجد في هذا التعريف الدقة في توصيف القوّى المتعددة للدولة، وأوقات العمل الإستراتيجي. كما كان هذا التعريف دقيقا في تحديد أهداف السّلامة والأمن للدولة كغاية نهائية ترنوا إليها الإستراتيجية، إلاّ أن الإستغلال دون فن أو خطة أو حتّى إطار، يظل عشوائيا ومتخبطا فتهدر قوة الأمّة دون الوصول إلى غايتها، فهيئة الإستخدام من ضرورات الفعل المؤثر للإستراتيجية .

مما سبق يمكن الخروج بتعريف للإستراتيجية ينطلق من وصفها بأنها"فن توظيف امكانيات الدولة المتاحة وتهيئة بيئتها الداخلية والخارجية لتحقيق أهدافها بأقل الكاليف".

أيضا "هي القدرة على التّأثير الفاعل عن طريق التوظيفالرّشيد للامكانيات المتاحة للأمّة سبيلا لتحقيق أهدافها العليا بأقل تكلفة".

إنّ التفاوت في امكانيات الدولة يفرض التفاوت في طبيعة أهدافها وهو الأمر الذّي ينعكس سلبا وإجابا على بلورة حدود وظيفة الإستراتيجية وبناء قاعدتها النّظرية والعملية، أي بعبارة أخرى أنّ وظيفة الإستراتيجية تغطي المسافة لواصلة بين الإمكانيات المتاحة للدولة والغاية التّي تسعى إليها دون أن تتحدد بنطاق التخطيط والرؤية الإحتمالية حيث تتعداها بالنزول إلى الواقع، والإحتكاك بمعطياتها ومعيقاتها سعيا إلى تذليلها وبلوغ أهدافها. [3]

ومع تطور الإستراتيجية فكرا وعملا، عمد المختصون والمعنيون بالشّؤون الاستراتيجية إلى تصنيفها وفق عدة معايير، فمن حيث مستوى الدول قسمت الإستراتيجية إلى استراتيجية(قوميّة، وطنيّة، وحليفة). ومن

---

[1] أحمد داود سليمان، المرجع الشابق، ص 15.

[2] حسين عمر توقه،**أبعاد الإستراتيجية** (عمان: دار المشرق للنشر والتوزيع)، ص 15.

[3] مؤيد سامر"الإستراتيجية من منظور وظيفي إجرائي، التاريخ: 3/25/ 2015، أنظر الموقع:
http://www.fcdrs.com/magazem/431.html، ص10 .

(*) دلبروك: مؤرخ عسكري وناقدا مدنيا ناقش كل تعاليم هيئة الأركان الحرب الألمانية . وخرج من نقاشه وجدله بنظريات في صميم العلم العسكري الإستراتيجي.

حيث طبيعة الأسلحة المستخدمة تقسم الإستراتيجية إلى (تقليدية، فوق تقليدية، ونووية)، ومن حيث الوسيلة تقسم الاستراتيجية إلى (مباشرة وغير مباشرة).

إلتمسا العديد من الكتاب والمفكرين حول التأريخ لتطور الإستراتيجية، نجد "دلبروك"[*] كأحد أبرز المنظرين والمؤرخين للفكر الإستراتيجي في عصر متغير، من خلال كتابه "فن الحرب" وقد أوضح من خلال كتاباته الصلة الوثيقة بين السياسة والحرب في كل عصر، كما علته أنّ الاستراتيجية العسكرية السياسية يجب أن تسيرا جنبا إلى جنب، وقد رجع "دلبروك" إلى عقيدة "كلاوزيفتز" وجادل في سبيل ضرورة اتفاق ومسايرة إدارة الحرب والتخطيط للإستراتيجية مع أهداف سياسة الدولة، كما ناقش لتأكيد أنه عندما لا يكون التفكيرالاستراتيجي مرنا وعندما لا تتوفر له كفاية ذاتية، فإنّ هذا النقص يؤدي إلى الدمار السياسي مهما أمكن الوصول إلى نجاح تكتيكي براق، وكان نقده مستمدا بالطّبيعة من النّظريات والأسس النّي خرج بها من دراسته للتاريخ، وكانت أهم النّظريات النّي خرج بها "دلبروك" بقوله بأنّ الإستراتيجية العسكرية يمكن أن تنقسم إلى قسمين أساسين: الأولى(إستراتيجية الإفناء) والهدف الوحيد لهذه الإستراتيجية الوصول إلى المعركة الحاسمة. أما النوع الثاني (استراتيجية الإجهاد).[1]

بالرجوع إلى بداية الكتابات في الفكر الإستراتيجي والتحليلات التكتيتية في عصرها القديم، نجد الإسبارطيون أول من كتب في الصراعات واستراتيجية خوضها، وأول من علموا هذه الأفكار.

ويعتبر كل من "**إني أندرسونس**" أقدم من كتب في الإستراتيجية خلال العهد اليوناني حيث إعتمدوا كثيرا على الممارسات العملية أكثر من التنظير، وأول من نّظر في التكتيك كان"**إكسنوفون**"من خلال مؤلفه "تحليل الفروسية".أما الفكر الروماني فقد كان فكرا عسكريا أصيلا وجديدا وذلك نتيجة التفوق التكتيكي الروماني وبوجود بنية تنظيمية دقيقة للعقيدة العسكرية، ومن أشهر مؤلفات الرومان في مجال الاستراتيجية جاء بها كل من "**كاتوا يوليب**" و"**فرونتينوس**" في مؤلفه (تعليقات عسكرية عند هوميروس).[2]

وبعيدا عن العالم الروماني واليوناني، لا نجد مفاهيم معادلة لمصطلح الإستراتيجية، حتّى في المجتمعات النّي كان لها عمق وتجربة كبيرة بالفن العسكري. الإستثناء الوحيد كان الإستراتيجي الصيني الشهير"سون زي".

أما الفكر الإستراتيجي العربي الإسلامي إرتبط بمؤلفات"**ابن خلدون**"الذّي تعلق بالفكر الاستراتيجي، وتعتبر مؤلفاته مرتبطة بالحروب والطرق المستخدمة في المعارك من قبل مختلف الشعوب. وأول ما ظهر من التراث العربي في هذا المجال.وعرف القرن الثالث عشر حتّى القرن السادس عشر العديد من المؤلفات

---

[1] ادوارد ميدايرل وآخرون، **رواد الإستراتيجية الحديثة"الفكر العسكري من ميكيافيلي إلى هتلر"**. تر: محمد عبد الفتاح ابراهيم (د.ب، د.د، ط3، 1960)، ص ص 16- 41.

[2] - Colin S'Gray, op- cit,p.17

تقترب من التكتيك والإستراتيجية من بينها تعليمات رسمية للنخب العسكرية، كتاب"الفن العسكري" كتبه **"محمّد بن عبد الله"** كتاب "الفن العسكري والفروسية" كتبه **"علي عبد السلمان بن هزيل"**.[1]

عرف القرن الثامن عشر عودة ونهوض مفهوم الإستراتيجية وكل تحولاته يمكن رصدها وملاحظتها من خلال مراحل عدة. فـ الأميرال ماثي"Mathey"يرى أنّ عودة المصطلح كانت من الإنجليز من خلال إستخدام كلمة "Stratége" وكتاب "Oceara" لمؤلفه هامينغتون"Hamington"عام 1656 ولكن بكل بساطة هذا يعني عودة الكلمة اللاتينية"Stratehns".مصطلح "strategy"في الإنجليزية ظهر في 1688في كتاب "Geography" لمؤلفه موردن "Morden".[2]

لم يكن مصطلح الإستراتيجية إلاّ مصطلحا قديما، لم تمسه أي تغيرات أو تحولات: قاموس "Trévoux" يشرح كلمة"Stratogéme" بانها"حيلة أو وسيلة عسكرية تتقدم في الحروب من اجل المفاجأة أو خداع العدو". وتعتمد المفاهيم الاستراتيجية قبل كل شيء على معرفة الطرق الأخرى معرفة جيّدة وتحديد قدراته الذّاتية ووسائله تحديدا واضحا. عندها يمكن التعرف على نقاط ضعفه واستغلالها بفريق عمل ايديولوجي واقتصادي وبشري وسياسي يتلائم مع الأفعال المنسجمة وحقائق العصر ولما كان من أهداف التخطيط الإستراتيجي تحشيد القّوة ضد نقاط الضعف التّي يمتلكها الخصم فإنّ ذلك يعني من مجمل ما يعنيه تضليل الخصم وإيهامه بإختيار مسالك معينة قد تؤدي إلى تشتّت القدرات والموارد، وبالمقابل ستكون ردود أفعال الطرف الآخر قائمة على أساس التعامل مع هذه المسالك بشكل يضمن تأمين نقاط اختلاف ممكن استغلالها.[3]

وكربط للإستراتيجية في إطار العلاقات الدولية تعرف على أنها" قيادة مجمل العمليات الاقتصادية والثقافية والإجتماعية و العسكرية وفق المصالح الوطنية". فالمعنى الدقيق هو استخدام القوّة لبلوغ أهداف سياسية وبعبارة اخرى هي قيادة العمليات العسكرية لتحقيق المصلحة الوطنية. ويؤكد على ذلك "كلوزيفيتز" بقوله أن الحرب تكون مطابقة تماما للنوايا السياسية، ولا بد أن تتكيف مع الوسائل الحربية المتوفرة.[4] ايضا ليست الحرب عملا سياسيا وحسب بل أداة حقيقية للسياسة ومتابعة للعلاقات السياسية وتحقيق لهذه العلاقات بوسائل أخرى.

إن الإستراتيجية العسكرية في أعلى مستوياتها تأتي بعد الإستراتيجية الكلية(القومية)وتنقسم في المجال العسكرية إلى:

1- الإستراتيجية العليا: ربطت أساسا بالأهداف السياسية ومصالح الدولة بالاستراتيجية العليا التّي تعد من إختصاصات القيادية السياسية أو رؤساء الدول والحكومات، وتخضع مباشرة للسلطة السياسية ومهمتها

---

[1] Edward Mead Eale,**La stratégic** (Paris :Gtoup universitaire français , Tom1, 1990), p 23.

[2] صالح نيوف، المرجع السابق، ص ص 11 ،13 .

[3] أحمد داود سليمان، المرجع السابق، ص95 .

[4] ليدل هارت، **نظرة جديدة إلى الحرب**. تر: أكرم ديري (د.ب، الدار القومية لطباعة والنشر،1968)، ص 60.

التعريف بكيفية إدارة الحرب الشاملة ووضع الغايات لكل من الإستراتيجية السياسية والاقتصادية والأمنية العسكرية والثقافية التّي تؤلف المكونات الأساسية للإستراتيجية العليا وتأمين التنسيق بينها جميعا.[1]

وتوجه الاستراتيجية العليا لشرح الفكرة السياسية من خلال تنفيذ وايضاح دورها الفعال في توجيه وتنفيذ وتنسيق إمكانيات الدولة لتحقيق الأهداف الوطّنية. وعليه فهي "فن وعلم تطوير واستخدام القّوى السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمعنّوية والعسكرية للدولة أثناء السلم أو الحرب لتحقيق الغايات والأهداف السياسية"[2]

تطبق الإستراتيجية العليا من خلال مسلكين:

1- الإستراتيجية المباشرة حيث تعتبر القّوة العسكرية الأداة الرئيسية لتحقيق الأهداف الوطنيّة، ولا تستثني استخدام عناصر القّوة الأخرى إلى جانب القّوات العسكرية فهي بدروها مكملة للقّوة العسكرية وهنا يحدد مفهوم الإستراتيجية المباشرة، ويعطي عامل السرعة لتحقيق المصلحة والتصدي للعدو واخضاعه لإرادتنا. فهي تستهدف الأنتصار العسكري نتيجة اشتباكات مع العدو والإخلال بتوازنه عن طريق التّهديد أو الإستعمال الفعلي للقّوة المسلحة.

2- الإستراتيجية غير مباشرة: وهي تبحث في تحقيق الأهداف بوسائل غير عسكرية بالدرجة الأولى وبالانهاك العسكري بالدرجة الثانية إذا اقتضت الضرورة، أي أنّها تستخدم الوسائل النفسية كالدعاية والإشاعة وتسميم السياسة والاقتصاد، والضغط الدولى والتّفتيت الداخلي وغيرها، وهذه الإستراتيجية من مخططات الإسرائيلة للتوغل داخل الدول الضعيفة بطريقة غير مباشرة.[3].

2- الاستراتيجية العسكرية: ترتبط بمرحلة الصراع المسلح أي ان مداها ونطاقها محدود بالحرب، وتنحصر مهمتها في معالجة قضايا توزيع واستخدام الوسائل والإمكانات العسكرية لتحقيق هدف الإستراتيجية العليا معتمدة في ذلك على التقدير السليم بين وسائلها وإمكاناتها.

توضع الخطة الإستراتيجية حسب الامكانيات المتيسرة للخصمين وبموجب أهمية الربح وهدف النزاع، وذلك حسب النماذج التالية:

أ. إذا كانت قدراتنا قوية جدا أو أن الصدام المتوقع يؤدي الى إستخدام امكانات دول حليفة قوية وكان سبب النزاع صغيرا، فإن مجرد التهديد بهذه الوسائل كافية لإجبار الخصم على قبول الشروط المفروضة عليه أو جعله يتراجع عن إدعاءاته وتطلعاته.

---

[1] ادوارد ميدايرل وآخرون، المرجع السابق،ص 35 .

[2] Colin S'Gray, op- cit,p 15 .

[3] عبد الله عليّ حسن البلداوي، **كشكول القائد السياسي والعسكري والأمنّي**(بغداد: مركز عكبرا للدراسات والبحوث، ط1، 2008)،ص ص 26، 27.

إذا كان سبب النزاع صغيرا وكانت الإمكانات محدودة لا تحقق تهديدا فعالا، فإن الحل الحاسم يتم من خلال أعمال مخادعة وضغوط سياسية ودبلوماسية واقتصادية، وهذا ما استخدمه هتلر حينما ألغى اتفاقية التعويضات وأعاد تسليح الجيش الألماني.

ب. إذا كانت حرية العمل العنيف محدودة أيضا وكان الهدف كبيرا، فإن تحقيق النتيجة الحاسمة تتم بسلسلة من الاعمال المتعاقبة بقوات محدودة وعمليات محلية تتخللها أعمال ضغط مباشرة وغير مباشرة وهذا ما حدث في الفيتنام مؤخرا.

ج. إذا كان مجال حرية العمل العنيف كبيرا ولكن الوسائل المتيسرة ضعيفة لا تكفي للحصول على نتيجة عسكرية حاسمة، عندئذ يمكن اللجوء إلى استراتيجية الصراع طويل الامد الذّي يرمي إلى إستنزاف العدو وانهاكه ماديا ومعنويا بحرب شاملة تعتمد على حرب عصابات عامة في كل مكان، ويستخدم هذا النوع في حروب التحرير كما حدث في الجزائر .

د. إذا كانت القدرة العسكرية قوية بشكل كاف فان النتيجة الحاسمة تتم بالعمل العسكري الذي يتخذ شكل صراع عنيف قصير الامد يؤدي إلى تدمير القوى المعادية في ميدان المعركة أو إحتلال كل أوبعض أراضي الخصم لإجباره على قبول الشروط المفروضة عليه.[1]

المطلب الثاني : مقتربات دراسة الإستراتيجية

إن دراسة العلاقات الدولية والاستراتيجية كإحدى الأطر تتضمن نظريات متعددة ومتنوعة، تهدف إلى تفسير نماذج فعلية في الساحات الدولية، إحدى أهم هذه النظريات والتّي تستخدم أكثر في دراسة الإستراتيجيات الدولية هي المقترب القائم على ربط المفاهيم التّي تؤلف النظريات بالمؤشرات، وبهذا الربط نستطيع أن نطابق بين التوقعات والنظرية ومن ثم توضيح ما إذا كانت هذه التوقعات تأخذ شكلا ماديا، بمعنى ان الهدف الأول من استخدام مقترب الربط هو توضيح مدى تطابق المؤشرات الموضوعة مع التصور المجرد.[2]

إن دراسات نظرية الرابطة في العلاقات الدولية هي واسعة وحديثة وهي أكثر اتساعا من أن تشرح في مطلب بسيط في هذه دراسات، لذلك سنلخص مناقشة هذه النظرية في الإشكالات الرئيسية في حقل العلاقات الدولية، مثل: الحرب والأمن، وستبدأ المناقشة من خلال دراسة الأفكار من حيث تكوينها واستعمالها على الظواهر الفعلية.

- **النظريات العقلية:**إنّ الكثير من النظريات العقليةتفترض بأنّ الفاعلين لديهم رغبات ومحفزات وتتبعها بناء على اعتقادات حول مختلف الأشكال البيئية الواقعية، على سبيل المثال: القبول بالصيغة التالية(الرغبة+ الإعتقادات = الفعل)، من المسلم أن تحديد رغبات ودوافع الفاعلين هي مهمة جد صعبة،

[1] المرجع نفسه، ص ص 30، 31.
[2] ليدل هارت، المرجع السابق، ص220 .

وقد حاول من قبل "هانس مورغنثو"(مؤسس المدرسة الواقعية)تحديد هذه الرغبات، حيث شرح أنّ المحفزات الفردية كالأمن القومي أو الرغبة في الرفاهية لا تشترك مع السلوكات الفردية لكن يمكن أن تؤدي إلى سلوكات مشتركة، للتدليل على محفزات الفاعلين اقترح "موغنتو" أن تبقى ثابتة، وبالتالي التغيير في الفعل يجب تفسيره بتحفيز المتغيرات الأخرى، وأن الاعتقادات مهما كانت رغبات الفاعلين تحتاج للقوّة لإنجازها، أدى هذا إلى التركيز حول ما كان ممكنا هذه المعلومات هي أساسية في المساومة الإستراتيجية، ولدى الفاعلين الكثير من الدوافع لإخفاء اعتقاداتهم الخاصة ولمعالجة ما يظنه الفاعلون الآخرون في اعتقاداتهم.[1]

أ- **الإستراتيجية الموضوعية:** خالف الإستراتيجيون الموضوعيون التحليل الواقعي فيما يخص القوة وأعطوا تحليلات جديدة فيما يخص هذا المفهوم

1- تحديد القوة: لقد أبدى الباحثون أمثال: "**وليام ريكر**"**William Riker** معرفة بالنقائص العملية في لصياغات الواقعية التقليدية، واقترحوا آراء أكثر دقة ووضوح للمطالب السببية الفردية، ولقد أدّى هذا إلى ضم النماذج المحددة للقوّة مع الإفتراضات الواضحة إلى أقصى حد. العمل التجريبي كان عبارة عن تعريف عملياتي تطبيقي لتحفيز في القوّة، و النّظر فيه إذكان هذا يتعلّق بالتّغير المتنبأ به للسلوك.[2]

إن قياس القوة ليس سهلا، لكن وضعت مجموعة من المحددات للدلالة عليها أكثرهذه المحددات شيوعا هي تلك التّي تشترك مع المرافقين لمشروع "**وات**" **Wat**، والذّي يدعى مشروع البقرة "**Cow**"والذّي ترأسه "**دفيد سنغر**"**David Singer** يحدد هذا المشروع مجموعة من المؤشرات ويتعامل معها كقياسات موضوعية للقوّة، حاول فيما بعد" دافيد سينغر" سنة1991 أن يستعمل هذه القياسات الموضوعية لقياس النزاع والتعاون بين الدول، حيث اعتبر كمتغير تابع في هذه النماذج، وذلك بتصنيف سلوكات الدول في ترتيب متدرج من سلوكات متعاونة جدا(مثل توحيد دولتين) إلى سلوكات متصارعة جدا مثل (هجوم عسكري).[3]

2- تفعيل القوة:لقد وجدت القوّة لتحديد خيارات الدول لكن نموذج ليس لتحديد سلوكها، ضمن ثوابت الخيارات الصحيحة، فلا يزال يوجد بشكل واضح خيار رئيسي،يمكن لقادة الدول أن يفهموا ظروف القوّة نظريا، وذلك بالتركيز على القوّة المدركة(الحسية)، اي وضع نموذج يحاول التنبؤ بالسلوك المتوقع من طرف الدولة وذلك بالتحليل التجريبي للقوّة النسبية، والفرص المتاحة لها في المحيط الدولي، فعندما لا تتصرف الدولة كما هو متوقع منها، أوعندما لا تحصل النتيجة المتوقعة،[4]مثل أن تتفق الدولة الأكثر قوّة مع

[1].Richard K.Hermmon, « Linking theory in Internationnal relation **»,Hand Book of Internationel Relatoins**, in (google recharche de livers), p 129.
[2] James, N. rosenau. **linkage politics**, (collier-Macmillan limited, London, 1967), P-8.
[3] Ibid, P-11.
[4] James, N. rosenau, ibid, p9.

الدولة الأكثر ضعفا، وهذا يدخل عنصر تفاعلي هام وهو تطابق المصالح، فالدول بعد كل شيء لا يمكن ممارسة قدراتها في كل الظروف مما يحثها على تفعيل قدراتها المعتمدة على حجم المصالح المراهن عليها.[1]

حاول "**كنيث والتز**"**Kenith Waltez** استبدال الافتراض الحافزي للقوّة القصوى مع افتراض الأمن الأقصى، إن تحديد الطريقة الأفضل موضوعية لتحديد الدرجة القصوى للأمن هو تحديد وبشكل موضوعي الحد الأقصى للقوّة.

عرض **والتز** صيغة جديدة لتفعيل القوة، حيث اتفق على أن الدول لا تسعى دائما لرفع الدرجة القصوى لأمنها، على سبيل المثال: لا تتبع الدول دائما المكاسب النسبية عندما يعني هذا المكاسب المطلقة السابقة.

كما قام "جوزيف غرغو"**Joseph Greco** سنة 1990 بضم تفعيل المكاسب النسبية للسلوك مع مفاهيم قوة المستقبل، والوحدات الكلية المشتركة والعلاقات الماضية، وبالتالي بناء نموذج لتشكيل التحالف الذي يستمد السلوك للقوة التجمعية، تقارب الفاعلين، القدرة الهجومية والنوايا الحسية للفاعلين الآخرين، الصعوبة في إنجاز هذا النموذج تجريبيا هو تحديد تصورات الفاعلين.

حاول "رايتر"Reiter بعد ذلك أن يفترض تصورات الفاعل عندما تكون قوى عظمى التصحيحية أو المحافظة على الوضع الراهن، فهي متساوية في حالة ما إذا بادرت القوّة العظمى بالأزمة العسكرية مع قوّة عظمى أخرى، كما حدد تصور للفاعل عن إمكانية نشوب الحرب باعتبار الحصة النسبية لقدرات القوة العظمى.[2]

ج- **النظريات العقلية والتفاعل:** حاولت النظريّات العقلية تفسيرالتفاعل بين الفواعل المتعددة في حقل العلاقات الدولية، وفي نفس الوقت يصنف النظام ككل(بشكل كلي)، لقد أتاح نموذج السلوك مثل الأسلحة، القوميات تطبيق مبكر لنظرية اللعبة"**Game Theory**"، هذا النموذج حاول طرح قواعد لدراسة الحرب الباردة والأزمات الثنائية الجانب، واستخلاص بأن الحرب الباردة قد أظهرت شريعة الثار القائمة على المناورة أكثر مما أظهرت السلام عبر التبادلية العكسية للقوة.[3]

إنّ النظريات العقلية تعتمد كلها على الأليات المنطقية لمختلف علاقات المساومات كما اكتشفت تحديد عمل العلاقات(التفاعلات الاتصالية) عن طريق صيغ رياضية شكلية.

وحاولت هذه النظريات أن تؤكد على أن السياسة الدولية تستوعب أكثر من خلال التصريحات (التقارير) في مختلف المجالات أكثر من التنظير لها من خلال القيم والمفاهيم الدولية للباحثين والمنظرين.

د- **استراتيجية الأرتباط:** نظرية الإرتباط أو ما تعرف بالرابطة في السياسة الخارجية وفي العلاقات الدولية عامة في خضم الإرتباط البناء والتي اتبعتها الولايات المتحدة الامريكية تجاه جنوب إفريقيا أو سياسة الأقناع والقسر، ونجدها متبعة حاليا من طرف اسرائيل إتجاه بعض الدول في إفريقيا كالسودان وإثيوبيا. ويشير الإرتباط إلى أن السياسية الخارجية تعتمد بدرجة كبيرة على الحوافز الإيجابية لتحقيق أهدافها، كما لا يستعد

[1]Glover, Charles. « War And Change In World Politics », in:**World Politics**, N° 5, vol 1, P-175.
[2] Ibid, P-201.
[3].Richard K. Hermon. Op.cit, P-126 .

الارتباط استخدام وسائل أخرى للسياسة الخارجية كالعقوبات أوالقوّة العسكرية، لكن الصفة المميزة لإستراتيجيات الإرتباط، أنها ترتبط بالكثير من التغيرات.[1]

ويتضح من خلال القراءة في المراجع المستخدمة لدراسة إستراتيجية الأرتباط، أنها ترتبط بالكثير من المتغيرات.[2]

- الحوافز المستخدمة .
- الأهداف المبتغاة.
- القوى الفاعلة التي يتم الإرتباط بها .

وتنقسم إستراتيجية الارتباط إلى قسمين أساسيين هما:

1- **إستراتيجية الارتباط المشروطة:** التوقعات المحيطة بالاستراتيجية الإرتباط المشروطة أكثر اتساع بالطابع التعاقدي(واحدة بواحدة) كما يمكن أن يشير الإرتباط إلى تقديم الحافز مقابل سلسلة منسقة بطريقة أقل إحكاما من المبادرات،تقدم فيها إسرائيل حوافز مقابل التغيرات التّي تضطلع بها البلد المستهدف(تغيرات في المواقف، الإتجاهات الشاملة لنظام لحكم).

2- **إستراتيجية الارتباط غير المشروط:** تعرض تغييرات معينة في سياسة الولايات المتحدة تجاه البلد دون اتفاق على أن عملا تبادليا سيتبع ذلك، ويتميز هذا الشكل من الأرتباط بقصر الأجل، ويتوقع من الطرف المستهدف من هذه الإستراتيجية مقابلة خطوات الإرتباط غير المشروط بإيماءات إيجابية.

ويتوفر لإنتهاج هذه الإستراتيجية تشكيلة واسعة من الحوافز من بينها:

1) الإرتباط الاقتصادي: ذلك بتقديم حوافز ملموسة مثل ائتمان التصدير وضمانات الإستيراد والإستثمار أو الحصول على التكنولوجيا والقروض والمعونة الاقتصادية، كما تتضمن إلغاء العقوبات سواء كانت خطرا اقتصاديا أو خطرا للاستثمار، أو رسوما جمركية.

2) الإرتباط السياسي: ويتضمن الإغراء بالإعتراف الدبلوماسي، والوصول للمؤسسات الإقليمية والدولية، أو عقد مؤتمرات قمة بين الزعماء.

3) الارتباط العسكري: توفير التدريب للتسوية بالمعايير العسكرية الدولية سواء لإحترام السلطة المدنية وحقوق الإنسان بين صفوف القوات المسلحة في البلاد أو الأكثر اتساعا بالطابع العلمي.

---

[1] Merch, Jemes. « the powar of power » ; in: david easton, varieties of political theory,tpM15/4/2015 in**www.pdffactory.com** ,P-108.

[2] ريتشارد، هاس وميجان، أوسوليفان .**العسل والخل :الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية**. تر: إسماعيل عبدالحكم(القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2002)، ص ص 4،5.

4) الارتباط الثقافي: أو مع المجتمع المدني ويقتضي بناء اتصالات بين الناس وبعضهم بعض، وتمويل المنظمات عبرالحكومات وتسهيل تدفق التحويلات،وإنشاء وصلات للهاتف والبريد بين الدولة والدولة المستهدفة، وتشجيع تبادل الطلاب والسياح والأشخاص.[1]

المبحث الثاني: ضبط إجرائي لمفهوم الأمن

شكل الأمن على مر التاريخ الهاجس الأكبر للدول التّي اعتبرت ضمان بقائها واستمرارها من بين أولويات سياستها، فالأمن هدف تسعى إليه كل الدول كونه أحد أهم مقومات الحياة الإنسانية، وأمام هذا الإحتياج الملح يبرز دور الأفراد والدول، المؤسسات والمنظمات في العملية الأمنية، ويعتبر الأمن موضوعا مركزيا في برامج بحث الأطر النظرية التقليدية وحتّى المعاصرة،فهو احدى المسائل المعقدة التّي عكف دارسوا السياسة الدولية على البحث في مدى امكانية تحقيقها وتطويرها، إذا ارتبط مفهوم الأمن في السابق بمدى محافظة الدولة على كيانها العسكري، ومع نهاية الحرب الباردة تغير مضمونه من الطابع التقليدي العسكري إلى الطابع الموسع والشامل والمتعدد المضامين.

المطلب الأول: ضبط مفاهيمي للأمن

الأمن حاجة إنسانية ومن الحاجات البشرية الأساسية، لذا يؤثر الإحساس بفقده أو بنقصه على كيان الفرد والمجتمع والدولة، وبالتالي غيابه سيؤثر على نمط العلاقات بين الأفراد، المجتمعات والدول. وبإعتباره مطلب هاما تعددت وتنوعت الدراسات الخاصة بهذا المفهوم وتغير الأمن بحسب القضايا التّي يدرسها بإختلاف الفاعلين على مستوى العلاقات الدولية والميكانيزمات التّي تحرك هذه العلاقات واختلاف العوامل التّي تحركها من عامل عسكري واقتصادي وإنساني، فالأمن بالمعنى الموضوعي، يقيس غياب التهديدات ضد القيم المكتسبة. وبالمعنى الذاتي هو غياب الخوف الذّي يهدد هذه القيم.

الأمن لّغة:

إن الأمن لّغة من الأمان والأمانة بمعنى: وقد أمنت فأنا آمن، وآمنت غيري من الأمن والأمان، والأمن ضد الخوف. والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر والإيمان بمعنى التصديق.[2]

والأمن احساس الافراد والجماعات التّي يشكل منها المجتمع بالطمأنينة والإستقرار، مما يمكنهم من العمل والانتاج أكثر.[3]

وأدق التعاريف للأمن هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى"فليعبدوا رب هذا البيت الذ ـ ي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف."[4] فالأمن هو ضد الخوف و الخوف هو التهديد.

---

[1] Merch, Jemes, Ipid, p 109.

[2] ابن منظور، **لسان العرب**(القاهرة: دار الحديث، ط1، 2003)، ص 164.

[3] حسن درويش عبد الحميد، **الإستراتيجية الأمنية الحديثة المعاصرة**(القاهرة: دار الكتاب المصري، 1999)، ص 25.

[4] القرآن الكريم، **سورة قريش**، أية رقم 4.

ويعد مفهوم الأمن من المفاهيم للّغوية ذات الثراء في المعنى ويأتي في مقدمتها: زوال الخوف، الطمأنينة، الحفظ، عدم الخيانة، الثقة، التصّديق، وغيرها من المعاني التّي عددها علماء اللّغة للأمن.[1]

ويعني السلامة ويقال أمن بمعنى سّلمّ ،وأمنّ البلد يعني اطمئن به أهله، ومن خلال الآيّة السابقة نجد أنه في حالة الأمن يمارس الإنسان نشاطه العادي.

والامن مراف للكلمة الإنجليزية"Security" والفرنسية"Sécurité" ويكاد يتطابق هذا المعنى في كافة المعاجم اللّغويّة.

الأمن إصطلاحا :

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع إستخدامه فإنه مفهوم حديث في حقل العلوم السياسية. هذه الحداثة جعلته يتسم بالغموض ويستخدم بعشوائية في الكثير من الأحيان بالإضافة إلى حداثته.تباينتالأراء حول مفهوم الأمن، فهو لا يختلف عن بعده اللّغوي من الجوهرية، إلاّ أنّه أخذ أبعاد أخرى مع طبيعة العلاقات الدولية ومستجداتها. واحتل موضوع الأمن أهمية كبرى في الدراسات الدولية بإعتباره محور بحث أساسي في كتابات وإهتمامات دارسي العلاقات الدولية ويمكن حصر هذه الأهميّة في مستويين الأول أكاديمي والثاني تطبيقي.

على المستوى الأكاديمي تتجلى هذه الأهمية من خلال مركزية موضوع الأمن كبرنامج بحثي في الأطر والمقتربات النظريّة الكلاسيكية والمعاصرة للعلاقات الدولية، وكونه نقطة إرتكاز منهجية للإنطلاق في دراسة المنظورات لتفسير التحولات الدولية المتعاقبة، فالأمن إحدى تركيبات وعمليات السياسة العالمية.

أمّا على المستوى التطبيقي تتجلى هذه الأهمية من خلال مدى إدراك الدول لبيئتها الأمنية داخليا وخارجيا وانعكاس ذلك على صياغة منظومتها الأمنية بشكل توافقي أوتعارضي استنادا إلى مقوماتها وامكاناتها الداخلية وارتباطابتموقعها في النّظام الدولي.[2]

رغم هذه الأهميّة يبقى مصطلح الأمن مفتقرا إلى ضبط معرفي واجماع اصطلاحي إلاّ أنّه وضعت العديد من التعاريف للتحليل من أهمها.

- تعرفه دائرة المعارف البريطانية:بأنه حماية الأمة من خطر القهر على قوّة أجنبية.

- يعرف"**هنري كسنجر Henri Kissinger**" وزير الخارجية الأمريكي الأسبق أنّه تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء .

-أمّا"**روبرت مكنمارا**" وزير الدفاع الأسبق يعرفه على أنّه" يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونه".[3]

---

[1] ابن المنظور، المرجع السابق، ص 164.

[2] Richard Snultz, Roygodson, and Ted Ggreenwood, ede,**Security Studies The 1990**.(new york :Bressey's.1993),p30.

[3] جون بليس، وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، مركز الخليج للابحاث، الامارات العربية المتحدة، 2004، ص 421.

من هذين التعريفين يمكن استنباط تعريف إجرائي للامن على انّه"قدرة الدولة على تجنيد قدراتها وقوّتها الداخلية والخارجية ومعطيات هذه القوّة الاقتصادية والسياسية والعسكرية في مواجهة التهديدات التّي تتعرض لاستقرارها وطمأنينتها على المستوى الدولي والمحلي"

- يعتبر **"أرنولد ولفرز" Anold wolters** أن"الأمن في مفهومه الموضوعي هو غياب أي تهديد يلحق بقيم الدول المحورية، وبمعنى ذاتي فهو غياب من أن تكون تلك القيم محل هجوم". [1] ويعني بالقيم المركزية بقاء الدولة، الإستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الهوية الثقافية، الرفاه الاقتصادي والحريات السياسية.[2]
- ويعرفه **"باري بوزان"** على أنّه"عدم تعرض حريّة الدول لتهديد". ويعتبر تعريف "باري بوزان" من أحدث تعريفات الأمن والأكثر تداولا في الأدبيات الأمنيةويرى ايضا أنّه" العمل على التحرر من التهديد "، وفي السياق النظام الدولي فهو "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضدقوّى التغيير التّى تعتبر معادية في سعيها للأمن .[3]
- ويعرف **"بطرس غالي"** أن"الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي ولا يقر فقط بسلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية، وإنّما يمتد ليشمل الإستقرار السياسي الاقتصادي الإجتماعي لأن الأمن يتعلق بالإستقرار الداخلي، بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي".[4]

وهناك نوعان من الأمن وهما:

1- الأمن اللين Soft Security: يعني التهديدات غير المباشرة أو التهديدات غير العسكرية مثل عدم الاستقرار، التطرف، الإرهاب، المخدرات، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة.

2- الأمن الصلب Hard Security: التهديدات المباشرة أي العسكرية.

وأول ما استخدم مصطلح الأمن بشكل قانوني موثق كان في ميثاق الأمم المتحدة من المادة الأولى على أن من مقاصد الأمم المتحدة"حفظ السلم والأمن الدولي" كما تم تعريفه بأنه الجهد اليومي المنظم الذّي يصدره عن الدولة التنمية ودعم أنشطتها الرئيسية والاقتصادية والإجتماعية ودفع أي تهديد أو تعويض أو اضرار بتلك الأنشطة".

يتم صياغة الأمن على ضوء أربع ركائز:

أ- إدراك التهديدات سواء الخارجية أو الداخلية.

ب-رسم إستراتيجية لتنمية قوّى الدولة.

---

[1] DerioBattistella,**theories des relatoins internatoinale**(Paris : presses de le fondatoin internatoinale,2003), p432.

[2] جون بليس، وستيف سميث، المرجع السابق، ص 421.

[3] Barry buzan, op-cit, p 29.

[4] عبد النور بن عنتر،"تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية".**مجلة السياسة الدولية**، العدد 160، أفريل 2005، ص 56.

ت- توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ببناء القوة المسلحة القادرة على التصدي لهذه التهديدات.

ث- إعادة سيناريوهات واتخاذ الإجراءات لمواجهة التهديدات التّي تتناسب معها[1]

الأمن من مفهومه الضيق إلى المفهوم الموسع

مما سبق نلاحظ إهتمام الباحثين عن بلوغ حلول وتوسيع نطاق مفهوم الأمن مما يسمح من تحقق الإستقرار السلام الدوليين وهذا إستنادا إلى طبيعة البيئة الدولية ومتغيراتها ولذلك فنحن بحاجة لمنهج تحليل التاريخ بإستخراج مدلولات عميقة لهذا المفهوم، فالعلاقات الدولية التّي تشير في إحدى صورها إلى تلك العلاقات القلمة بين وحدات النظام الدولي أيّ كانت طبيعتها سلمية- تعاونية- أولا سلمية –تنازعية-.[2]

تبرز في نقطتين مركزيتين:

1- طبيعة التحديات التّي تواجهها المجتمعات والدول.

2- طبيعة التعامل والتفاعل مع هذه التحديات .

لقد كانت مسألة الأمن دافعا طبيعيا يوجه للسلوك والأفراد في المجتمعات منذ فجر البشرية بغية توفير السلم والإستقرار كبديل لحالة الخوف والضرر، وهذا ما مثل مبررا أساسيا لإنظمام الأفراد إلى تكتلات إجتماعية أكبر نتيجة للحاجة الأمنية الملحة، وهنا نتعامل مع الأمن على أنه حالة وجودية بعيدا عن الجانب المؤسساتي وحتّى النظري في التعاطي مع هذا المفهوم،[3] وهذا ما يعكس بداية التأصيل السوسيولوجي لكرونولوجيا الإنتقال من الأمن الخاص إلى الأمن الجماعي أي بروز بذور تشكل الجانب الهيكلي في تحديد مفهوم الأمن ومعناه.

على الصعيد الأخر ومنذ إتفاقية "ويستفاليا" التّي عقدت عام 1648م، كرسة الدولة الوطنية كوحدة تحليل أساسية في العلاقات الدولية وذلك لغياب سلطة فوق الدول، مما جعل منظري النهج التقليدي للأمن، يؤكدون على أنه مفهوم مرتبط بسيادة الدول وحدها وذلك في ظل نظام دولي متصارع، تسعى الدول فيه إلى تحقيق أمنها على حساب الدول المجاورة لها ولذلك كان لزاما أن يفهم الأمن من داخل هذه الوحدة أو على أقصى تقدير حدودها مع الوحدات الأخرى فلا يمكن فهم حركية وديناميكية العلاقات الدولية بمنأى عن الدولة الوطنية. لذلك إندرج الأمن كموضوع لسياسة العليا التّي تصيغ التوجه الوطني والقومي للدولة بتسخير الموارد والإمكانيات لرسم الإستراتيجيات المناسبة لتحقيق أمنها القومي. وكنتيجة لذلك عرف الأمن بكونه إلتزاما حكوميا بالأساس سواء نظرنا إلى ذلك بمنظار ما بين "الدولاتي" أو بمنظار"داخل دولاتي"، وعليه تم

[1] زكريا حسين،"الأمن"،(تاريخ : 2015/2/20أنظر الموقع: **www.un.org/arabic/securty**.

[2] Bjorn Moller,**the concept of security :the pros and cons of expansion and contraction**(finland : tampere,2000),pp2.3.

[3] Barry buzan,.OP- Cit, p 25

حصر الأمن في دائرة الأمن القومي. يصل هذا المفهوم إلى حد خلق مشكلة أمنية لتحديد مفهوم أمني فيما يخص الدول .[1]

فكانت المحاورة التنظيرية فيما يخص هذه الأخيرة بين الواقعية والميثالية في فترة ما بين الحربين العالميتين، فالمثاليون رأو أنهم الأقدر على تفسير القضية الأمنية وتنطلق من عناصر مركزية في تحليلها، كانطلاقها من نظرت الطبيعة الخيرة وهدفها الأمن الجماعي، وتركز على المقاربة الأخلاقية والقانونية، إلاّ أنّ قيام الحرب العالمية الثانية أكد قصور هذا التصور مع أنهيار نظام الأمن الجماعي الذّي مثلته عصبة الأمم. أما الواقعية فقد قدمت تصورا كان أقرب لتفسير حالة الصراع على مدار فترة الحرب الباردة، من خلال استقراءها لمسألة الصراع والحرب كسمة ملازمة للعلاقات بين وحدات أساسية وهي الدولة.[2]

وعرف الاتجاه التقليدي أيضا اسهامات النظرية (الليبرالية باتجاهيها البنيوي والمؤسساتي) ومع نهاية الحرب الباردة عرف مفهوما متطورا للأمن حيث أصبح الأمن دوليا لأن الدول أصبحت وبالنظر إلى طبيعة النظام الدولي تفكر من منطق دولي عالمي ذو طابع تعاوني اكثر من التفكير القومي التصارعي السابق، بالإضافة إلى ما سبق فمستويات التهديد التّي أصبحت تعترض الدول قد تطورت أيضا من تهديد عسكري إلى مستويات أبعاد جديدة، حيث ظهر الأمن الإقتصادي للدول في مقابل التهديدات الاقتصادية التّي أصبحت تعترض الدول، كما ظهر مفهوما حديثا للأمن الإنساني.[3]

فمنذ نهاية الحرب الباردة احتدم النقاش طويل حول مستقبل الأمن، اتسم النقاش بإعتباره مسابقة بين التقليديين الذّين يرغبون في الحفاظ على تركيز الحقل على الصراع العسكري، والحدسيون الذين يعتقدون أن الأمن في العالم ينطوي على الجهاز الاقتصادي والبيئي والقضاية الاجتماعية والثقافية ومنهم من يركزوا على الإتجاهات الأمنية الجديدة، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والعابرة للحدود.

بالإضافة إلى ذلك هناك انقسامات عميقة منهجية وإتساع في الميدان من أنصار الطرق النوعية ، الأساليب الكمية،[4]

المطلب الثاني: التحاورات النظرية لمفهوم الأمن

من خلال ما استعرض في تحديد مفهوم الأمن ومدى تشابك وتعقد هذا المفهوم، بالإضافة إلى التطورات التّي عرفها المجتمع الدولي في الفترة التّي عقبت نهاية الحرب الباردة ، أوجب إعادة النظر في التصورات النظرية لمفهوم الأمن مما أعطى دراسات عديدة في هذا المجال فكانت السمة المميزة لهذه المرحلة على

---

[1] Loc-at.p 56.

[2] خالد معمري،"التنظير في الدراسات الأنية لفترة ما بعد الحرب الباردة:دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر"،**مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير**(قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق ،2008)، ص ص 19، 20.

[3] عبد النور بن عنتر، المرجع السابق،ص 60.

[4] Bernad Finel, "what is security ?why the debate matter »**National Security Studies Quarterly** »"vol 4, no 4 (fall,1998),p 1

مستوى التنظير في العلاقات الدولية هي نهضة الدراسات الأمنية، هذا ما سيفصل فيه بين المفهوم التقليدي للأمن والأطر الجديدة للأمن.

1- المفهوم التقليدي الأمن(الضيق)

اختلفت وجهات النظر للمفكرين والباحثين في في مجال الدراسات السياسية وخاصة في مجال العلاقات الأمنية الدولية حول مفهوم الأمن والتركيز حول مضامينه (أمن الفرد، أمن الدولة، أمن العالم، لذا كانت الدلالة الضيقة للأمن تنحصر في الإجراءات الخاصة لتحقيق الأمن الخاص ذات مكونين فلسفين لنظريتين في العلاقات الدولية.أحدها أكثر تشاؤما في الواقعية أخرى أكثر تفاؤلا وهي اللّيبرالية

الواقعية:

لقد أسهمت المنظومة المفاهيمية لما بعد وستفاليا في تقديم تفسيرات ملائمة لطبيعة العلاقات الأمنية بين الدول، وضمن هذا السياق ظهرت الواقعية بنسخها النظرية المتعددة أي تنظر للدولة على أنها وحدة تحليل آساسية ومحوري أي سياسة أمنية، وان الاولوية هي لتحقيق أمن الدولة في مواجهة اي تهديدات عسكرية خارجية، وفقا لإصار الإتجاه الواقعي فإن الهدف الأسمى الذّي تسعى إليه الدول كافة هو تحقيق أمنها،وعليه فالقوة العسكرية هي الوسيلة الوحيدة المتاحة أمام الدولة لتحقيق الأهدف، فسياسة الأمن الوطني مثلما يرى **موجانتو**تنطلق من ضرورة التفاعل بين مختلف عناصر القوّة التّي تمكن من تحقيق فرص جديدة لنجاح سياسة الأمن الوطني أن تعود الدولة بالأمن يزداد بإزدياد حجم قوتها ."

و يسند هذا القول ماذهب إليه **ريمون ارون**من أن دعم الامن يتحقق بالقوّة الذاتية للدولة أو ضعف المنافسين لها، وكل دولة تحاول مضاعفة مواردها للذهاب بأمنها إلى حدودها القصوى عن طريق الجمع بين القوة الأمن من أجل فرض إرادتها على الدولة الأخرى و عدم خضوع لإرادة التفوق التّي تمارسها دول أقوى منها."[1]

ولأن مجال العلاقات الدولية عرف سيطرة كبيرة للإتجاه التقليديالذّي يركز على المفهوم العسكري للأمن من خلال تفسير الواقع الأمني للدولي في فترة معينة، فالإتجاه الواقعي التقليدي بزاعمة هوبز وميكيافيلي كان اعتقادهم يدور حول أن الدول تسما إلى تحقيق أمنها ولو كان ذلك على حساب الأخرين،[2] فهذا المفهوم يرتكز على فرضية أن الأمن حالة تتنافس الدول على تحقيقها، وفي كنف النظام عالمي يتسم بالفوضى يتعين على الدول أن تعمل وفق مبدأ"كل لنفسه"لضمان بقائها وفي إطار مسعاها لتأمين ذلك نجدها تزداد قوة، لتكون قادرة على تجنب أثر قوّة الدول الأخرى و هذا يدور يصير الأخرين أقل إحساسا بالأمن، ويدفع بهم لتحضير أنفسهم لأسوء الحالات ولأنه لا يوجد أمن مطلق وتام، فإن التنافس يكون حتميا، وتكون النتيجة دوما متصاعدة من انعدام الأمن بين وحدات المنتظم الدولي. فقد حاولت الواقعية بإعتبارها قدمت

[1] John. J.Mearsheimer. « Structural Realism » qwd, 15/3/2015, pm 20/45,p 72 .in : **www.realisticforeignnpolicy.org**

[2] جون بيليس، ستيف سميث ،المرجع السابق ، ص 186 .

المستويات التفسيرية الأمثل لحالتي الصراع والحرب، سواء نظرنا إلى الحرب كموضوع استثنائي في صورة المشهد الدولي، أو نظرنا لها من زاوية واقعية كنمط سائد وغالب في العلاقات التفاعلية داخل النظام الدولي.[1] وبالمنهج التفسيري رأى**"توماس هوبز"** في كتابه**"leviathan"** بأن حالة الحرب ليست وضعا استثنائيا، بل هي أمر طبيعي في العلاقات الدولية ببعضها البعض، والصراع بحسبه حالة لا يمكن تفاديها. لذلك يعطي الأولوية لدراسة أثر القوّة العلاقات السياسية، فالقوّة عامل حاسم في السلوك الإنساني، فالإنسان يسعى دون مودة نحو امتلاك المزيد من القوّة ولا يتوقف هذا السعي إلاّ عند الموت، ولذلك صور **"هوبز"**حالةالفطرة بأنّها وضع قتال الكل مع الكل، فالدول هي كالإنسان الذّي يعتبر ذئبا لإخيه الإنسان، وهي في تفاعلاتها الخارجية تسعى إلى تحقيق أمنها الذّي يعد أولويات سياساتها الخارجية.[2]

شكل مفهوم القوّة موضوعا في الدراسات الواقعية لسياسات الدول سواء كوسيلة أو غاية، أي كدافع لسلوك الدول أو النتاج له أو الإثنين معا، كما يعتقد**"هانز مورغنتو"**الذّي يعتبر أن السياسة الدولية هي سياسة الصراع مستمر من اجل القوة، وهي محور التفاعل الدولي في حالتي السلم والحرب.[3]

من هذا المنطلق ترتكز الواقعية في تفسيرها للحياة الدولة فكرة الصراع (الصراع الأبدي من أجل إكتساب وزيادة واظهار القوة)وبالتّالي فالدول التّي تحيا ضمن هذا المناخ الصراعي –نظام الفوضوي- حيث ترى الواقعية أن النظام الدولي يصطبغ بصبغة فوضوية في ظل غياب سلطة مركزية تمكنها من ضبط سلوك الدول، وتنظيم العلاقات التناقضية بين هذه الدول.

وفي غياب سلطة عليا تضبط توزيعات أمنية محددة كما هو عليه الحال داخل الدول ولذلك غالبا ما تأخذ هذا الفاعل طابعا تنافسيا صراعيا تجسده المعادلة الأمنية الصفرية على أساس أن الأمن الإضافي للدولة (أ) هو نقصان أمني للدولة (ب)، وفي ظل هذا الوضع تنتفي كل أسباب التعاون لغياب أطر وقواعد محدد له فحتّى المبدأ القانوني الخاص يعدم التخل والذّي يحمي الدولة والسيادة ضمن أمنها القومي لا يعطيها الواقعيون اهمية، وخاصة في حالة تدخل القوى الكبرى فيها.[4]

ترى الواقعية أن في ظل تفاعلات دولية يسودها نظام فوضوي يجب ان تسعى الدول إلى أمتلاك المزيد من وسائل القوى للمحافظة على بقائها وأمنها وبالتّالي تستطيع مواجهة التهديد الذّي يشكّل بحث الدول الأخرى على نفس الهدف وهو الأمن والبقاء، فكما القوّة نسبية بالنسبة للواقعيين فالأمن بمفهومه السابق هو نسبي كذلك، حيث أن زيادة مستوى الأمن لدولة سؤدي بالضرورة إلى انخفاض أمن باقي الدول.[5] لكن الحقيقة الثنية أن هذه الاستعدادات تخلق شعورا دوليا بإنعدام الأمن الذّي يؤدي بدوره إلى المزيد من إنعدام الأمن مما يجعل احتمالات قيام الحرب تكون دائما قائمة. لقد كان **جون هيرز** أول من أوضح فكرة المعضلة الأمنية في

---

[1] عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية:حوارات النظرية الكبرى**(القاهرة: الكتاب الحديث، 2009)، ص 42.

[2] Kenneth n. waltz ," Realist Thought And Neorealist Theory". **Journal of International Affairs**,vol4 ; p 22.

[3] John J. Mearsheimer,Op-cit, pp 73, 74.

[4] Kenneth N. waltz ,op-cit. p 23.

[5] John Mearsheimer, op-cit, p78.

خمسينات القرن الماضي"أنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الإعتماد على الذّات ويصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات إلى إزدياد تعرض دول أخرى للخطر حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التّي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية وما يقوم به الأخرون تشكل خطر محتملا".[1]

فالمعضلة الأمنية هي سلسلة متصاعدة من حالات انعدام الأمن كما يراها **كين بوث وويلر** تنشأ حين تحدث الإستعدادات االعسكرية لدولة ما شعور بعدم الإطمئنان لا يمكن انتزاعه من تفكر دول أخرى إزاء الحيرة فيما إذا كانت تلك الإستعددات لأغراض دفاعية لا غير(أي تدعم أمنها في عالم غير مستقر) كانت لأغراض هجومية (أي لتغيير الوضع الراهن لمصلحتها).

وتجدر الإشارة الى أن الدراسات الأمنية الواقعية الجديدة تؤكد على أن معضلة الأمن تنشأ أساسا من بنية النظام الدولي أكثر مما تنشأ من الدوافع أو النوايا العدوانية لدى الدول.[2]

فالمقاربة التقليدية ترى بأنه لا يمكن لا يمكن اقصاء الدولة في دراستنا للواقع الدولي لأنها حسبهم هي العنصر الأساسي الذّي تدور حوله مختلف المفاهيم والتصورات لبناء القّوة الوطنية للدولة ما يمكنها من ردع مصادر التهديدات الخارجية القائمة والمحتملة. للإستمرار قدرتها الفاصلة على تحقيق أهدافها المركزية ومصالحها والإستراتيجية ومنه تصبح العلاقة إيجابية بين قوّة الدولة و نطاق أمنها. من خلال هذا فإن أمن الدولة حسبهم مرتبط بمصلحتهم الوطنيّة على اعتبار أن ظروف الحرب الباردة جعلت الدراسات في ميدان الأمن حبيسة المنظور الواقعي فالمفكر " والترر ليبمان" يرى "أن الأمة تبقى في وضع أمن الى الحد الذّي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق أنتصارها في الحرب كهذه."[3]

ورغم التحولات التّي مست النظام الدولي النظام بعد نهاية الحرب الباردة وظهور متغيرات جديدة تحكم العلاقات الدولية بين الدول، وكذّلك التحولات التّي مست المفاهيم في العلاقات الدولية إلاّ أنّ التيار الواقعي أقر الحفاظ على الأمن في إطاره الضيق ورفض أي محاولات تسعى للخروج نحو أبعاد جديدة للأمن خارج البعد العسكري. وهذا مأكد عليه **"ستيف والت"** حيث أكد بأنه لا يجب على حقل الدراسات الأمنية إقحام أبعاد جديدة غير عسكرية مؤكدا على ضرورة الحفاظ على ثنائية الحرب واستعمال ومراقبة القوة العسكرية، ومنه يتضح أن المفهوم الإستراتيجي التقليدي للأمن هو "ضمان الحرية من التهديدات أو الأخطار" ويحتجون بأن ذلك سيؤدي إلى تعقيدات سواء على مستوى الباحثين أو الدارسين من خلال ظهور أبعاد جديدة قد تعيقهم في الوصول إلى مفهوم شامل مانع للأمن.[4]

[1] جون بيليس، ستيف سميث ، المرجع السابق،ص 187.

[2] Bjorn Moller,op-cit , p 3.

[3] جون بيليس، ستيف سميث ، المرجع السابق، ص 417.

[4] Bjorn Moller.op-cit.p4.

إلاّ أن ما أحدثته الثورة السلوكية في مجال العلوم الإجتماعية في فترة الستينات و السبعينات تسببت في تزايد وتنامي الانتقادات للافتراضات والمسلمات الواقعية الكلاسيكية ليبرز تيار جديد داخل بيت الواقعي له تأثير بالتوجه السلوكي في تفسير واقع السياسة الدولية وهنا قسم التقليديون في اطار حوار ضمن المنظور التقليدي نفسه إلى إتجاهين:

- الأول وهم الداعين إلى ضرورة الحفاظ على المفهوم الضيق للأمن والحفاظ على الدولة كوحدة تحليل أساسية مع امكانية توظيف مفاهيم أخرى مثل الأمن الجماعي، الأمن الشامل، الأمن المشترك، وهم يركزون على ربط الأمن بالعوامل العسكرية.

- الاتجاه الثاني هم الداعين إلى توسيع مفهوم الأمن ليشمل الأبعاد الاجتماعية، الايكولوجية والثقافية...(بعض الواقعيين الجدد، وبعض الليبراليين والمؤسساتيين) والذّين يعتقدون بأن سيطرة المتغيرات العسكرية على مفهوم الأمن لا يعني مطلقا اهمال و الإعتقاد بعدم وجود متغيرات وعوامل أخرى مؤثرة.[1]

الأمن من المنظور الليبرالي(البنيويين المؤسساتية)

الليبرالية يقصد بها تلك المدرسة التّي يعتقد أنصارها بوجوب نشر الديمقراطية وتعميق الأرتباط والاعتماد الاقتصادي المتبادل وتقوية المؤسسات الدولية ستحقق السلام والأمن الدولي، وذلك من خلال دراسته العلاقة بين الدولة والمجتمع،بمعنى علاقة الدولة مع السياق المحلي والخارجي بها الذّي له تأثير كبير على سلوكها الخارجي في السياسة الدولية.[2]

والدولة من المنظور الليبرالي دورها جزئي وتتصرف مثل المحكم في النزاعات بين الأفراد وضمان توفير الشروط التّي يتابعون بها للحصول على حقوقهم الكاملة فعلى الرغم من وجود تباين فكري بين المنظرين الليبراليين، فنهم أجمعوا على أهمية الفرد ودور الدولة المحدود لتحقيق الإستقرارالسياسي، الإجتماعي، البيئي والاقتصادي يمكن الأفراد من التفاعل والكفاح للوصول بخياراتهم إلى النهاية.[3]

كما يختلف أنصار المنظور الليبرالي حول ما اذا كان السلام هو هدف السياسة العالمية، وحول كيفية إقامتها.

إنّ المنظور الليبرالي على اختلاف فروعه، فإنه يتمركز حول ثلاث فرضيات أساسية، تنطلق في إجتماعها في أن الإختلاف في أداء الدولة يؤدي دورا متميزا في حقل السياسة الدولية، وخاصة ما تعلق في العلاقة (الدولة، المجتمع) ، وتتمثل فرضيات المنظور الليبرالي فيمايلي:

-الأفراد والجماعات الخاصة الذّين يتميزون بكونهم فاعلين عقلانيين ومنظمين يجمعهم الفعل الجماعي نحو تحقيق مصالح مختلفة، وتقيدها بعض المقيدات المادية والقيّم المتضاربة واختلاف درجة النفوذ الإجتماعي، بمعنى جعل الأفواد وحدة التحليل الأساسية دون الدول الأمر الذّي يقتضي الأهتمام بمطالبهم وتحقيق غاياتهم.

---

[1] Kenneth N . Waltz,op- cit, p p 30 ,32.

[2] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**(د.ب، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، ط1، 1985)، ص 31.

[3] Bjorn Moller.op-cit, p5.

ومدى تأثيرهم في أداء الدولة الداخلي والخارجي، نظرا ان الأفراد هو المسوغ الرئيسي للصراعات والنزاعات.

- القواعد التّي تبني عليها مصالح الدولة هي تساهم في تحديد دورها وأداؤها في السياسة الدولية، وأي إختلاف أو تغيير في القواعد من شانه الإضرار بأداء الدولة الخارجي، وبالتالي التأثير في أمنها.

- أداء الاعتماد المتبادل للدولة يحدد يلوكاتها، أي أن سلوك الدول ما هو إلى انعكاس لأدائها، فما تريده الدولة يحدد ما تفعله.[1]

إن الأمن من المنظور الليبرالي يختلف عن المنظور الواقعي، فلا يرتبط بالجانب العسكري فقط، الذّي يهدف إلى تطويرمقدرات الدولة، وذلك من خلال الأفراد والمؤسسات، هذا ما دعى إليه أصحاب المنظور الليبرلي، عبر توسيع إنتسار المؤسسات الديمقراطية والمنظمات غير الحكومية لحل مشاكل النظام العالمي وتحقيق أمنه من خلال تجسيد الأنسجام المصلحي، والاتخاذ من مبدأ الأمن الجماعي بديلا للنظام الأمن الذاتي. وتم معالجة مفهوم الأمن من المنظور اللبرالي من خلال اتجاهين:

الليبرالية البنيوية: ترتكز فكرة السلام الديمقراطي، التّي ظهرت خلال ثمانينات القرن الماضي، وقد وضع الفيلسوف "**ايمانويل كانط**" أسس اطروحة السلام الديمقراطي، عندما إقترح انشاء فيدرالية تضم دول العالم، حيث تتكل غالبية الدول الأعضاء لمعاقبة اية دولة تعتدي على دولة أخرى، وهذا يعني أن الدول الأعضاء في منظومة الأسر الجماعي سنتعاون مع بعضها البعض ضد أية دولة يسعى لتحقيق مصالح ضيقة. وهي الفكرة التي اسند إليها"**وودرو ويلسون**" في تصوره لعالم يسوده السلام، وهو الذي قرر إنشاء عصبة الأمم المتحدة لحل النزاعات في العالم وتحقيق السلم والأمن الدوليين.[2]

وكان للأبحاث السلام التّي قدمها كل من "**سمويل مالفين**"و"**دافيد سينغر**" خلال سنة 1976 دور واضح في توسيع أطروحة "السلام الديمقراطي" لايمانويل كانط .ويرمي من خلال مقالته هذه "السلام الدائم" إلى تحديد شروط سلام دائم من خلال عرضه كيف يمكن للدولة ان تصبح جزءا من مجتمع كسموبوليتني شامل من دون إقامة حكومة عالمية واحدة.[3]

كما اقترنت اطروحة السلام الديمقراطي بكتابات" ميكائيل دويل" و "بروس" عبر تأكيدهما على دور المتغير الديمقراطي في مجال الأمن، فالتمثيل الديمقراطي والإلترام بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية من شأنه أن يستميل الدولة للسلم واللّجوء إلى التوفيق كبديل للحرب".[4]

الليبرالية المؤساستية: أن الحرب العالمية الثانية كانت نتائجها بالغة الأثر على إعادة النظر في مفهوم الأمن لاسيما الأمن الجماعي، فعجز عصبة الأمم المتحدة عن منع قيام الحرب الكونية الثانية، أفرزت ضرورت

[1] جون بليس، ستيف سميث، المرجع السابق، ص 428.

[2] Kneeth N . Waltz,op-cit , p44.

[3] فريدة حموم"الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير(قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كليه العلوم السياسية والإعلام، 200004)، ص 32.

[4] Kneeth N . Waltz, op-cit, p 52.

البحث في مؤسسات وأليات أخرى أكثر قدرة على توفير وضمان الأمن والسلم الدوليين، وبذلك كانت ولادة هيئة الأمم المتحدة.

وقد ظهرت الليبرالية المؤسساتية كرد فعل فكري على الواقعية الجديدة التّي يتزعمها "كنيث والتز" من خلال كتابه نظرية السياسة العالمية سنة 1979. واعتمدت الليبرالية المؤسسية على فكرة مفادها، ان التعاون المؤسساتي بين الدول يفتح المجال أمام فرص للدول في السنوات القادمة، إن المؤسسات بين الدولية تؤدي دورا لا يستهان به في المساعدة على تحقيق التعاون والاستقرار. لذلك فالمؤسسات لها دور فعال ومهم في تحقيق أمن الدول، والتقليل من احتمالات اللجوء إلى الحرب ويذهب أنصار الليبرالية المؤسسية إلى تقديم كل من الإتحاد الاوربي ومنظمة الحلف الشمال الأطلسي كنماذج ناجحة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، باعتبارها ساهمت في التأسيس لمسعى تعاوني اقليمي والاعتماد المتبادل، فضلا عن أنها نجحت في التخفيف من حدت الحروب والحد من درجة المخاوف التّي تنشأ عن اللاتكافؤ في النتائج المترتبة عن التعاون من جهة ، كما أن "**جوزيف ناي**" ارتى أن يكون وسيطا بين الواقعية والليبرالية، أي كان ليبراليا وواقعيا في والوقت نفسه، وذلك من خلال القوة الناعمة الذّي جاء به بمعنى أن القوى الناعمة تتمثل في القدرة على تحقيق النتائج المرجوة من خلال الجذب والأقناع، بدلا عن اللجوء إلى الإكراه التقليدي، وتستعمل تكنولوجيا المعلومة والمعرفة كأهم إستراتيجية لضمان الأمن.[1]

إذا فالمنظرو الليبرالي تناول الأمن بشكل أكثر شموليا واتساقا مقارنة بالمنظور الواقعي، وذلك عبر إقحام فاعلين غير دوليين، لينتقل مفهوم الأمن من حماية أمن الدولة كوحدة أساسية في التحليل ضد أي تهديدات للدولة، إلى تناول تهديدات ومخاطر الفاعلين غير الدولاتين، ضمن الترابصية الدولية، بمعنى تأثير متغير المؤسسات الاقتصادية والقيم الديمقراطية أكثر من متغير القوة العسكرية في التاسيس للأمن والسلام إلاّ أن انصار المنظور الليبرالي لم يتخلوا عن الدولة كفاعل محوري في السياسة الدولية، واقتران باقي الفواعل بها في ظل التنافس والتعاون دون الحلال محلها.[2]

وهنا يؤكد "كنيث بوث" على أن الأمن يعني الإنعتاق، فالمفهوم الجديد للأمن حسب"كنيث بوث" والنقديين تعني تحرير الشعوب من القيود التّي تقيد مسعاها نحو اختياراتها وتتمثل تلك القيود في الحرب والفقر والاضطهاد والجهل والأمية، هنا يعتبر النقديون أن الإنسان هو الموضوع الأساسي والمرجعي للأمن ويجب ضمان الحريات من جميع القيود، ويعتبرون ان الدولة هي بمثابة العائق الذي يقيد تحرك الأفراد، وما هي إلاّ وسيلة لتحقيق أمن أفرادها وضمان رفاهيتهم ومن غير الممكن أن تكون هي هدف الأمن.[3] وبالتالي

---

[1] ستفن ولت":عالم واحد نظريات متعددة" ،تر: عادل زقاع ،زيدان رياني. تاريخ:2015-2-1 أنظر الموقع: www.geocities.com/adelzegagh .

[2] رمون حداد، **العلاقات الدولية"نظريات العلاقات الدولية أشخاص العلاقات الدولية نظام أم فوضى في ظل العولمة"**(بيروت: دار الحقيقة، 2000)، ص 221.

[3] مبروك غضبان، **مدخل للعلاقات الدولية** (الجزائر: الديوان الوطني لمطبوعات الجامعية)، ص 355.

هدف الأمن هو الإنسان والبسر على المستوى العالمي، فضمان أمن الأفراد سيؤدي إلى تحقيق الأمن العالمي. وكرد على التيار التقليدي خاصة الواقعية منه يرى"ريتشارد أشلي" أن الواقعية إحدى المشاكل المركزية لإنعدام الأمن الدولي، وذلك لأن الواقعية هي خطاب القوة وتشجيع الدول على المنافسة الأمنية"[1]

المفهوم الموسع للأمن(مدرسة كوبن هاغن)

يسعى المنظور التوسعي إلى مراجعة مفهوم الأمن وتوسيعه إلى أبعاد أخرى إلى جانب البعد العسكري الذي يركز عليه المنظور التقليدي ، وتعتبر مدرسة كوبن هاغن أولى المدارس المرجعية لمفهوم الأمن والتّي عمدت على توسيعه من خلال إدخال وحدات تحليل أخرى من أجل الإجابة عن السؤال. أمن ماذا؟ وقدم في هذا الشأن عالم السياسة "باري بوزان" دراسته بعنوان "الشعب، الدول والخوف" عام 1991 تتضمن رؤية موسعة عميقة حول الدراسات الأمنية تشمل جوانب سياسية واقتصادية ومجتمعية وبيئية وعسكرية. [2] وشكل باري بوزان همزة وصل بين الدراسات التقليدية والدراسات النقدية، وأنطلق من فكرة مفادها أن الواقع الدولي يتميز بشبكة عالمية للاعتماد المتبادل نتيجة التقارب الجغرافي ويرى ضرورة دراسة التفاعلات بين الدول في ظل التقاربها الجغرافي. وساهمت مدرسة كوبنهاغن في توسع برامج البحث حول الأمن وتعميقها، وقد توصل مفكرو هذه المدرسة إلى أن ثلاث مستويات تحليل: الفرد، الدولة، النظام الدولي إلا أن أمن الفرد والنظام الدولي مرتبطان بأمن الدولة باعتبارها الموضوع المرجعي الأساسي لكنها ليست العامل الوحيد لتفسير التصرفات الأمنية.[3]

وقد اضفت مدرسة كوبنهاغن مفهوم الأمننة اي اضفاء الطابع الأمني، وهو ذلك البناء اللغوي البرغماتي الممارس من نخبة ما والقائم على استدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي أو المعنوي لمرجعية أمنية ما (قد تكون الفرد أو الجماعة أو الدولة أو الهوية) بهدف شرعنة اللجوء لترتيبات استثنائية منها تأمين الكيان المرجعية .

من هنا ظهرت اتجاهات مختلفة تتبنى مفهوم أوسع للأمن أخذت تسميات متعددة.

- الأمن المتكامل : Comprehensive Security بحيث يتضمن كل أشكال التهديد.
- الشراكة الأمنية: Partnership Security حيث يتم إشراك الدول غير الغربية.
- الأمن المتبادل : Mutual Security إذ يتم التخلي نسبيا عن نزوع الدول المنفردة إلى تعظيم أمنها على حساب الدول الأخرى.
- الأمن التعاوني: Cooperative Security بحيث يتم تقاسم الأعباء الأمنية لإحتواء التهديدات.[4]

[1] ريمون حداد، المرجع السابق، ص 223.
[2] ستيفن وولت، المرجع السابق.
[3] Barry Bozan , op-cit, pp 218-238.
[4] عادل زقاغ،"النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية". أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوره(قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2009)، ص129.

اسهمت مدرسة كوبنهاغن مساهمة كبيرة في إخراج مفهوم الأمن من المفهوم الضيق إلى أبعاد جديدة موسعة.

المبحث الثالث: الإستشراف الإستراتيجي

نظرا للتطور على مستوى العلوم التطبيقية والإنسانية، ظهر إهتمام بعلم المستقبل والدراسات المستقبلية الإشترافية، وفي الدراسات التي تساهم و تساعد من خلال مناهجها في توجيه والتخطيط من خلال توفير قاعدة للمعلومات المستقبلية، والبدائل الممكنة لتّي تسبق عملة إتخاذ القرارات بشأن الخطط والسياسات وتعين صانع السياسات العامة، والمخطط والمنفذ.

فالتحولات التّي تطرأ على الدولة سواء تحولات داخلية أو خارجية تجعل الحاجة ملحة لتوفير معرفة علمية يمكن الإعتماد عليها لمعرفة المستقبل، وإن كانت هذه المعرفة ضرورية لتحديد طبيعة التغيير ولوضع طرق وسبل التاثير في هذا التغير. مما يؤدي إلى ترشيد عملية التخطيط ويقدم المصلحة الوطنّية وعملية التخطيط لا يعتمد التفكير العلمي فقط وإنّما التفكير الإستراتيجي والإهتمام بالمستقبليات والدراسات القائمة على التوقع والتفكير العلمي والنظريات ذات البعد الرياضي لقراءات مسار كل متغير دولي داخلي، وإقليمي أو دولي وأثره فيها.

المطلب الأول: ضبط إجرائي لمفهوم الاستشراف الاستراتيجي

تطور مفهوم المستقبل، كما تطورت النظرة إليه مع تطور الفكر البشري، من نظرة ترى المستقبل "قدرا محتوما، رسمته و خططت له قوى خارقة لا يمكن تجاوز تخطيطها بأي حال من الاحوال. ولا يملك الإنسان حيالها خيارات تذكر، الى نظرة تنطلق من مبدأ الصيرورة وقدرة الحياة على التجدد، وترى في المستقبل بعدا زمنيا يمكن التحكم في صورته. فنحن كما قال "**بريغوجين**" ولانستطيع التكهن بالمستقبل، لكننا نستطيع صناعته.[1] بعيدا عن المسيرة التاريخية لتطور فرع الدراسات المستقبلية في العلوم الاجتماعية بصفة عامة. وعلم "**future stubies**" السياسة على وجه الخصوص، وذلك بإعتبار أن هذا التناول له مجال أخر، فإن التأكيد الأولى في هذا المقام يشير الى أهمية هذا المجال العلمي، كمنهج للتفكير، ووسيلة لقراءة مشاهد من الممكن حدوثها على مسرح الحياة، بل وآلية قدمتهم في تغيير ما هو ممكن تصور وقوعه بالممكن وذلك بوسائل متاحة اوغير متاحة، لتحقيق مستقبل مخطط بدلا من مستقبل تلقائي، وفي هذا الصدد فقد قال"إبراهام لينكو لن" إذا استطعنا ان نعرف مقدما من نحن؟ والى اين نتجه؟ نستطيع أن نختر بصورة أفضل. ما يجب أن نفعله. وكيف نفعله؟[2] فحسب لـ"**ماكهايل**" فليس هناك مستقبل إلا كما نريده نحن" وكل كائن حي كما يقول "**جان بول سارتر**"" يخلق مستقبل وعليه أن يتحمل المسؤولية كاملة عن هذا الخلق".[3]

تعريف الاستشراف لّغة:

---

[1] جمال علي زهران،"الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبليةفي علم السياسة".**مجلة السياةالدولية**(م 43،عدد184، اكتوبر2008)، ص 24.

[2] Edwerd comish**, your tool for preparing for the future**(the future,vsa,jan, feb, 1998), p 6.

[3] جيروم بندي وآخرون، **مفاتيح القرن الواحد والعشرين**. تر: حمادي الساحل(تونس: المجمع التونسي للعلوم وأدان، 2003)، ص ص 13، 14 .

هو من الشرف، والشرف هو: العلّو، والمكان العالي، والمجد والحسب، واستشرافة الشيءإذا رفعت بصرك تنظر إليه، أي بسطت كفك فوق حاجبك كالذي يتضل من الشمس، والاستشراف الشيء رفع رأسه ينظر إليه.[1]

- الاستشراف هو إمعان النظر، يقال استشرفت إبلهم إذا تعينتها لتصيبها بالعين، والأصل فيه: وضع اليد على حاجبك كي لا تمنعك الشمس من النظر، قال **أبو منصور الهروي**: الاستشراف هو أن تضع يدك على حاجبك: كالذي يستظل من الشمس حتّى يستعين الشيء، وفي هذا الصدد يبين **الثعالبي** أنواع النظر بقوله:إذ ّا نظر إنسان إلى قوم في الشمس، فألصق حرف كفه بجبهته، فهو الاستكفاف، فإذا إزداد في وضع كفه عن الجبهة، فهو الاستشفاف ، فإن كان أرفع من ذلك فهو الاستشراف.

- والاستشراف مأخوذ من الشرف، وهو المكان المرتفع والعرب تقول: أشرفت عليه، أي اطلعت عليه من فوق،وذلك الموضوع مشرف، ومشارف الأرض، أعاليها ، وشارفت الشيء أي أشرفت عليه من مكان مرتفع.[2]

الاستشراف اصطلاحا

- يمكن **أن** يعرف بأنه: التطلع إلى المستقبل من خلال دراسة الماضي وفهم الحاضر والسنن الفاعلة فيها.

- ويعرف أيضا بأنه" الوقوف على راية عالية لاستطلاع آفاق المستقبل المنظور، كل حسب ما يسمح به ملء بصره وبصيرته، فالجهد الاستشرافي المستقبلي هو نوع من الحدس التاريخي المستند إلى قاعدة علمية.

- يعرفه"**بيارمارسي**"استباق لتنوير الفعال، يتعلق"عدم الانضباط الفكري".

- ويعرفه "**غاستون بارجي**" بعد النظر وسعته وعمقه". ولكن كذلك بالنظر بوجه آخر(تحديد) ومعا (تملك) فالنظر الاجمالي والارادية وطويلة المدى هي ضرورة لمنح معنى للعمل.[3]

- ويقصد بالاستشراف الإستقصاء والتوقع أو التحري والإستكشاف والتصور والتنبؤ، والاستشراف يتضمن التطلع والنظر وحديث النفس، وهو أول ما نبدأ به والتشرف هو الإستجلاء من خلال التطلع والنظر الشامل وفيه معنى الإرتفاع بغية الإحاطة بالنظر، فالتشرف إذا قرين الاستشراف، وهو الخطوت تالية له في الدراسة المستقبلية وهي النظر بالعين المجردة، والنظر بالعين والعقل وإدراك المرئي بطرق عدة هي"الحاسة والتخيل والتفكير والعلم". [4]

وبذلك يمكن القول بأن استشراف المستقبل"هو إجتهاد علمي منظم يرمي إلى صياغة مجموعة من التوقعات المشروطة أو السيناريوهات التّي تشمل المعاني الرئيسية لمجتمع ما، وينظر إليه بأنه"جهد

---

[1] طه محمد فارس،"أثر الاستشراف والتخطيط المستقبلي في العالم والتعليم في ضوء السنة النبوية".التاريخ: 22/2/2015.أنظر إلى الموقع: www.pdffactory.com

[2] أحمد سلمان عبيد المحمدي،"الاستشراف النبوي في الجانب السياسي وأثره تفعيل التخطيط الاستراتيجية".**مجلة جامعة تريك للعلوم**(م 20، العدد1، أكتوبر2012)، ص 90.

[3] ميشال غودي، قيس الهمامي"الاستشراف الاستراتيجي المشاكل والمهام". **كراس ليبسور**(رقم22، 2005)، ص 12.

[4] أمحد زاكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**(بيروت: مكتبة لبنان،1977)، ص 171.

استطلاعي الأساسي يتبع لرأى مستقبلية متباينة ويسعى لاكتشاف وتكشف العلاقات المستقبلية المحتملة أو الممكنة" بين الأشياء والنظم زالأنساق الكلية والفرعية في عالم ينمو ويتغير بسرعة شديدة أو أيضا هو التبصر بالشؤون المستقبلية لمجتمع معين من حيث موقعه في المجتمع الدولي، وبالتالي ما يؤول إليه حال البشر في ذلك المجتمع.

والاستشراف ليس مجرد رسم تخيلات مستقبلية يرضى بها الانسان، النزعة البشرية المتوقة ألى كشف ستر الغيب، وهو لا يقف عند حد أمال وأعمال الفكر والخيال واستخدام الحساب(قياس برامج المستقبل وبلورة نقاط الإلتقاء، التّي تميز بين الأساسي والثلوي والتّي تختار ما هو علمي مما هو دون ذلك، إن الاستشراف يتجاوز ذلك إلى تناول مشاهد المستقبل وتوقعاته المطروحة في أذهاننا وإلى إعادة قراءة الواقع بكل جوابه الحضارية والسياسية والإجتماعية والاقتصادية بالقدر الذّي يخدم إمكانية التغير على بقدر أنه وضع مرغوب في المستقبل وعلى آليات الوصول إليه.[1]

ويستعمل مصطلح الإستشراف عند الدارسين كل حسب تخصصه وإستعماله . فأهل الفقه لهم تعريفهم، كما إن للمتخصصين بالفكر الإسلامي ودراسات المستقبلية لهم تعريفهم الخاص:

الاستشراف عند الفقهاء"هو التطلع إلى الشيء من خلال استشرافه وفحصه والنظر فيه". أيضا هو" التطلع إلى الشيء سواء رافقه تعرض لسؤاله أم لا". أيضا هو "استطلاع حاجات المجتمع، وتشوف حركته نحو المستقبل".[2]

تعددت المصطلحات التّي شاعت واستخدمت في أفرع العلوم الاجتماعية، بشأن النظر إلى المستقبل التوقع أوالتنبؤ، والمستقبلات البديلة، إلاّ أن كل مصطلح من هذه المصطلحات له سياق تاريخين ومدلول العلمي، ويعتبر عالم الإجتماع الأمريكي" جيلفيلان"S.Gilfillain أول باحث إستخدام تعبير علم المستقب "science of the future"في أطروحة تقدم بها كولومبيا وكان قد إستخدام في مقال له عام1907 مصطلح"mellontology" وهي كلمة لاتينية تعني السياسة المستقبل ويضيف الألماني **أوسيب فلخ تايم** الذّي كان يدعو إلى تدريسه المستقبليات منذ عام 1941. وكان يعني به اسقاط التاريخ على بعد زمني لاحق. وقد انتقد العالم الهولندي فريد بولاك **Fred Bolak** هذا المصطلح على أساس أن المستقبل مجهول فكيف نرسي علما للمجهول.[3] بينما الاسم الشائع والمقابل لهذا المصطلح في الفرنسية وهو Brospective فقد كان من ابداع العالم الفرنسي وهو **جاستون برجيه Geston Berger** وذلك عام 1958 وهو الذّي يرجع إليه تعبير"الاشراف"وذلك عندما أسس المركز الدولي لعلم الإستشراف في باريس ثّم أصدره مجلة في العام التالي بهذا الاسم 1958، في نفي الوقت ترددت مصطلحات أخرى مثلFuturism أي المستقبلية، ثّم الدراسات المستقبلية Futur Studies مع بدء ظهور الجمعيات والمؤسسات العلمية في منتصف الستينات،

[1] محمد احمد الصغير على عيد" استشراف المستقبل العربي".،يوم 2015/3/12.أنظر الموقع الالكتروني: www.wfs.org
[2] عبيد المحمدي، المرجع السابق، ص 91.
[3] جيروم بندي وأخرون، المرجع السابق، ص 22.

ثّم الأبحاث المستقبلية، وغيرهم.[1] ومهما يكن من أمر فإن الاستشراف يمثل حقا استباق يستعد للفعل Préactive، ينير العمل الحاضر عل ضوء المستقبلات الممكنة والمامولة. فأن نتهيأ للمتغيرات المتوقعة لا يمنع من أن نعمل على احداث التغيرات المأمولة.[2]

على صعيد العلم، ثمة اجماع بين مؤرخي المستقبليات على أن "**هربرت جورج وويلر**" أشهر كتاب روايات الخيال العلمي، هو أول من صك مصطلح "علم المستقبل" وقدم اضافات عميقة في تأصيل الإهتمام العلمي بالدراسات المستقبلية، ودعا صراحة في محاضرة ألقاها في 26 جانفي 1902أمام المعهد الملكي البريطاني إلى "علم المستقبل" وقام في ما بعد بتاصيل دعوته، في مؤلفاته :تكوين الإنسان 1902 واليوتوبيا الجديدة1905. وشكل الأشياء المستقلة 1933 وجميعها تدعوا ألى الهموم المقبلة، لكن يعتبر **جليفلان** أكثر حكاما إلى وجود علم المستقبل.[3]

أما برتراند دي جوفنال **Bertrand De Jouvenal** في كتابه"فن التكهن" 1967أن الدراسات العلمية للمستقبل (فن) من الفنون ولا يمكن أن تكون علاما، بل ويصادر"**دي جوفنال**" على ظهور علم المستقبل، فالمستقبل –كما يقول- ليس علم اليقين بل علم الاحتمالات والمستقبل ليس محددا يقينا، فكيف يكون موضوع علم من العلوم .[4]

أما على الصعيد الأخر للدراسات الاستشرافية (المستقبلية) فهي البدائل المختلفة لمسارات الظاهرة في تطورها. فقد ارتبطت هذه المستقبليات بالبعد الزمني للأحداث والمتغيرات.

فالزمن منقسم إلى مراحل ثلاث: الماضي وهو: كل سابق على الحال القائم، والحاضر وهو: كل ما هو قائم حاليا وفي حالة الحركة، والمستقبل وهو الآتي بعد الحاضر، والفرق بين المراحل الثلاث هو أن الماضي قد أصبح حقيقة غير ممكن تغييرها، ولا جدوى من تدخل الإرادة الإنسانية فيه، أما الحاضر فهو عملية متحركة لم تكتمل بعد ولن يكون للتدخل في مساره إلا القدر النسبي من التأثير، بينما يُمّثل المستقبل المجال الوحيد المتاح أمام الإرادة الإنسانية للتدخل فيه.[5]

استنادا إلى ما سبق نجد"سيف الدين " يعرف الدراسات المستقبلية على أنها" العلم يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل، وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتال على غيره".[6] وعلى هذا الأساس تتباين الدراسات المستقبيلة عن الدراسات الاستراتيجية. فالثانية تقوم على هدف يكون قد حددسلفا ثّم البحث عن أدوات تحقيق هذا الهدف، بينهما الدراسة المستقبلية تسعى لاستعراض

---

[1] Edwerd Comish,- cit-cit, p 10.

[2] جيروم بندي وأخرون، المرجع نفسه، ص 43.

[3] محمد ابراهيم منصور، **الدراسات المستقبلية: ما هيتها وأهمية توطينها عربيا**(مركز الدراسات المستقبلية، جامعة اسيوط)، ص 36.

[4] بندي بندي وأخرون، المرجع نفسه.

[5] عبد الحي وليد،" الدراسات المستقبلية النشأة والتطور والأهمية"**مجلة التسامح** (العدد3 ، 10 فيفري 2013) من الموقع اللكتروني: http://www.altasamoh.net/Article.asp?Id=44 ، ص 2.

[6] على الزهران، المرجع السابق، ص 24.

الاحتمالات المختلفة للظاهرة، كما تختلف الدراسة المستقبلية عن التنبؤ في أن الأخر يحسم في أن الظاهرة ستتخذ مسارا معينا، بينما لا تزعم الدراسة المستقبلية مثل ذلك أبدا.[1]

يلاحظ مما سبق تعدد المصطلحات التّي تشير في مضمونها إلى الدراسة المستقبلية(الاستشراف)، وذلك وفقا للإنتماءات الفكرية أو الأيدولوجية أو حتّى القوميّة وذلك من خلال مايلي:

1- التنبؤ: وهو مستوى آخر في التفكير المستقبلي حيث يخذ بعين الإعتبار الإحتمالات الخاصة بتوتر وقوع حادثة معينة لتحقيق درجة معينة من استشراف المستقبلي.[2]

2- النبؤءوهذا المستوى يتطلع إلى تشخيص حادثة معينة، ثّم التوصل إلى نتائج محددة بصددها، وذلك أن تستنفذ الحادثة سياقها أي أن التفكير المستقبلي في هذا المستوى يرتبط بوقوع الحادث في سياق معين ويمكن التنبؤ من خلال امكان توقع حدوثها في ذات السياق.[3]

3- المستقبلية: ويشير هذا المصطلح إلى الحركة الفتية التّي ظهرت مع بيان **ما رينيتي** "المانيفستو المستقبلي" في مطلع هذا القرن. تقوم على الاصرار على الدينامية وعبادة السرعة والألة ورفض المستقبل وتمجيد الوطنيّة ونزعة الحرب والعدوان.

4- علم المستقبل: ينتسب هذا المصطلح إلى المؤرخ الألماني "**فلختايم**"، لا يركز هذا العلم على الجانب السياسي والاقتصادي بل يتعدى إلى الجانب البيئة أيضا.[4]

الاستشراف. التخطيط. الاستراتجية : إن مفاهيم الاستشراف والاستراتيجية والتخطيط هي في الممارسة شديدة الترابط، فكل واحد منها يستدعي الأخرين ويمازجهما: يتحدثون عن التخطيط الاستراتيجي وعن الادارة والاستشراف الاستراتيجي، وتحليل كل من واحد من هذه المقاربات على مرجعية من التعاريف والمسائل والمناهج التّي زادة في ترسيخ خصوصيتها.

العمل دون هدف لا معنى له، والاستباق يولد العمل، هكذا إذن يقترن الاستشراف بالاستراتيجية، في الغالب اقترنا لا ينفصم ، ومنه عبارة الاستشراف الاستراتيجي"وهو مفهوم التسعينات حيث وضع استباق الاستشراف في خدمة العمل الاستراتيجي ومشروع المؤسس، ويعتبرالاستشراف هو أسلوب يتمكن من خلاله صناعة القرار من توجيه وادارة والانتقال بها من مجرد العمليات اليومية ومواجهة الأزمات وصولا إلى رواية مختلفة للعوامل الديناميكية الداخلية والخارجية القادرة على تحقيق التغيير في البيئة المحيطة بهم وبما يحقق في النهاية متوجها أساسا إلى المستقبل مع عدم إهمال الماضي. وإما فيما يخص مناهج الاستشراف الاستراتيجي، فمن المؤكد انه يجب التذكير بفائدتها: تنشيط الخيال، والحد من اللاتماسك وخلق لّغة مشتركة، وهيكلية التفكير الجماعي وتيسير التملك. [5]

[1] أحمد الصغير، المرجع السابق، ص 4.
[2] على زهران، المرجع السابق، ص28.
[3] محمد فارس، المرجع، السابق، ص 17.
[4] Edwerd Comish,ibdi, p p 6-7.
[5] ابراهيم منصور، المرجع السابق، ص 40.

أما التخطيط: فهو تصور أمر أو هدف ممكن في المستقبل، وفق فهم وادراك لمعطيات الحاضر، مع تقدير للخطوات والمراحل التّي ينبغي اجتيازها لتحقيق هذا الأمر أو الهدف.

أوعلى أنه رسم صورة المجتمع في حياته المستقبلية وتقدير لحاله في المراحل التّي يختارها خلال سعيه لتحقيق أهدافهم.

ويعرفه" أكوف" بأنه" يتمثل في التخطيط في تصور مستقبل منشود وكذلك في تصور الوسائل الفعلية لإدراكه.[1]

التحليل المستقبلي كمنهج للاستشراف

" المنهج مركب" ويطلق عليه اسم التحليل المستقبلي. وقد اوضح أوضحت الدراسة أن البحث لا يسعى للتنبؤ بالمستقبل أو التخطيط له، بل يقوم بإجراء مجموعة من التنبؤات المشروطة،أوالمشاهد (السيناريوهات)،التّي تفترض الواقع تارة، والمأمول فيه تارة أخرى. كما أن البحث لا ينتهى على قرار بتحقيق أي من هذه الصور، فهذا أمر يدخل في حيز التخطيط للمستقبل إنما الهدفه هو اطلاع القوى الفاعلة في المجتمع على متطلبات تحقيق إحدى الصور المأمول فيها، وفقا لتفصيلها الخاص لكي تعمل على تغليبها على غيرها من الصور أو المشاهد البديلة.

كما أن هذا المنهج الاستشرافي يتسم بعدة خصائص في الشمولية، وتجنب التحيز، والجمع بين الأسلوبين الكمي وغير الكمي، ثّم ترابط بين الأنساق وعدم الاكتفاء ببناء نسق وحيد شامل، ثّم قدرته على استخدام أسلوب المحاكمة.[2]

وتقوم أسس الدراسة المستقبلية في النماذج العالمية على:

أ- تحديد المتغيرات التي تؤدي إلى انهيار أو بقاء النظام الدولي في حالة توازن، ولعل أهم الأفكار التي برزت في هذا الجانب هي أفكار العالم المعروف بروغوجين (Progogine) عن فلسفة عدم الاستقرار (Philosophy of Instability) والتي كان لها أكبر الأثر على مفهوم النظام في الدراسات المستقبلية.

ب- تحديد ميكانيزمات التكيف المتوفرة للنظام الدولي لمواجهة التغيرات المحتملة مثل: دراسة مساحات الأراضي الزراعية لمواجهة الزيادة السكانية، أو العلاقة المستقبلية بين سباق التسلح والفقر.

ت- تحديد قدرة الوحدات الدولية القائمة على تعبئة مواردها لمواجهة التغيرات.

ث- تحديد المسوغات القانونية التي تبرر التدخل من القوى الخارجية لضبط الخلل على المستوى الدولي.

ج- اعتبار عملية التغير هي القاعدة.[3]

[1] على الزهران، المرجع السابق، ص 28.
[2] عبد الحي وليد، المرجع السابق، ص 4.
[3] المرجع النفسه، ص 7.

أهمية الاستشراف(الدراسات المستقبلية)

- تحاول الدراسات المستقبلية أن ترسم خريطة كلية للمستقبل من خلال استقراء الاتجاهات الممتدة عبر أجيال والاتجاهات المحتملة ظهورها في المستقبل المفاجئ.
- بلورة خيارات الممكنة والمتاحة، وترشيد عملية المفاضلة بينها، وذلك بإخضاع كل خيار منها للدراسة والفحص بقصد المفاضلة يمكن أن يؤدي إليه عن تداعيات وما يمكن أن يسفر عنه من نتائج.
- تساعد الدراسات المستقبيلة على تخفيف من الأزمات عن طريق التنبؤ بها قبل وقوعها والتهيؤ لمواجهتها، الأمر الذّي يؤدي إلى السبق والمبادرة للتعامل مع المشكلات قبل أن تصير الكوارث.
- تعد الدراسات المستقبلية مدخلا مهما لا غنى عنه في تطوير التخطيط الاستراتيجي القادم على الصور المستقبلية، حيث تؤمن سيناريوهات ابتكار تزيد من كفاءة وفاعلية التخطيط الاستراتيجي.[1]

المطلب الثاني: المقاربات النظرية للاستشراف الاستراتيجي

يشير موضوع الدراسات المستقبلية على تساؤلات عديدة تتعلق بالممكن وغير الممكن وحدود ذلك الأمر. وفي عملية الاستشفاف المستقبل النّي من الضروري أن تسبق الاختبار أو الفعل، يجب أن يهتدي الفكر بهدى العقل وقواعده، أو العلم ومبادئه. والدراسات الاستشرافية كغيرها من العلوم تخضع للنقاشات النظرية وتعدد وجهات النظر حولها.

- الاتجاه الأول: الإتجاه الراديكالي

ينطلق اصحاب هذا الاتجاه في الدراسات المستقبلية، على أسس الفكر الماركسي، إضافة إلى نقدهم لما يعرف حسب تقديرهم بعلم المستقبل البرجوازي.

وبداية فأنه على مستوى المصطلح، فالمستقبليون الراديكاليون، يفضلون إستخدام مصطلح "التكهنات" بمعنى الوصول إلى خلفية للمعلومات المستقبلية لمدى طويل، وهي لازمة للمعاونة في دفع النشاط الاقتصادي والتخطيط الدقيق.[2]

وفي سياق ما أفضى إليه مفهوم التقدم بإعتباره إحد مقومات الفكر الإجتماعي والسياسي والاقتصادي والأخلاقي الحديث، حيث أصبح بعض العلماء والمؤرخين يتكلمون عن ديانة التقدم. وقد كرست الفلسفات المادية، ليسمى الجدلية النّي قدمها كل من "هيجل و ماركس"، الجهود لتعامل مع التقدم كدّيانة.

وتفترض كل من الميثالية الهيجلية، والمادية الماركسية أن التقدم البشري سنة من سنن الكون وأن المستقبل يكون أفضل من الماضي لا محال أي أن البشريّة مكتوب عليها التدرج دوما وأبدا نحو عالم أفضل في ميادين العلم والاقتصاد، والاجتماع والسياسة والعلاقات البشرية وسواها. أما قوانين هذا التقدم فيردها كل من الهجليين والماركسيين، إلى المنطق الجدلي الذي يتحكم في الفكر البشري من جهة، وفي الأحداث الكونية

[1] قيس الهمامي، المرجع السابق، ص18.
[2] احمد جدى،"الفكر العرب والمستقبل مدخل اشكالي ومنهجي". **مجلة الوحدة المغرب**، العدد12، جانفي 1991، ص94.

والاجتماعية من جهة أخرى وبأعتبار هذا المنطق أزلى، فكل لا بد من أن يستمر التطور أو التقدم وفقا له، وإلى ما لا نهاية. [1]

ومن ثمة فإن أصحاب هذا الإتجاه يبنون نظرتهم للمستقبل على أساس قناعتهم بحتمية لتقدم، وبالتّالي على أساس تصور ظهور تكنولوجيا جديدة فعالة، أو تنظيم اجتماعي جديد، أو مختلف تماما عن التنظيم الاجتماعي الموجود في الحاظر يكون من شأن احداث تغير كيفي، من شأنه ألا يصبح المستقبل المجرد إمتداد للحاضر بل يجب ان يتعدى ذلك وقد يكون نقيضا للحاضر وإن لم يكن نقيضه في كافة جوانبه ففي بعضها على الأقل. وهم بالتالي يبنون تنبؤاتهم عن المستقبل على أساس التخيل الإبداعي، الذّي يعتمد على اسقاط الحاضرواتخاذ مسار معاكس لها، بل يبني هؤلاء صورة المستقبل عل اساس بداية راديكالية لا تستند إلى الحاظر وإلى ما هو متوقع بناءا على استقرائه. ويرون إذا أن أي شيء ممكن للعقل البشري أن يتصوره فإنه يمكن تحقيقه طالما أنه لا يتعارض مع القوانين الطبيعية.ويرون أن استقراء تاريخ العلم وتاريخ الفن وتاريخ الحضارة تؤيد رؤيتهم هذه .

ويعتمد اصحاب هذا الاتجاه على اساليب بحث تتفق الطبيعة الإبداعية لهم بالبحث،ما يطلق العنان لخيال الباحثين ولقدرتهم الحدسية والإبداعية، وذلك مثل الأسلوب المعروف باسم اسلوب "دلفي"، واسلوب السيناريو، بصفة رئيسية.الوقت الذّي يرفضون أساسا أغلب أساليب البحث النّي يتبعها الليبراليون، ومنها تحليل النظم، وبناء النماذج، والأسلوب الإستقرائي والمعياري، وغيرهم. [2]

الاتجاه الثاني: الاتجاه الليبرالي الجديد

كان من نتائج الصراع المحتدم الذي دار بين الاتجاهين الراديكالي و الليبرالي حول المستقبل حيث زعم كل اتجاه أنه يطرح حلم المستقبل بيقين مؤكد في نفس الوقت الذي يتنبأ بالإنهيار الوشيك للطرف الآخر ان خرج أحد الطرفين و لو مؤقتا من المعركة. فقد سقطت التجربة الإشتراكية وهي تحمل مضمون الاتجاه الراديكالي في الوقت الذّي شعرت التجربة الرأسمالية رغم مشاكلها وأزماتها العديدة أنها قد انتصرت وألى الأبد على حد كتابات البعض و منهم فرانسيس فوكاياما في كتابة نهاية التاريخ مما قاد إلى معارك فكرية بين أصحاب الإتجاه الليبرالي حول تفسيرهم لمل حدث ومستقبل المجتمع الليبرالي في ضوء سقوط الخصم الإشتراكي.[3] وقد قاد ذلك الى إمكانية القول بأن هناك اتجاه ليبرالي جديد يخل عن الاتجاه الليبرالي الذّي يمكن أن ننزع عنه المضمون التقليدي استنادا إلى أن نظرته للمستقبل كانت محكومة بالصراع مع الآخر الإشتراكي، ولا يزال لهذا الإتجاه أنصاره حيث هناك بعض الكتابات التّي تشير ألى استمرارية القول بوجود الصراع على المستقبل وأنّ الراديكالية لا زالت هي إحدى سناريوهات المستقبل ولم تختفي بعد.

[1] ناهد صالح"المنهج في البحوث المستقبلية". **عالم الفكر الكويت**(م 14، ع 4، مارس 1984)، ص 197.
[2] على زهران، المرجع السابق، ص ص 22-23.
[3] W.warn wagr, **the next three futures**(new york & london : greenwood press 1991) ,pp. 33-40.

فنحن إذن أمام اتجاه ليبرالي له سمات مختلفة عن حقبة ما قبل التسعينات فهو اتجاه يتسم بالتحرر من فكرة الصراع مع الآخر في ضوء الصراع الأيديولوجي التقليدي بين الشرق والغرب كما أنه يدعو ألى أفكار جديدة في إطار ليبرالي فضلا عن أنه يمكن النظر أليه في سياق التداخل ما بين الفكرة القومية والفكرة العالمية الحدة التّي درجت الكتابات على تسميتها ب "العولمة".[1]

ولذلك يمكن الحديث في هذا السياق ليبرالية قومية عربية و ليبرالية قومية اوروبية و ليبرالية امريكية وليبرالية اسيوية دون التجاهل لإمكانية الحديث عن ليبرالية اسلامية في ضوء قيم "العالمية".

مفهوم الأمن هو مثل المفاهيم الأخرى في حقل العلاقات الدولية التّي تتميز بغموضها وغياب الإجماع بين المختصين حول معناها، ولوقت طويل سيطرت المقاربة التقليدية "الواقعية" على مفهوم الأمن بإختزاله في المجال العسكري.

لقد أظهرت فرضيات الواقعية عجزها عن مواكبة الظروف الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة، فتولى مجموعة من الدارسين مهمة مراجعة مفهوم الأمن وإخراجه من المفهوم الضيق إلى أبعاد جديدة، وقد كان الإسهام الأكبر لمدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية والتّي اقترحت قراءة جديدة للأمن على أساس تصور موسع يشمل قطاعات مختلفة، وطرح من خلال "باري بوزان" نموذجا للأمن الموسع يشمل كل الأبعاد : السياسية، الاجتماعية، العسكرية، البيئية، المجتمعية...، وساهمت هذه المراجع في حقل الدراسات الأمنية على المستوى النظري في بروز عدة مقاربات ومفاهيم: كالأمن الشامل، الأمن المتبادل، الأمن المتعاون...

ولا شك أن علم السياسة عموما له علاقة مباشرة بالمستقبل فهو ليس كعلم التاريخ يدرس ظاهرة استقرت بل أنه علم ديناميكي يسعى جاهدا لرصد الظاهرة وطرح سيناريوهات للإمساك بها والتحكم في مسارات. وهو دائما يسعى إلى تنبيه صناع القرار لإختيار البديل.

وقد حاولنا رصد الاتجاهات الجديدة في هذه الدراسات المستقبلية على مستوى المفاهيم والمصطلحات والموضوعات . وإن أهم ما قدمته هذه الدراسات هو ذلك التغيير الواضح في طبيعة الموضوعات بعد التغيير المفاجئ في هيكل وطبيعة النظام الدولي.

واتضح ذلك الارتباط بين هذا التغيير في البيئة الموضوعية الدولية وبين التغيير في مسارات الدراسات المستقبلية واتجاهات الفكرية التّي ابرزت لنا اتجاها ليبراليا جديدا. كما اضحى هناك نوعا من الاستقرار على أن مستقبلا واحدا.أو وحيدا ليس شيئا يقينيا ومن ثّم تراجعت فكرة النبؤة والتنبؤ لتحل محلها بثبات .

ومن هنا تظهر أهمية شيوع التحليل المستقبلي والسيناريوهات والاستشراف وكلها مفاهيم هامة لاستمرارية بحوث مستقبلية .

[1] ناهد صالح، المرجع السابق، ص 199.

الفصل الثاني

أفريقيا

دراسة أمنية للأوضاع الداخلية للقارة

عند الحديث عن قارة إفريقيا فلا بد أن نبحث عن عناصر أو مفردات تجعل هذه القارة منفردة تختلف عن غيرها من القارات، وهذا ما ارتبط أساسا بالملامح الشخصية للقارة وبنيتها وتركيبتها الجيولوجية، ولإفريقيا شخصيتها المتميزة الواضحة، وتعتبر افريقيا من اكثر القارات تفتتا من الناحية السياسية، تضم نحو 50 وحدة سياسية لا تعادلها في ذلك أي قارة، ويعبر هذا التنوع الطبيعي والبشري عن القضاية الأفريقية التّي تطفو على سطح النظام الدولي، وخاصة الموروث الاستعماري وما خلفه من تبعية وامتداد لتقاليدهم، ويبدو هذا التنوع أيضا حتى في المذاهب والايديولوجيات المختلفة التّي اتبعتها الحكومات الأفريقية نظرا لنقص الوعي السياسي لدى الشعوب الأفريقية بهذه المذاهب المتباينة وهذا ما يؤدي إلى التأثير في النسيج الإجتماعي والاقتصادي والسياسي لهذه الدول.

يموج الواقع الإفريقي الراهن بالعديد من الهياكل والتنوعات الاجتماعية والثقافية والدينيّة والتاريخية فرغم الفروق الواضحة بين إفريقيا الناطقة بالعربية وإفريقيا جنوب الصحراء وحتّى في اطار إفريقيا غير العربية هناك تمايزات بين مجموعة الدول الناطقة باللغة الإنجليزية والدول الناطقة بالفرنسية والدول الناطقة بالبرتغالية. أما من التنوع الديني فيوجد بأفريقيا كافة الأديان السماوية من الإسلام، المسيحية، اليهودية وبعض الديانات التقليدية، أما عن العادات والتقاليد فهي تتنوع تنوع الديني واللغّة عبر كافة مناطق إفريقيا وتتمايز من جماعة إلى أخرى، وبإستثناءات محدودة فإن هذه الانقسامات والتنوعات قد انعكست بصورة أو بأخرى على وجود الدولة الإفريقية.

ونجد كذلك أثر آخر يتمثل في انكماش وتقلص أهمية الدولة الإفريقية على المسرح الدولي وعدم الإكتراث بما يحدث فيها وأدى ذلك إلى عواقب وخيمة منها ازدياد الفساد على مستوى الحكم والاستهانة بالحقوق الإنسانية كالانعكاس للدكتاتورية الإفريقية على مستوى الشعب، واعتبار الأنظمة الحاكمة للحريات الأساسية على أنها كماليات لا تقدر الشعوب الإفريقية أن تمارسها او تتمتع بها، وهذا ما أدى إلى تخليد الأنظمة الدكتاتورية في إفريقيا على أعتاق مواطنيها. أما عن النظرة الإفريقية إلى النظام الدولي الجديد وبقاء طرف وإزاحة أخر فلم تتميز بعدم وثوق في معناه وأهدافه فحسب.

مما سبق تم تضمين الفصل الثاني دراسة للواقع الأمني داخل القارة الإفريقية نظرا لتنوع الايديولوجيات والمذاهب السياسية داخل حكومات دول افريقيا. وذلك من خلال ثلاث مباحث .

- المبحث الأول: إيديولوجية إنعدام الأمن في القارة الإفريقية.
- المبحث الثاني: افريقيا بين المواجهة والتضامن.
- المبحث الثالث: الرؤى الأمنية داخل القارة الإفريقية.

المبحث الأول: ايديولوجية انعدام الأمن في القارة الإفريقية

تعاني القارة الافريقية من تضاربات داخلية تحفز على عدم الاستقرار وتغذية ايديولوجية انعدام الأمن والتهديد الداخلي وفرض نظرية التقسيم وتفريق بين شعوب القارة، وهذا ما تسفر عنه من خسائر فادحة على المجتمعات والاقتصادات وحوكمة السياسة للقارة الإفريقية، وسلبها إمكانياتها التنموية والإمكانيات الديمقراطية، وضعت تكاليف صعبة في ظل تحديات اصعب من تكاليف ضرورية واستعجالية لوضع حل لهم، اذا القارة انتقلت من القرن العشرين منهكة إلى القرن الواحد والعشرين، وهو القرن الذي تميزه عمليات النهب من الاستعمار والموروثات المنهكة والمدمرة ما بعد الاستعمار واضطرابات الهستيرية واللامبالاة الّتي اظهرتها خصومها لحالة الذعر لقارة الغارقة في دوامة لا نهاية لها، تدمير ذاتي والتشوهات جذرية للشخصية الإفريقية وانتهاكات منبوذة إنسانيا، إفريقيا ماهية إلا قارة منبوذة عالميا في كل من المنظورات العالمية والتاريخية. كل هذا متجذر أساسا في البنية التكوينية من المحددات الوطنيّة والإقليمية والتاريخية لإفريقيا وارتباطها بديناميكيات عابرة للحدود داخلية وخارجية موضوعية كانت وذاتية والمادية والأيديولوجية الملموسة والانفعالية.

المطلب الأول: حروب القرن العشرين وتهديم الأمن الإفريقي

خلال القرن العشرين مرت افريقيا بالعديد من الحروب من نوع واحد أو لأسباب متعددة، بعض منها كان لإعادة بناء تشكيل المجتمعات الإفريقية واستعادة تاريخها الصادر من قبل المستعمر عن طريق حروب التحرير، ومنها صراعات لبناء الكيان الذاتي للشخصية الافريقية من خلال الحروب الاقليمية العرقية كانت ام اثنية. فالحروب في القارة الافريقية متباينة من حيث عواملها السببية والديناميكية والمقاييس المكانية والموقع، النطاق الزماني ومدته، وتكوين الجناة والمقاتلين، المعدات العسكرية، وتميز خمسة أنواع من الحروب تستند في المقام الأول لأسباب سياسية لها توجه وميول ايديولوجي، الحروب على الاستعمار والحروب المناهضة للاستعمار،أي دخول الدول في حروب داخلية، وحروب مابين الدول.تسببت في إنعدام الأمن، والمصالح الأمنية الخاصة بهم تلك الّتي هي منفصلة عن الدولة، والّتي غالبا ما تكون تعارض المصالح الوطنيّة، أو تكون متحالفة معها.[1] ونتيجة لذلك فإن طبيعة الأمن القومي بكونه "رمز غامض" إلا أنه أكثر وضوحا في المجتمعات العالم الثالث مما كانت عليه في الشمال لصناعي، في نقده لنموذج الأمن القومي،" **روب ووكر**" يعتبر أن الدولة نفسها بعيدة عن كونها مزود للأمن كما هو عليه الحال في النظرية التقليدية، وقد اوضح المصادر الرئيسية لإنعدام الأمن المترسخة في جذور العالم الثالث والّتي تكمن في ضعف هياكل الدولة الّتي انبثقت عن عملية إنهاء الاستعمار، أي الهياكل الّتي تفتقر إلى قدرة التناسب بين الابعاد الاقليمية للدولة والتكوين العرقي والاجتماعي لها، هنا يظهر مفهوم الأمن القومي ذو الفائدة المحدودة في شرح المأزق الأمني داخل القارة الافريقية، كما يشير

[1] HAROLD J. **Salemson, cheikh anta doip precolonial black africa**,(monufactured in the united staes of america, 1987), pp 23-32.

"محمد أيوب"إلى مفهوم الأمة الذّي تعرض إلى التشويه والدحض من قبل القوى الاستعمارية أو من قبل النخب الصغيرة التّي اصبحت ضد الاقليمية والعرقية والدينة والتقاليد التاريخية، ونتيجة لذلك على حد تعبير "محمد ايوب" ظهرت معظم دول العالم الثالث دون القدرة على ضمان تحديد محددات الهوية الوطنية، في ظروف الفقر والتخلف و ندرة الموارد متاحة من قدرتها على متابعة الأهداف التنموية من أجل ضمان الاستقرار الداخلي، وعلاوة على ذلك فإن الصراعات الداخلية في العالم الثالث غالبا ما تكون مسؤولة عن توسيع بؤرة اللاستقرار في المنطقة كالثورات وحركات التمرد والحركات الانفصالية العرقية وكثيرا ما تكون عابرة للحدود الوطنية لتغذية الفتنة مع جيرانها. الأقليات العرقية التّي تقاتل النخبة المهيمنة نادرا ما تحترم حدود الدول، وغالبا ما تبحث عن ملاذ في الدول المجاورة الأكثر تعاطفا مع قضيتهم، والدول الضعيفة هي الأكثر عرضة للتدخل الأجنبي والقوى الخارجية بما في ذلك القوى العظمى،[1] وتفاقم هذه الأنماط العامة لعدم الاستقرار في المنطقة من انعدام الأمن الخاص بالنخب الحاكمة في المجتمعات العالم الثالث،[2] في هذا السياق يمكن من استخدام فكرة أقل في تقريرها لمفهوم وسياق الصراعات المؤثرة على المؤسسات ونزوعها لتدمير الجماعات المنظمة للحياة السياسية، لتبديد ذلك في جيوب تحتدم فيها المنافسة والتقاتل على السلطة. إلى جانب العصيان الطائفي المسلح فيما يكون غالبا سببا للثورات والعنف، مما يؤدي بدوره إلى التحول إلى حرب مطولة بين الأعراق والمليشيات الإقليمية، وهي بدورها يمكن أن تتطور إلى جيوش العصابات التّي تهدد بقاء الدولة القومية. قد شهدت افريقيا بعد الاستعمار حروبا ما بين الدول، وإن كان ذلك على نطاق ضيق من المناطق الأخرى بالمقارنة مع انتشار الصراعات داخل الدول، وهذا يعد تعدي على سيادة الحدود الوطنيّة في افريقيا من الجماعات السياسية الوهمية المقدسة من قبل ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية 2001. [3]

- ونظرا لمدى تنوع الحروب في القارة الافريقية، فإنه من المعقول أن لها أسباب متنوعة ومعقدة مثل الدورات والنتائج، البعض يرجع هذه الحروب إلى الموروثات المتبقية من الاستعمار، ولكن بالنسبة لوجهات نظر اخرى خاصة وسائل الإعلام الشعبية والأكاديميات الغربية المنفردة وغير تاريخية والتفسيرات الليبرالية تميل تفسيراتها المقدمة للحروب إلى انها نتاج لآلام أفريقيا البدائية من "القبيلة" أوبسبب نهب ثروات القارة أم الفقر وعدم المساواة او تسلط النظم الحكومية،[4] مضيفين أطروحة "الأحقاد العرقية القديمة" من قبل البربرية الجديدة، أطروحة الحروب الأفريقية غير العقلانية وغالبا ما أثيرت هذه الحروب المستمرة من قبل الخصومات والاستقطابات العرقية، والتخلف الاقتصادي وعدم المساواة

[1] NADIIA MOTRENKO,"**Approaching Security of Eastern European Postsoviet States a Therd World Security Persective,(** Budapest, hungary, 2009), pp 22.24.

[2] Mohamma Dayoob**, The Third World Securitt Predicament**, (comparative political studies, 1976), p 70.

[3] محمد احمد الرشيدي، "**التسوية السلمية للمنازعات الحدودية والمناوعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة**" (الامارات العربيةالمتحدة، مركز لدراسات و البحوث استراتيجية ، ط1، 2000)، ص ص 36 37.

[4] NADIIA MOTRENKO,Op-cit,p 25.

والحكم وعدم الاستقرار السياسي والتلاعب بالنخب والفقر ...[1]، لكن العوامل الأساسية متجذرة اساسا في الاقتصاد السيلسي للاستعمار، وما بعد الاستعمار والليبرالية الجديدة، العولمة التّي تنطوي تحت النطاق الوطني والإقليمي والدولي سواء كانت هذه العوامل مجتمعة أو منفردة بدفع من الجهات الفاعلة في الشبكات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، وتركز كثيرا على الحرب داخل الدول في افريقيا، ما تعرف بـ"حروب جديدة" في ما بعد الحرب الباردة من 1990-2000 والكثير يعرّفها على أنّها مزيج بين الحروب التقليدية القديمة ما بين الدول الداخلية والخارجية بالإضافة إلى الحروب داخل الدول،[2] ويمكن تفسيرها باستخدام أنماط ونماذج تحليلية المتاحة من حيث دوافع ومصالح الفواعل، ويقال أن الحروب الجديدة يقودها الجشع الخاص بدلا من المظالم الجماعية عرقية كانت أو اثنيّة وتوصف بالحروب الإجرامية غير المسيسة التّيتفتقر إلى الدعم الشّعبي، على عكس الحروب القديمة التّي تتمتع بدعم شعبي اوسع ويتم تنفيذها من خلال العنف غير المنضبط. [3]

ومن المنطق أن الحروب والصراعات في افريقيا، بما في ذلك الحروب الاهلية، هي نتاج لأسباب متعددة ترتبط بالاقتصاد السياسي والبيئة الثقافية للحرب، يحتاج هذا النوع من الحروب إلى التدرج في تحليلنا للتفاعل التاريخي والعمليات المعاصرة، وتقاطع السياسة والاقتصاد والثقافة، والاتصالات بين الانظمة المحلية والإقليمية والعالمية، والأدوار التّي تلعبها التشكيلات الوطنّية من قبل الدولة ورأس المال والمجتمع المدني وكذا الموارد والقوى والخطابات الشعبية والمؤسسية داخل الحدود الوطنيّة والعابرة للحدود الوطنّية،[4] والمثير للجدل أن الصراعات في افريقيا ما بعد الاستعمار اكثر قسوة من الحروب ضد الاستعمار، فتلك التي تقوم داخل الحدود الوطنية الواحدة أكثر اتساعا وانتشار وعنفا من تلك التّي تقوم ما بين الدول. فعلى سبيل ذلك نجد الحروب العرقية تميل إلى أن تكون راجحة في جنوب الصحراء الكبرى، والصراعات الدينيّة في شمال أفريقيا العربية، الصراعات ما بين السود والبيض تحول أكثر حول توزيع الموارد الاقتصادية، في حين ترتكز قضية السود حول ترسيم هوياتهم الثقافية، فقد أصبحت هذه الأخيرة أكثر انتشارا في القارة الافريقيا وخاصة في المجتمعات المزدوجة الهويات.[5]

وتسعى" **ايرول هندرسون"** إلى تقديم تحليل منهجي للحروب الأهلية في افريقيا الناجمة عن العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهي تبنى على عدة مقترحات قابلة للاختبار المتعلقة بنوع النظام السائد داخل الدول، ومستواه من التنمية الاقتصادية، والتكوين الثقافي، أما في ما يتعلق

---

[1] Mouhammad ayoob, Op- cit, p 72.

[2] اسماعيل عبد الكافي عبد الففار"غدارة الصراعات والازمات الدولية"، اليوم:2015/4/15 ، انظر الموقع: **http://www.4shared.com/document/lXVzayi0/_.html**. ، ص 12

[3] محمد احمد الرسيدي، المرجع السابق، ص 25.

[4] محمد احمد الصغير حسن شبانة ايمن السيد،"ظاهرة التدخل الاقليمي في الصراعات الداخلية الافريقية بعد الحرب الباردة: الكونغو الديمقراطية نموذجا"، مذكرة لنيلة شهادة ماجستير(قسم العلوم السياسية،جامعة القاهرة)، ص 45.

[5] ALI A.MAZRUI,"Introduction The Causes and Costs of War in Africa From Liberatoi Struggles To the"war on Terror" , paul tiyambe zeleza, pp 40 43.

بالعوامل السياسية فإنه يدرس النزاعات النسبية الناجمة عن الأنظمة الاستبدادية، الأنظمة الشبه ديمقراطية والتّي غالبا ما ترتبط مع احتماليات وقوع حروب أهلية لأنها تفتقر إلى القنوات مؤسسية لتسوية المنازعات أو القدرة القمعية للقوى الفاعلة، بالنسبة للعوامل الثقافية تحلل النزاعات العرقية المسيسة أو الجماعات العرقية السياسية، وذلك بإستخدام تحليل انحدار في تحديد دور الاستقطاب العرقي، والعوامل الأكثر بروزا هي العوامل الاقتصادية التّي ترتبط بزيادة التنمية مع انخفاضه احتمالية الحرب في حين زيادة الانفاق العسكري يؤدي إلى زيادة احتمالية الحروب الأهلية، وهو المؤشر الأكثر تفسيرا لاحتمالية قيام الحروب الأهلية التّي تكمن في الموروثات الاستعمارية للدول الضعيفة والمتخلفة من تقسيمات غير عادلة وترسيم الحدود، وتعود كذلك لفشل زعماء افريقيا لمعالجة هذه التحديات المزدوجة لبناء هيكلية ونظام الدولة الافريقية فبعض الكتاب يؤكدون على أنّ الظروف المادية وعدم المساواة كافية لتفسير حدة النزاعات، فغالبا ما تتوفر أسباب مباشرة كالبعد الثقافي خاصة الذي يمثل البعد الذاتي للشخصية ورسم هوية الافراد، فهي تشكل الوقود أو المحرك الأساسي للنزاعات وهي عوامل ذاتية تنبع من الشخصية المجتميعة في الدفاع ضد القمع والاضطهاد هوياتهم والذل والقهر وتهميش الاقليات العرقية، تنشأ هذه الحروب نتيجة لاحتكاك العوامل الموضوعية والذاتية ومزيج من الموارد الحارقة بالإضافة إلى الظروف الاجتماعية والثقافية وتصرفات النخب السياسية وتفاعل الحالة النفسية للجماعات المضطهدة.[1] المواطنة في افريقيا هي تعبير لا يزال قيد التفسير ما إن كانت تحدد كصفة لتمزيق المجتمع وكصفة معينة للصراع، في صيغة "الذي ينتمى والذّي لا ينتمي إلى نظام الحكم" مثل ساحل العاج هو المثال الأكثر مأساوية بشكل خاص في هذه الظاهرة حيث يقول "جون اكوكباري" Jon Akokpari" أن قلب الصراع في هذا البلد هو الانقسام وتعدد صفات المواطنة وتعدد متاهاتها والتلاعب من قبل النخبة السياسية، فنشوب الصراعات عندما تفشل الدولة في إدارة هذا النوع والوفاء بالعقد الاجتماعي مع المواطنين، من تكافؤ الفرص وعدم المساواة الحرمان، وهنا ما يولد الصراعات ما بين المجموعات المتضررة ومنه تسعى الحكومات إلى استبعاد والمجموعة المتضررة أو محاولة الفصل الاقليمي، وهذا ما حدث في ساحل العاج.[2]

- العنف الأسود والجذور البيضاء الأشد فتكا من جميع الحروب في افريقيا كانت تلك التّي هي بين السود والتراث الابيض، من الناحية الدموية كلت أقل دموية ضد الاستعمار على ذّلك حروب ما بعد الاستعمار فهي لم تكلف الكثير من الأرواح، ومع ذلك الحروب ما بعد الاستعمار بين السود والبيض كانت أكثر قسوة، من جهة أخرى لا بد من من الاعتراف بأن بذور ما بعد الاستعمار تكمن في الفوضى الاجتماعية والسياسية التّي خلفها البيض في افريقيا، فالقوّى الاستعمارية القديمة دمرت طرق حل النزاعات والمؤسسات السياسية التقليديّة الافريقية، وفشلت في خلق أنماط بديلة فعالة داخل المجتمعات لتكوين وحدة

[1] Apdalla bujra," African Conflicts: their Causes and their Bolitical and Social Environment",**DPMF OCCASIONAL paper**. No,4, p p 15 16.
[2] Lok-at, p p 18 20.

أساس للحفاظ على الإستقرار والنظام الداخلي في افريقيا، فالدولة التّي أسسها المستعمرون الأوروبيين غير فعالة، وذلك بوضع الدولة في كيان الطراز الحديث الأوربي بنيت على أسس هشة، وهذا النوع من النظم لا يتماشى والطبيعة القبلية لإفريقيا، وتجذرت الدولة الفاشلة في افريقيا والتّي كانت واحدة من المصادر الرئيسية للصراع في ما بعد الاستعمار.[1]في حين أنّ معظم الصراعات الأفريقية هي سبب جزئي عن طريق الحدود، وهذه الصراعات كلها موروث ما بعد استعمار القوى الغربية، فقبل هذه المرحلة كانت المجتمعات تعيش في تحمعات فضفاضة لا تحكمها قيود ولا تقسمها حدود ولا تحمل علامات مميزة على أراضيها، جاء الاستعمار وخلف ضعف شخصية اجتماعية وتراجع الفكرة استيعاب النفس والبحث عن الذاتّية.[2] ولكن في القرن التاسع عشر الاستعماري عقد مؤتمر برلين 1885 تحت اسم "الشبكة الحديدية لتقسيم القارة" لكن باء بالفشل رفض من قبل العديد من الأعضاء لعدم تلاؤمه ومصالحهم، فالحدود الموروثة عن الاستعمار ما هي إلى تخطيط للمستقبل البعيد بحيث خلقت تقسيمات اجتماعية وتفرقة عرقية. [3]

- الأمن القومي والصراعات الإقليمية وظهور العالم الثالث طعن في فهم السائد للأمن في ثلاثة نواح هامة: التركيز على مستوى بين الدول كنقطة منشأ التهديدات الأمنية. استبعادها من "**الظواهر غير العسكرية**" من جدول أعمال دراسات الأمن وإيمانها بميزان القوى العالمي باعتباره أداة مشروعة وفعالة للنظام الدولي.[4] وكما لوحظ في وقت سابق، خلال الحرب الباردة، وقعت الغالبية العظمى من الصراعات في العالم في العالم الثالث. وكان معظم هذه الصراعات دولة داخل في طبيعة (التمرد المناهضة للنظام، والحروب الأهلية،الصراعات القبلية وغيرها).

تعود جذور عدم الاستقرار في العالم الثالث خلال فترة الحرب الباردة التي يمكن العثور عليها في هياكل الدولة التي انبثقت عن عملية إنهاء الاستعمار، أي الهياكل التي تفتقر إلى نهايته تناسب بين الأبعاد الإقليمية للدولة والتكوين العرقي والاجتماعي لها. ومفهوم الأمن "القومي" هو ذو فائدة محدودة في شرح هذا المأزق الأمني ويشير" شتاينباخ إلى مفهوم الأمة الذي عرضته القوى الاستعمارية أو من قبل النخب الصغيرة الّتي رأت في ذلك شرط أساسي لتحقيق التطلعات السياسية الخاصة بها، تتحقق بطريقة ضد الإقليمية والعرقية والدينية والجغرافية أو التقاليد التاريخية ونتيجة لذلك، على حد تعبير "محمد أيوب"، ظهرت معظم دول العالم الثالث دون "القدرة على ضمان تحديد المعتاد من سكانها مع هياكل مرحلة ما بعد الاستعمار التي ظهرت داخل الحدود التي يمليها الاستعمار"، والنتيجة الأكثر شيوعا لهذا كانت وما زالت الهوية الوطنية الّتي تحول دون الصراع لفترة وجيزة نسبيا. متيحة لهياكل حكومات العالم الثالث

[1] J. KIM,"Thesources of Insecurity in the Third World": **External or Internal?" ,wias discussion paper,**no 007, pp 32 36 .
[2] Lok at, p p 36 38.
[3] عبد الرحمان حسن حمدي، **افريقيا والقرن الوحد والعشرين: رؤية مستقبلية**،(مركز البحوث والدراسات، جامعة القاهرة، 1997)، ص ص 45 46.
[4] NADIIA MOTRENKO,Op- cit , p 29.

خلق فرص قابلة للحياة السياسية من النضال ضد الاستعمار وكذلك ظروف الفقر والتخلف وندرة الموارد تحد من قدرتها على متابعة الأهداف التنموية من أجل ضمان الاستقرار الداخلي. وعلاوة على ذلك غالبا ما تكون مسؤولية الصراعات الداخلية في العالم الثالث، عدم الاستقرار في المنطقة كذلك الثورات وحركات التمرد والحركات الانفصالية العرقية في كثير من الأحيان تسرب أكثر عبر الحدود الوطنية لتغذية الفتنة مع جيرانها.[1]

المطلب الثاني: إنعدام الأمن الأفريقيا

نظر بعض العلماء أو صناع القرار في السياق الواقعي إلى عرض نهاية الباردة الحرب كسبب رئيسي لتطويرالصراعات بين البلدان في المقام الأول، الثنائية القطبية ساهمة في توزيع من الطاقة أثناء حقبة الحرب الباردة في معظمها وأدت إلى تخفيف الصراعات في العالم الثالث، وتم تغيير صراعات العالم الثالث في أعقاب نهاية الحرب الباردة، والتوترات الناتجة بين الدول العالم الثالث قد تفاقمت إلى حد كبير. هذا يفترض جانب واحد من انعدام الأمن في العالم الثالث في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لمواجهة العيوب التالية. أولا: القوى العظمى المتنافسة خلال الحرب الباردة جعلت العالم الثالث يتعرض لأسوء من ذلك من خلال تقديم الدعم للمصادر الخارجية السياسية والعسكرية، والاقتصادية المتنازعة إقليميا، والذي دفع الوكلاء المحلية لأخذ مواقف أكثر عدائية. وبعبارة أخرى الصراعات المحلية في العالم الثالث استخدمت بوصفها الحروب بالوكالة من قبل قادة القوى العظمى، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقا من أجل اختبار كل من النوايا السياسية والاستراتيجية للقوى العظمى في المناطق التي واجهت مصلحة كل طرف.[2] فبعد الحرب الباردة تصاعدت الأصوات المستقلة لإقامة الحكم الذاتي في المنطقة عن البلدان الشيوعية السابقة.[3] وكانت العرقية الجانب المشترك في نهاية كل من الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة. فالوجود المستمر للأسباب داخلية أدى لانعدام الأمن في العالم الثالث في حين تناقضة ضغوط العوامل الخارجية، ومع ذلك لا يمكن القول بأن العوامل الخارجية ليس لديها أي تأثيرات هامة على ظهور انعدام الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في العالم الثالث. [4] فنحن بحاجة إلى النظر إلى الأبعاد الداخلية والخارجية على حد سواء كمصادر انعدام الأمن على اختلاف الأوزان النسبية، ومنه سيتم تناولها على حسب القضايا المختارة للبعدين الداخلي والخاجي :

- الأبعاد الخارجية

تكمن مصادر إنعدام الأمن في المجتمعات الإفريقية بدافع وتأثيرات النظام الخارجي، وقدرة تأثيره على السيادة الداخلية، وذلك بفعل ضغوطات الفواعل ما بعد الحرب الباردة.

---

[1] Loc-at.p30.

[2] محمد احمد الصغير حسن ، المرجع السابق، ص 46.

[3] المرجع نفسه، ص 91.

[4] عبد القادر عزو محدم، " اثر العوامل الداخلية والخارجية في عدم الاستقرار السياسي في افريقيا"، **الحوار المتمدن**، العدد 2976، 2008، ص ص 12 13 .

- أحادية القطبية وهيكلية السلطة هي واحدة من التغيرات الملحوظة في الأبعاد الخارجية التي تأتي[1] كنتيجة لنهاية الحرب الباردة وبروز الولايات المتحدة الامريكية كقطب فاعل وحدوي مما دفع بالبلدان العالم الثالث تريد أن تكون محمية من الداخل، وذلك خلال بالتذرع لمشاركة والاعتمادا على أمريكا بوضع مصالح الاستراتيجية والسياسات الخارجية، وعلى خلاف ذلك فإن الدول الضعيفة أوالفاشلة في أفريقيا أكثر عرضة لاتخاذ أقصى قياس لتحدي مشاريع أميركا من جانب واحد عن طريق شراء أو إنتاج الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية والتي تهدف إلى حراسة سيادة الدولة ضد التدخلات الأجنبية.[2]

- التدخل الإنساني إن المدخلات الخارجية من التدخل الإنساني هي أكثر عرضة للخلق مخرجات مضطربة الداخلية من تعبئة وعسكرة القوّى الاجتماعية ضد الوكالات الأجنبية، وما يخلفه من تناج سلبي آخر من التدخل الخارجي في السياسة العالم الثالث ينشأ من فكرة أن التدخل المفرط للقوى خارجية في الصراعات الداخلية سيعوق الدول المستهدفة لبدء وتعزيز عملية بناء الدولة، وبالتالي زعزعة استقرار السلطات الشرعية في الأنظمة السياسية وتوليد المضادة حركات للحكومة تدعو إلى الحروب الأهلية في نهاية المطاف.[3] "ويليام إيسترلي" ينتقد فكرة "عبئ الرجل الأبيض" التّي تقوم على التدخل الإنساني كواجب أو كضرورة فعلية يقوم بها ارجل الأبيض لحل الأزمات داخل الدول السود حيث ينتقدها بقوله أن هذه الجهود نادرا ما تنجح في الحد من انعدام الأمن والصراعات في الساحة المحلية للدول الافريقية.[4]

- توريق السياسة الدولية"العمل الأكاديمي" أما الفئة الأخيرة من مصادر خارجية تنطوي على الاتجاه الجديد من إعادة تعريف مفهوم الأمن في العلاقات الدولية في أعقاب نهاية الحرب الباردة، وقد سعت لتغطية الأمن على نحو متزايد من المفهوم القائم على الجيش التقليدي من الإصدارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والبيئية للأبعاد الأمنية وما يتعلق بوحدات التحليل في الدراسات الأمنية من غير الدول، وقد تم تسليط الضوء الجهات الفاعلة أيضا باسم المرجع الأمني، مع مجموعة متنوعة من الروابط والتوترات بين الكيان الوحدوي الدولة القومية والكيانات غير الحكومية المتعددة الأوجه. .[5]

- الأبعاد الداخلية

أصبحت الأبعاد الخارجية من انعدام الأمن في العالم الثالث أكثر تعقيدا إذا كانت في مواجهة مصادر داخلية من الصراعات في العالم الثالث، وتعد عوامل إشكالية انعدام الأمن في البعد من الجوانب الداخلية هي وعلى وجه العموم وتنقسم الى فئتين:أولا زيادة شرعية وفقا للعرقية القومية من قبل المجتمع الدولي، أما ثانيا تزايد حالات الدول الفاشل، وقد ظهرت هذه العوامل الداخلية والتي كثيرا ما ترتبط بالأضرار

---

[1] المرجع السابق، ص 25.
[2] وهدان وهدان،" الصراعات العرقية والأمن القوومي" منتديات الحوار الجامعية السياسية ،(التاريخ: 2015/4/13، انظر الموقع الالكتروني: www.ahmedwahban.com .
[3] عبد القادر عزو محدم، المرجع السابق، ص 20.
[4] اسماعيل عبد الكافي عبد الفار، المرجع السابق، ص 16.
[5] السيد سماح،" التكامل الاقليمي كالية لتعزيز السلم والامن في افـريقيا"،(يوم: 5012/26/16) http://www.marefa.org ص 5.

الداخلية حيث تتخصص تحديات أمن وسلامة دول العالم الثالث بالعرقي وتقرير المصير جنبا إلى جنب مع نهاية الحرب الباردة، وتجدد تقرير المصير العرقي والوطني، ومن المرجح أن تعطي التأييد المجتمع الدولي لمطالب الانفصال العرقي في العالم الثالث وتقرير المصير على الأرض المحتلة، القومية العرقية تشكل تحذيرات ضد المبدأ القائم الدولي بين الدول للحدود الإقليمية يجب أن لا تنتهك حرمتها.[1] ونظرا للتعددات العرقية للسكان في معظم دول العالم الثالث، وحقيقة أن عددا قليلا نقية الدول القومية العرقية موجودة، سيكون من الإنصاف القول أن الحركات الانفصال أو محاولات لرجوع لأراضيها في محاولة الترميم تحت الخطاب "حساسية عرقية وتقرير المصير" تواجه جذرية المقاومة من الأقليات العرقية في أوطانهم العرقية المفترضة. وعند النظر إلى المتأصلة طبيعة العرقي تقرير المصير والانتماء العرقي المشترك لا يخلق التماسك الاجتماعي أو اتفاق مجتمعي بحيث مضطرون بالضرورة الأنظمة القومية للحفاظ على الوحدة بالقوة بدلا من موافقة.[2] هذا هو السبب الرئيسي وراء العرقية أنظمة القومية هي أكثر استبدادا من ديمقراطية، فإضفاء الطابع المؤسسي على هيمنة الأغلبية العرقية في السلطات الحاكمة بدلا من الحكم الديمقراطي على رأس احترام الأقليات العرقية. فبانهيار هياكل لدولة القومية وترك المئات من المجموعات العرقية تحت السيطرة الانظمة التعسفية يرتفع اصوات العمل على ترسيخ جذورها في المجتمعات العرقية واسعة النطاق القيم والتقاليد الديمقراطية. وفي هذا السياق فإن دول جديدة تصل إلى طريق مسدود على المسائل أمنهم، في حين أنها اقتطعت باسم الدول العرقية، (الدول الفاشلة ضعف القدرات المؤسسية الداخلية يؤدي لانعدام الأمن في العالم الثالث) فبانهيار المؤسسية سوف تبنى على أسس هشة في الإطار المؤسسي مما تثير بالضرورة تدهورحكم الدولة، وتراجع القواعد الرسمية والمشروعة متداخلة في التسلسل الهرمي للنظام الاجتماعي مترابطة بشكل وثيق مع انهيار الأجهزة المؤسسية المصممة لحكم الدولة في العالم الثالث فتصبح القومية العرقية اكثر انتشارا بكثير عند الانهيار المؤسسات، والمؤسسات هياكل بديلة لا تفي باحتياجات الناس الأساسية.

دولة فاشلة ذات الحكومة المركزية ضعيفة جدا أو غير فعالة ليس لديها السيطرة العملية ما تعتبرمن المصادر الداخلية انعدام الأمن في العالم الثالث. ومن الملاحظ أن العنصر الأكثر مركزية في ظهور الدول الفاشلة يتوافق مع مدى هشاشة المؤسسية وغير فعالة في ترتيبات لحماية الناس من مخاطر الحياة اليومية، وكذلك الصعوبات التي تواجه الدول الفاشلةهي التهديدات الخارجي،والتّي تختلف اختلافا كبيرا وفقا لدرجة القدرات المؤسسية للحفاظ على النظام الاجتماعي[3].

[1] عبد القادر عزو محمد، المرجع السابق، ص 15.

[2] HAROLD J, .Op-cit, p p 16 18.

[3] Mohammad Ayoob;Op- cit, p 75.

المبحث الثاني: افريقيا بين المواجهة والتضامن

شهدت قارة افريقيا خلال العقدين الماضيين من الزمن سلسلة من التغيرات السياسية والفكرية، ودعوات لمزيد من احترام لحقوق الأفراد والشعوب وحرياتهم، أثمرت بعض أثارها على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية في صورة مبادرات اتحادية وتكاملية، وفي المقابل اسفرت عن الخروج على الحدود الموروثة عن الاستعمار،الأمر الذّي يشير من جانب إلى التعارض الذّي طالما تحدث عنه البعض بين مبدأ الحفاظ على الحدود الموروثة من الاستعمار ومبادئ حقوق الانسان وحق تقرير المصير، ويرسخ ازدواجية المعايير الدولية في تطبيق تلك المبادئ وإقرار ذلك الحق بما يتوافق ومصالح القوى الكبرى ورؤيتها.

المطلب الأول: الوحدة القومية (تجانس أم تفريق)

القومية أو تشكل الدولة القومية تنتج من تجمع مجموعات مختلفة من السكان بالصدفة الجغرافية أوالتاريخية أو الغزو الحربي أو نتيجة المنافسات السياسية الداخلية والخارجية، واحتمال أن تؤلف هذه المجموعات دولة قومية يحدده مدى تعاونهم في العمل مشترك مثل الدفاع ضد المغيرين، وقبولهم للخضوع لسلطة سياسية واحدة، ونمو الترابط الاقتصادي بينهم زراعة وتجارة، في الحقيقة لقد لعبت الأخطار والضغوط الخارجية دورا كبيرا في تكوين القوميّة وتماسكها أحيانا.

وبالرجوع إلى الدولة الأفريقية نجدها عبارة عن مجتمعات قديمة ودول حديثة، ومازال الولاء العرقي قويا في داخل الإطار القومي، ويبدو أنه ازداد منذ خروج الاستعمار بحيث يقول البعض: إن هناك عودة للقبلية أو إحياء للوعي القبلي في الدول الأفريقية الحديثة. فهناك اتفق عدد من الباحثين على أن أساس حركة القوميّة الأفريقية هو رد الفعل والوعي بالذات ضد الاستعمار الأبيض، يشترك في هذا الكتاب الأجانب والأفارقة فالزعيم الافريقي"سيتولى Sithole" في حديثه عن القوميّة الأفريقية يقول"إن أفريقية تدين بالروح القومية للاستعمار الأوربي، فهو الذّي عبأ الشعور وخلق الوعي بالذات بين الأفارقة وجمع شتاتهم القبلي تحت هدف واحد".[1] وكقاعدة عامة فإن الوعي بالذات و الجماعة الأجنبية لا يبدأ جديا، ألا حين تجد الجماعة نفسها فجأة وجها لوجه أمام جماعة أجنبية مختلفة كل الاختلاف، ويسجل التاريخ الافريقي مقاومات مبكرة لبعض القبائل أو المجموعات القبلية هي أولى إرهاصات القومية مثل مقاومة قبائل داهومي والمتابيلي في التسعينات، لكن اصبحت القضايا القومية مسيسة من طرف الانظمة الحكومية، فإذا كان للقادة الأفارقة الفضل في خلق الشعور القومي بين الافريقيين حين المطالبة بالاستقلال السياسين ولكن تزايد هذا الشعور القومي المتحمس يهدأ، بل ويفتقر في الكثير من الأحيان بعد الحصول على الاستقلال السياسي، واصبح مشكلة بل وقضية من قضايا الرئيسية بعد الاستقلال، فالمواطن الافريقي

[1] برهان غليون، **المسالة الطائفية ومسكلة الأقلية** (بيروت، دار الطليعة للنشر والطباعة، 1979)، ص ص 63 -67.

مزال بدرجة الأولى قبليين في انتمائهم السياسي، وهذا ما استغلته الحكومات من أحل الحفاظ على الوحدة الوطنيّة.

ومنه يمكن القول أن الدولة هي الوحدة السياسية حيث تقوم السلطة أو الحكومة بإجراءات أو قوانين المفروضة فيها أن تؤدي إلى رفاهية المواطنين هذه الدولة، أما الأمة فمفهومها أكثر اتساعا، تضم هؤلاء الذّين يعتقدون أنهم ينتمون إلى بعضهم البعض على أساس وحدة التاريخ وعاداتهم وتقاليدهم وثقافتهم، فإذا امتد الإحساس بالوحدة الوطنيّة إلى جميع المواطنين في الدولة، عرفت هذه الدولة بإسم الدولة القومية أوالدولة الوطنيّة.[1]

الشعور بالقومية أو الوطنية يكون الشعور بالفخر بالانتماء الوطني والإمان به، وقد يؤدي هذا أحيانا إلى العلو والتطرف في الوطنيّة والخوف من الأجانب والغرباء ويساعد على الوحدة الجماعة وانطلاقها في العمل الجماعي سواء في الداخل ضد القوميات الأخرى، أو الخارجية ضد الشعوب الأخرى. لذلك نجد الدولة القومية أو التّي تتمتع بتجانس قومي تتميز بتماسك كبير.

من هذا المعنى"الولاء للدولة"هو الولاء والشرعية بالنسبة للدولة، لا لحكومة معينة هو ما يتعلمه الإنسان منذ الصغر، لكن الشعوب الإفريقية لم يتح لها الفرصة لفهم هذه الأفكار جيدا، فكثير من الإفريقيين لا يعرفون حدود للمعارضة، ولا يميزون بين المعارضة والانفصال، فمن الكثير من المعارضة غير بناءة، فهي لا تسعى إلى تحطيم الحكومة القائمة. فهي تأخذ شكل المطالب الاقليمية، كنظام لا مركزية في ظل الحكومة موحدة، أو فيدرالية في ظل حكومة لا مركزية.[2]

-العوامل المؤثرة في القوّة أو ضعف الوحدة القومية الأفريقية

يمكن القول بأنّ العوامل المؤثرة في الخلق الوحدة القوميّة في الدول الأفريقية ليست بسهولة عوامل السياسية، ولكنها جزء من مركب سياسي واقتصادي وتاريخي، أو نفسي والعقابات التّي تقف أمام الوحدة الوطنيّة متعددة بدورها، جغرافية، وتاريخية، واقتصادية، واجتماعية وقد يجتمع اكثر من عامل واحد منها في دولة الواحدة .

1- **شكل ومساحة الدولة**: تعددت حركات التحرر في العديد من الدول المرتبط بالجانب الاقتصادي والبحث عن الذاتية والانفصالية العرقية وتحديد الحدود الموروثة، وهذا ما يكون له أثار أخرى على تحريك القوميات الأخرى والمطالبة بمثل هذا الوضع أيضا. ثم كان اتجاه بعض الحكومات الأفريقية لتحقيق وحدة قويّة في دولها ذات المساحة الكبيرة إلى تقسيم البلاد إلى أقاليم إدارية عديدة مع منحها درجة من الحكم الذاتي أو إلى وحدات إدارية داخلية كما هو الحال في نيجيريا.

وإذا كانت المساحة والعرقية والحركات الانفصالية قد تؤدي الحاجة إلى هذا القرار، فلا يبدوا أن مثل هذه التقسيمات شعورا قويّا بالوحدة والترابط القوميّ ، أي تخدم غرضا قوميّا، فالأقسام الإداريةى المتعددة

[1] عبد الحكيم عموس، المرجع السابق، ص 48.

[2] Mouhamde Ayoob,Op- cit, p56.

تشجع على المركزية والبيروقراطية، وعدم الكفاءة، فكثرة تفتيت الدولة في القارة مثل أفريقية، حيث الروح القوميّة لم تقوى في الكثير من الأحيان بحيث يمكن للحكومة الاعتماد عليها، لا يمكن أن تؤدي إلى تحطيم الوحدة القوميّة، وإذا سمح بمنطق الانفصال، فمن أهم المشكلات الدولة الإفريقية هي محاولة جمع الأقاليم في الوقت الذّي تحاول فيه الأقاليم فصم أو طرح نفسها.[1]

ومن الناحية النظرية البحتة يعتبر الشكل الدائري مثاليا، وخاصة إذا كانت عاصمتها تمثل مركز هذه الدائرة، ويمكن معرفة الانحراف عن هذا الشكل المثالي عن طريق عمل نسبة بعد الحدود الحقيقة عن محيط هذه الدائرة فكلما كان الرقم صغيرا كانت الدولة اقرب إلى الشكل المثالي، وكلما كان كبيرا كلما بعدت على مثالية. وكان نتاج عدم الانتظام في اشكال الدول الافريقية فرط طول حدودها السياسية.[2]

2- العواصم: ويمكن أن نشير إلى أن أهمية العاصمة تتعدى كونها مركزا إداريا وتشريعيا للدولة، فالعاصمة هي الذّي تستقطب الشعور القومي للأمة وهي رباط عناصر الأمة المختلفة، وتمثل أهميتها كرمز للأمة في نقل العواصم من المناطق الهامشية على الداخل لتكون أكثر تمثيلا للدولة، يؤدي تطرف العاصمة إلى صعوبة الضبط السياسي من الناحية، واضعاف قبضة هذه العاصمة على الأقاليم الهامشية والأطراف من الناحية أخرى، فضلا عن عدم التوازن الأقاليم بين أقاليم الدولة. إذا كانت العاصمة المتطرفة الموقع حديثة العهد، فإنها تميل إلى أن تكتسب طابعا إقليميا أكثر منه قوميا، فبحكم موقعها المتطرف غالبا ما يتالف سكانها من العناصر المحلية واقليمي، وهذا ما يجعل وضع الدولة المتنافرة السكان موضع جدل ومناقشة، وهذا لتحيزما لمنطقة دون غيرها وتمركز السكاني فيها بالإضافة إلى احتكار السلطة والتوزيع الغير عادل للموارد .[3]

3- التوزع السكاني: تتميز افريقيا بوجه عام بالكثافة المنخفضة والتّي تدور حول 35 نسمة للكيلو متر مربع وكذلك هو الحال للكثير من دولها، هذا ما يؤدي إلى تبعثر السكاني في غطاء خفيف متباعدين عن بعضهم البعض، مما لا يعمل على التجانس البشري، وزيادة التماسك البشري ، وزيادة التماسك القبلي، حيث تتمركز التوزيع السكاني في الأماكن العالية المعمورة، وهذا ما ينتج آثار وانعكاسات سياسية خطيرة، وهذا أيضا مما لا يعمل على تجانس السكاني بل يعمل على التأصيل القبلي والعرقية وهذا واضح في الكنغو كمثال ابرز في القارة، حيث تختلف هذه القبائل فيما بينها من حيث التطور والاحتكاك بمظاهر التطور الحضارة الحديثة، مما يؤدي إلى زيادة التباين القبلي وعدم التجانس، ففي الكنغو الديمقراطية نجد أن القبيلة الباكونجو لها السيادة وتعارضها مع القبائل الأخرى، وفي زئير نجد أربع مجموعات قبلية كبرى

[1] عز ادين شكري،" ازمة الدولة في افريقيا" **مجلة السياسة الدولية**،العدد 110(اكتوبر 1992)، ص ص 36-41.
[2] عوض عثمان السيد،"المسكلات الافريقية بين قمتين" **مجلة السياسة الدولية**، العدد 152(افريل 2003)، ص 24.
[3] المرجع نفسه ، ص 26.

كان لها أثرها في أحداث ما بعد الاستقلال عام 1960، فالباكونجو كان لهم وزنهم السياسي بسبب عددهم واتصالهم بالاوربيين وتواجد العاصمة في أراضيهم .[1]

الارث الاستعماري (بين الماضي والمستقبل)

أ- الحدود السياسية وعلاقتها بضعف التركيب القومي: من المعروف أنّ غالبية الحدود الافريقيا هي حدود مفروضة أو موضوعة من الخارج، وضعتها القوى الأوربية خلال العقدين اللذّين تبعا مؤتمر برلين 1884، فقبل هذا أي ما قبل الاستعمار الأوربي لم تكن هناك حدود فاصلة بين الشعوب الأفريقية، وكان البناء السياسي الوطني كقيام مماليك معينة من السكان الأصليين، كان يفصلهم التخوم كأن تكون أراضي غير مسكونة أو مناطق مستنقعات، يغلب على تخطيط الحدود السياسية في أفريقيا اتباع للحواجز الجبلية والأنهار والخطوط الفلكية (خطوط الطول ودوائر العرض) وهذا ما يتفق عليه الكثير من موائد المؤتمرات، في هذا كانت تظهر صعوبات كبيرة فكل فريق كان يقدر خطوط الطول بطريقة مختلفة عن الآخر، وحيث تسير خطوط الحدود في مناطق أو عبر طرق هجرات فصلية تصبح غير مناسبة.[2] منها خط الحدودبين مصر والسودان الذّي اتفق على أن يسير مع خط عرض 22 شمالا، مما أدى إلى ضرورة اتخاذ خط اخر للحدود الادارية بحيث يجمع قبيلة البشاريين بأكملها في السودان، وقبيلة العبابدة في مصر. وأن استعمال الأنهار كحدود سياسية كان أقل أنواع تحديد السياسي تعقيدا من الناحية الفنية. وبهذا ساهم المستعمر بالحدود السياسية الذّي وضعها على خلق عدم الولاء القومي لأنه قطع أو قسم القبيلة الواحدة على اكثر من وحدة سياسية، كما هو الحال في الهوسا والفولاني بين نيجيريا والنيجر والكميرون والايفي بين توجو وغانا، والشعب الصومالي الذّي يمتد في اثيوبيا وكينيا، ومعظمها يسبب مشكلات داخلية وخارجية لأن هذه الأجزاء من القبائل لا تحس بالولاء لدولهم بقدر ما تحس بالانتماء القبلي.[3]

هكذا ورغم ما يؤخذ عليها فقد أصبحت الحدود الاستعمارية متفقا عليها كإطار للوحدات السياسية المستقلة، معترف بها على الخرائط وتمارس الحكومات الأفريقية المستقلة سيادتها في الداخلها، فضلا عن .أن منظمة الوحدة الأفريقية قرارا عام 1963 بالعتراف بحدود الدولة الأفريقية كماهي عند الاستقلال منعا الانشقاق بين الدول الافريقية، ومن أمثلة مشكلات تعدد اولاء القومي للشعب الواحد أو القبيلة الواحدة.[4]

يذهب البعض إلى أن مسؤولية الاستعمار تتعدى تخطيطه للحدود السياسية وإيجاد هذه التجمعات القبلية، أو المجتمع المركب وقد راينا أنه قبل الاستعمار كانت هناك خليط من القبائل لكن متجانسة متقبلة للوضع، ولكن ما بعد الاستعمار تم حصرهم تحت وحدة سياسية واحدة تحدها خطوط وهمية في إطار اداري سياسي واقتصادي موحد تخضع لإدارة المستعمر بطريقة غير مباشرة فقادة القبائل لا تحتكم القبضة على

[1] Nadiia Motrenko , OP- CIT. P P 34 -37.
[2] Abdalla Bujra. OP- CIT . P P 26.29.
[3] محمد احمد الرسيدي، المرجع السابق، 24.
[4] محمد مصطفى عرفي، افريقيا في النظام الدولي الجديد" **مجلة السياسة الدولية**، العدد 129، 1997، 240.

مثل هذه الاجهزة فهي لم تتقبل فكرة الدولة القومية بعد، والتّي كان يمارس فيها الحكم المباشر وفكرة التشرب الثقافي، ولم تحاول خلق شعور جماعي بين الأفراد فالغرض الأول للمستعمر كان استغلال ثروات هذه البلاد، وفتح أسواق جديدة، فرغبته هي ادارة تلك البلاد لمصلحة الحكومة وشعب الدولة المستعمرة، وليست هناك حاجة لبذل جهد لخلق ظروف مواتية لتنمية إحساس بقومية معينة والولاء لها، بل لم يكن هناك نية لعمل هذا، لأن ذلك الأمر سيتعارض في النهاية مع مصلحة المستعمر.[1] وهكذا أدت هذه العوامل المتشابكة إلى خلق مجتمعات لا مجتمع واحد داخل الدولة الواحدة، خلق دول مركبة بدلا من دول بسيطة التركيب.[2]

3- بناء الدولة الأمة ما بعد الاستقلال**:** اتصفت الدول الافريقيا بعد الاستقلال بعدم الاستقرار لأن فترة جمع المطالب الفردية والطائفية واخضاعها للمصلحة العامة قد انتهت بخروج الاستعمار، وتحول التوتر والشد الذّي مارسته المجموع الأفريقية مع المستعمر إلى ما يشبه الصراع الداخلي أحيانا، وبل يعتقد البعض بأن الحرية السياسية معناها نهاية الضبط الاجتماعي، واعادة توزيع الثروة، هكذا كان اعتقاد معظم الجمعات القبلية، الجماعات الوحدة القومية، وبعدم تحقيق هذه الأمنيات يخلق شعور بالاحباط وعدم الرضا، وفقدان الثقة في القيادات .[3]

تعرض الروح القبلي والقادة السياسيين الأفراقة، فهذه السياسات لا تلبي الاحتياجات ومصالح الشعوب، هذا ما يؤدي إلى تفاقم الأوضاع وتأزمها وقد ينشأ عنه خضوع للنظام يطول أمده لكنه لن يخلق ولاء حقيقيا، فالقبيلة لا تحارب بالخطب والعواطف، أو باصدار القوانين التّي تحرمها، بل عمليات يجعل النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الجديد اكثر جاذبية من النظام الاستعماري القديم،وهذا يقضي عدالة اجتماعية وتوزيع عادل للموارد القية طبقا لحاجات الناس أو انتاجهم، لا طبقا لأنتمائهم القبلي ويتضمن كذلك فتح الفرص المتساوية أمام المواطنين جميعا لتحسين أحوالهم، وأن يقوم النظام السياسي على أساس أن تعبر كل الفئات عن أرائها،[4] وهذا ما تفتقر اليه الدول الافريقية، فهناك نقص الفكر المؤسسي الذي يحرك أيديولوجيات حقيقية لبناء أممهم فقد أدى هذا النقص إلى فقدان ثقة الجماهير بهم، وبالنظام الساسي القائم، مما يؤدي إلى كثرة الخلافات السياسية، وأحيانا إلى غنسحاب من الحياة العامة، وهذا لتغلب الفكرة القبلية على الجماهير الافريقية، قد تقدم تأييد للنظام والسلطة الحاكم لكن سرعان ما تنقلب ضده باعتبار أن النظام السياسي الجديد الموروث من الاستعمار هو لحماية مزايا اقتصادية واجتماعية لفئة معينة، وأن القادة الحاليين يريدون الإبقاءها لخدمت اهدافهم .[5]ويظهر عدم رضاء أيضا بمظاهر الفرح والابتهاج التّي

---

[1] Nadiia Motrenko, OP- CIT. P P 34 -37.

[1] محمد احمد الرسيدي، المرجع السابق، 24.

[2] Abdalla Bujra, OP- CIT, P P 26.29.

[3] محمد مصطفى عرفي، المرجع السابق، ص 35.

[4] احمد طه محمد، "قضايا والنظام العالمي الجديد، قضايا افريقيا والنظام العالمي الجديد" **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 113، 1993 ص 55..

[5] محمد السيد سعيد، **النظام الدولي الجديد**(بغداد: دار الشؤون الثقافية،1995)،ص 65.

تصاحب عمليات الانقلاب، والتّي تدل على الفرح بذهاب نظام سابق، الاكثر من كونها تأييد لنظام جديد، من ثم فعلى النظام الجديد الذّي أتى بعد الاستقلال أن يزيل أزمة عدم الثقة الجماهيرية في المكان الأول.[1]

المطلب الثاني: الشخصية الأفريقية(التواصل والتوحيد)

يمكن القول إن أول المشاريع الفكرية التّي طرحت على الساحة الإفريقية كانت فكرة الوحدة الافريقية، وقد نشات هذه الفكرة خارج القارة، بوصفها أداة لمواجهة المستعمر، والمطالبة بالاستقلال ووحدة القارة، وهي المطالب من جانب معظم دول افريقيا بعد الاستقلال، منذ منتصف الخمسينات ومطلع الستينات من القرن العشرين، ومع ترسيخ واقع الدولة الوطنية بدأت مشروعات نهضة خاصة بكل قطر اتفقت في معظمها في الطابع الاشتراكي والإنساني.

تعد الفكرة الوحدة الافريقية أقدم الإسهامات الفكرية التّي أدت دورا محوريا على الساحة الإفريقية، بالرغم من نشأتها خارج القارة، وساهم في بلورتها كثير من المفكرين الذّين جمعتهم وحدة الأمل والألام، ركزت مطالبها في البحث عن سبل تحسين أوضاع الأفارقة، ولم تتجاوز في المطالبة باقامة حكم ذاتي محلي للجماعات الوطنيّة. تلم على ملامح وشعارات واهداف وهي: افريقيا للإفريقيين بمعنى الاستقلال التام ونبذ الاستعمار في جميع صوره وأشكاله، ثانيا العمل على قيام ولايات المتحدة الافريقية ومثالها الأعلى قارة متحدة اتحاديا كليا عن طريق سلسلة من الاتحادات الأقليمية الـتّي تربط الأقطار بعضها ببعض، ثالثا التوفيق بين الأصالة والمعاصرة، من خلال استقصاء الشخصية الأفريقية،(*) واعادة تشكيل المجتمع الإفريقي، بأن يؤخذ من ماضيه ما هو قيم ومرغوب فيه، وربطه بالأفكار المدنية الحديثة.[2]

بلورة قومية إفريقية تحل محل النظام القبلي في الماضي، كذلك النهوض بالاقتصاد القومي للدول الافريقية ليحل محل النّظم الاقتصادية الاستعمارية. تضامن الشعوب السوداء في كل مكان والتحالف الأخوى مع الشعوب الملونة على أساس التاريخ المشترك في الكفاح ضد الاستعمار.

وتجدر الاشارة إلى أن انتقال فكرة الوحدة الافريقيا تزامن مع بروز تيار ثقافي تزعمه وأسس له الباحث السنغالي "انتاجوب" ينادي بالأصل الافريقي مدلل بالعديد من الشواهد الجيولوجية واللغويّة والانثروبولوجية والتاريخية، وذلك بغية التصدي للاهتمامات الغربية الاستعمارية للقارة الافريقية والأفارقة بالتخلف وعدم الاسهام الحضاري.[3]

تتجلى فكرة الوحدة الافريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال عن هوة واضحة بين رغبات الشعوب الإفريقية في ترجمة كفاح ضد الاستعمار والقضاء على مواريثه، وفي مقدمتها واقع التجزءة والتفتت.

انتشرت فكرة الوحدة الافريقية وتنامى الشعور بالقومية لدول الشعوب هذا أدى إلى ظهور العديد من الجبهات المناضلة لفكرة الوحدة الافريقية، وهذا نتيجة لإخفاق مساعي الفكرة اجتهد البعض القادة في تبني

---

[1] عمر ازراج،" تحديات القارة الافريقية" من أجل حلول لقضايا الاوسط"، **صحيفة الحقائق**، 2004، ص 24.
[2] خالد حنفي علي،"الاقليمية الجديدة في افريقيا"، **مجلة السياسة الدولية** العدد 144 (2011)، ص 186.
[3] رجاء ابراهيم سليم،"النظام العالمي الجديد زانعكاسه على افريقيا"، **مجلة السياسة الدولية**العدد107(1992)،ص 189.

النظم الفكرية الغربية والشرقية بوصفها سبلا للتقدم والتنمية، وسعى أخرون لبلورة مشاريع فكرية تنموية خاصة، لكن باءت بالفشل للإخفاق النظم التّي تبنتها في تحقيق وعودها التنموية في أرض الواقع وتزايد نزاعات القمع ومصادر الحريات،[1] الأمر الذي أفسح المجال من جديد لجولة جديدة من الأفكار والمساعي التكاملية والوحدوية بوصفها سبيلا لمواجهة التحديات التّي واجهتها القارة منذ نهاية الثمانينيات من القرن العشرين في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، والتحولات في أوربا الشرقية، وتصاعد نداءات عن تهميش أفريقيا.[2]

فكرة الوحدة الأفريقية هي محاولة لدمج الجماعات الأفريقية تحت مسمى أفريقي، فقد عمل الاستعمار على تقسيمها بين سود وبيض ، واشيعت بينهم تسمية الأفراقة السود والأفارقة البيض ، كذا شاعة اسم أفريقيا جنوب الصحراء وافريقيا المدارية، واشاعة افريقيا السوداء وافريقيا العربية. فالمقصود عندهم بافريقيا هي افريقيا جنوب الصحراء أو افريقيا الزنجية، وكأن القسم الشمالي من القارة ليس بجزء منها.[3]

بالحديث عن العلاقات بين العرب والأفارقة لا نجد مواجهة أو التناقضات بين العرب والأفارقة، ولا بين أفريقية شمال الصحراء وأفريقيا جنوبها، وليس هناك تجانسا تاما بين أجزاء أفريقية، ولكن الذّي يجب أن يعرفه الجميع أن العروبة ليست لها ارتباطات سلالية تجمع بين افرادها، أو تقتصر على سلالة معينة، وإنما هي رباط لغوي ثقافي حضاري يجمع بين الألوان جميع من البيض ألى السود وما بينهما من درجات، ولو لم يكم هذا هو المضمون العروبة لما أصبح كل من يسمون عربا الآن سواء في اسيا أو في افرقيا قد اصبحوا عربا وكما أن العروبة ليست سوى رباط حضاري لغوي ثقافي، كذلك الافريقية ليست رباط سلاليا، بل رباط جغرافيا حضاريا سياسيا، بصرف النظر عن اللغة والدّين والسلالة.[4]

أ- تاريخ مشترك:اذا كانت القومية الافريقية ارتبطت بها فكرة الحرية، وأن هذا الشعار هو الذّي كان ينادي به المواطنون في الشوارع أكرا في أوائل الخمسينات وحاربت من أجله شعوب. فإذا كانت افريقيا جنوب الصحراء قد خضعت لسيطرة الاستعمار الأوربي في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، فإن سكان أفريقيا شمال الصحراء والشام والعراق قد خضعوا لنفس النفوذ، وكان انصف الثاني من القرن العشرين هو عصر انحصار المد الاستعماري سواء في افريقيا او العالم العربي، كل ما في الأمر أنه كان مبكرا على العالم العربي، خاصة ما حدث في الجزائر من استطان الفرنسيين على أراضيها، وحدث ذك في كينيا السوداء من سلب للاراضي واستطان وحرمان، هنا يوجد التناضر بين البيض والسود فما بين الاثنين هو تاريخ مشترك وتحد للقوى الاجنبية، وإنجاز تفخر بيه هذه الدول،أفريقية والعربية وهو التحرر من القيد المستعمر.[5]

---

[1] Mfoulu Jean, **Ethnic pluralism and nationlunity in Africa,** p.p 115 116.

[2] عز الدين شكري، المرجع السابق، ص 45.

[3] محمد مصطفى العرفي، المرجع السابق، ص 52.

[4] عمر ازرخ،"تحديات القارة الافريقيا: من اجل حلول القضايا القبليةوالاثنية" ، **جريدة الخبر**، الخميس 2008.ص10.

[5] محمد عبد الغني سعودي،**" افريقيا دراسة في الشخصية الاقليمية**(القاهرة: 1976)، ص 270.

ب- اقتصاد متماثل**:** فإذا أضفنا إلى التاريخ المشترك الظروف الاقتصادية المتشابهة، أدركنا المصلحة المشتركة، فالمشكلات التّي تعاني منها الدول الافريقية والدول العربية في معظمها واحدة، وهي صورة العالم النامي أو العالم الثالث، فهذه الدول لا تزال تعتمد اقتصادها على الحرف الاولية كالزراعة والرعي والتعدين،ولم يكن الاستعمار يسمح أو يشجع على قيام الصناعة لتظل أسواق الدول العربية والافريقيا مفتوحة أمام المنتوجات الاوربية، فكانت النتيجة أن أصبحت صادراتنا جميعا من الموارد الخام التّي تصدر إلى أوربا وامريكا الشمالية واليابان لتصنيعها، ومن ثم عودتها إلى الشعب الافريقي بأعلى الأسعار ليرفع العالم الصناعي من مستوى معيشته على حساب مستوى الشعوب النامية.[1]

وليس من الشك بأن الدول العربي والأفريقية تجد صعوبة في تنفيذ برامج التنمية منفردة، وفي بعض الحالات تعجز إمكانات الدولة الواحدة عن مواجهة هذه المشكلات بالحلول المناسبة، ومن المسلم به ايضا وفرة الموارد الطبيعية لدى الدول الافروعربية، ومع ذلك فمعظمها غير مستغل. فباستغلال هذه الثروة الضخمة لكانت أفريقيا محرك العالم، ولكن استغلال هذه الثروات تقف أمامه صعوبات متعددة، كعدم وفرت الوسائل النقل، ضيق الموانئ، قلة الطرقات المناسبة والتكاليف الباهضة، مما تعجز عنه موارد الدولة الواحدة .[2]

ج- اللغة وسيلة تعبير عن الكيان**:**إن اللّ غة عنصر هام من عناصر الوحدة القومية، وأنها أكبر عامل يولد في نفوس الناس الإرادة الانتظام في أمة واحدة، فالشعوب تتميز بعضها عن بعض بأن كل منها لغة خاصة تتكلم بها، فما لا شك فيه أن اللّ غة هي أقوى رباط معنوي بين الأفراد، فاللّ غة تعبر بها عن كل قوم عن أغراضهم، بمعنى لكل قوم لغتهم، فاللغة هي عماد الثقافة للأمة، والثقافة بالنسبة للأمة هي بمثابة الروح بالنسبة للإنسان لذلك يذهب البعض إلى أن الأمة هي وحدة من الفكر والشعور والارادة والعمل، ومن أجل المشاركة في الفكر والشعور والإرادة والعمل، لابد وأن يكون هناك اتصال بين أعضاء الجماعة القومية، ومن ثّم كان للغة المشتركة أهميتها وأثرها كأداة فعالة في تشكيل الوحدة القومية، [3]ومن الناحية النظرية يفترض أن العقل البشري يفكر مجردا لكن من الناحية الفعلية يفكر في لغة ما، لذلك فالوحدة التّي تتم بين أناس يتكلمون لغة واحدة، لا بد أن تكون قوية لأنها تخلق فيهم أرقى أنواع الوحدة وأكثرها ضرورة للإنسان، وهي وحدة الفكر، شعار "شعب واحد ولغة واحدة" هو ليس شعارا سياسيا. لذلك كانت اللغة الأم هي هدف الأول للمستعمرين، تعمل الدول المستعمرة جاهدة علىقتلها لنشر لغتها وبث ثقافتها، لما في ذلك من تأثير كبير في الروح الوطنيّة، وكثيرا ما كان اختلاف اللّ غة الثقافة عاملا على نشوب الثورات والحركات الانفصالية سواء في التاريخ القديم أو الحديث.[4]

---

[1] عمر ازرخ، المرجع السابق، ص11.
[2] محمد عبد الغني سعودي، المرجع نفسه، ص 273.
[3] الاقداحي هشام محمد، **معالم الدولية: رؤية معاصرة**(مصر: مؤسسة الشباب، 2008)، ص 63.
[4] محمد بوعشة، **العرب المستقبل في الصراع الدولي** (جزائر: الدارالعربية للنشر، 2004)، ص 62.

د- الحكم الرشيد في الفكر الأفريقي: النهضة الأفريقيا هي حركة فلسفية وسياسية لإنهاء العنف، والفساد والفقر الذّي يبدوا كالطاعون في القارة الإفريقية، وإقامة نظام أكثر عدلا وانصافا. للقيام بذلك يقترح"أمبيكي" من بين أمور أخرى تشجيع التعليم بدل هجرة العقول من المثقفين الأفارقة، ويدعوا للفخر بالتراث الافريقي. [1] وعلى الصعيد نفس أكد الكثير من المفكرين أنه لاسبيل لتحقيق النهضة الافريقية دون تحقيق الوحدة الإفريقيا ولا سبيل لتلك الوحدة إلا عبر التغلب على الخلافات النزاعات الداخلية التّي تعصف بكثير من الدول القارة، وأن المدخل لتحقيق ذلك هو الأخذ بمبادئ الحكم الرشيد وركائزه، والتّي تتمثل في الاعتماد على الفرص، وحكم القانون، وعدم تركيز السلطة، واتحرام حقوق الإنسان مع عدم الاعتراف بالنعرات الانفصالية أو الإثنية.

فالوحدة الأفريقية جاءت نتيجة معاناة الأفراقة والسود بصفة عامة، وبالمثل فإن التحول الديمقراطي والحكم الرشيد يراه آخرون في مجمله نوعا من الإذعان الافريقي للشروط الغربية سعيا للحصول على مزيد من الدعم الاقتصادي، والتغافل السياسي عما ترتكبه من تلك النظم تحت مظلة التحولات الشكلية.

فمع موجة الربيع العربي" ربيع شمال افريقيا" توالى الاعتراف بحق فضيلة الاسلام السياسي في العمل والوصول إلى الحكم، وهو أمر لو قدم القائمون عليه النموذج المبتغي لفكر ياخذ أفضل من التراث من قيم وافكار دافعة وحافزة لقيام الوحدة .

المبحث الثالث: الرؤية الأمنية داخل افريقيا

إن تتبع مسار العلاقات الأفريقية الإسرائيلية يتطلب الفحص الدقيق لمسار تلك العلاقات بين الطرفين فى جميع النواحى والمجالات التى نمت وتطورت من خلالها تلك العلاقات سواء كانت سياسية ودبلوماسية أوإقتصادية وتجارية أو عسكرية وأمنية أو ثقافية وإجتماعية ، فالعلاقات بين إسرائيل وأفريقيا رمت بمراحل عديدة صعوداً وهبوطاً ، حيث تدخلت فيها العديد من العوامل التى تركت بصمات واضحة على مسارها، وأفرزت الكثير من الآثار السلبية على الأمن القومى العربى. [2]

المطلب الأول: الرؤي الأمنية العربية في أفريقيا

نمت العلاقات العربية الأفريقية في الخمسينيات بعد حصول الدول العربية على إستقلالها، وشهدت هذه المرحلة درجة عالية من التنسيق والتضامن في العديد من القضايا من أهمها مكافحة الإستعمار والتخلص من الإحتلال والدعم السياسي الذي قدمته الدول العربية لحركات الإستقلال في أفريقيا. وكانت مصر أول دولة تساند حركات التحرر الأفريقية ماديا وعسكريا ودبلوماسيا وإعلاميا في إطار تصاعد الدور المصري في أفريقيا بعد قيام ثورة يوليو 1952. [3]

[1] الاقداحي هشام محمود، المرجع السابق، ص 65.
[2] المرجع نفسه، ص 74.
[3] عبد الحكيم عموشي، المرجع السابق. ص 65.

كما شمل هذا التنسيق والتضامن دعم القضايا العربية والأفريقية في أروقة الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز، فقد كافحت الدول العربية والأفريقية معا ضد الاستعمار الاستيطاني في جنوب أفريقيا وروديسيا وفلسطين، وتجلت مساعدة الدول العربية للدول الإفريقية في الموقف الإيجابي لوفود دولها لدى الأمم المتحدة من قضايا تحرير البلاد المستعمرة، وقضية مناهضة الدول العنصرية في جنوب أفريقيا وروديسيا وما أدى إليه هذا الموقف من إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 1514 في سبتمبر 1960 والخاص بمنح الإستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة.[1]

وفي حرب أكتوبر 1973 أعربت حكومات الدول الأفريقية المستقلة ومنظمة الوحدة الأفريقية عن تضامنها مع الشعوب العربية، وقد ترجم ذلك في شكل إجراءات قطع جماعي للعلاقات مع إسرائيل. وبانتهاء حرب أكتوبر بلغ عدد الدول الأفريقية التي قطعت علاقاتها مع إسرائيل 29 دولة ولم يتبق من الدول الأفريقية الأعضاء في المنظمة سوى أربع دول لها علاقات مع إسرائيل هي ملاوي وموريشيوس وليسوتو وسوازيلاند.[2] كما قامت الدول الأفريقية في تلك الفترة بتأييد النضال العربي وطالبت بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، كما ربطت الدول الأفريقية بين حركة التحرر الفلسطينية وحركات التحرر الأفريقية واعتبرت قضية فلسطين قضية عربية أفريقية.[3]

وبالإضافة إلى ذلك ساندت الدول الأفريقية الحقوق العربية في إطار قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، فساندت قرار 242 واشتركت في تدعيم القرار الآسيوي الذي يقضي بأن استمرار الموقف الخطير والمتدهور في الشرق الأوسط يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، كما ساندت بعض الدول الأفريقية قرار اعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية.[4] ومن جانبها أدانت الدول العربية عبر عملها في إطار الجامعة العربية الأنظمة العنصرية في أفريقيا، فأصدر مجلس الجامعة قرارا في أبريل 1975 أكد فيه تعاون الدول العربية والأفريقية من أجل تحرير الأراضي الأفريقية من الإستعمار الإستيطاني والتفرقة العنصرية. وأعلن المجلس قراره بأن قضايا التحرير في القارة الأفريقية قضايا عربية أفريقية. كما تقدم العرب خطوات جادة في مجال التعاون مع الدول الأفريقية فقدموا المنح والقروض والإستثمارات وأنشؤوا الصناديق المالية وأرسلوا الخبراء إلى أفريقيا.

فقد لعبت الدول الإستعمارية أدورا متنوعة فى تفكيك أحد عناصر الهوية الجامعة للأفارقة وهو الدين الإسلامى ووضعت فى هذا السياق إستراتيجيات محددة فى نهاية القرن التاسع عشر لفصل إفريقيا شمال الصحراء عن جنوب الصحراء على أسس عرقية بين العربية والإفريقية، كما انتشرت الأدبيات الغربية

---

[1] محمد بوعشة، المرجع السابق، ص 75.

[2] صالح عبد الحميد محمد، **قانون المنظمات الدولية"الامم المتحدة"**(بيروت: درا المطبوعات الجامعية، ط8، 1997)،ص 125.

[3] عبد الحليم حكيم، المرجع السابق، ص 101.

[4] Mitchell G.Bard, « **Israel Sinternational Relations : The Evolutoin of Israel's Africa Policy**(CA :Univerity of California, Press, 1983), p p 85 88.

بعد الحرب العالمية الثانية لوضع أسس الفصل فى الأدبيات السياسية ،غير أن مشروع التحرر الوطنى من الإستعمار بقيادة جمال عبد الناصر أستطاع تجاوز هذه الإستراتجيات الغربية بل وتطويقها بإعلان منظمة الوحدة الإفريقية وتدشينها عام 1963 بمدينة الأسكندرية ، وقد إنتبه الآباء المؤسسون للمنظمة من خطورة إعادة رسم خريطة القارة الإفريقية بما تتضمنه من مخاطر الحروب الأهلية فدشنوا قاعدة الحفاظ على الحدود الإفريقية كما وضعتها الدول الإستعمارية.[1]

ملامح المشهد التعاونى للعلاقات العربية الإفريقية شهد متغيرات هامة فى أعقاب مؤتمر مدريد 1991 لمفاوضات السلام بين العرب والإسرائليين إذ تم ممارسة نوعا من أنواع التخلى العربى عن الأفارقة بتأثير عاملين:

- الأول: تقدير عربى خاطىء بأن الصراع العربى الإسرائيلى فى طريقه للحل وبالتالى فإن الحاجة الى الأفارقة كورقة ضد إسرائيل و ككتلة تصويتية فى المحافل الدولية قد إنتفت .
- الثانى: فهو تحولات النظام السياسيى المصرى وتخليه عن ثوابته الإستراتيجية التى حددها ميثاق ثورة يوليو فى دوائر عربية وإسلامية وإفريقية، بل وأعادة النظر فى مجمل الأدوار الإقليمية المصرية طبقا لقاعدة التكلفة والعائد حيث أتسم هذا التحول بالقصور المعرفى بالضرورات الإستراتيجية المرتبطة بالتعاون العربى الإفريقي.[2]

الطريق الى تأسيس شراكات إستراتيجية بين العرب والأفارقة لمواجهة تحديات أساسية من المطلوب إدراكها أولا ومن ثم العمل على تخطيها ويمكن أن نجمل هذه التحديات فى ثلاث نقاط :

1-الخبرات السلبية: يشكل الإدراك الإفريقى التاريخى بالعرب كالتجار الرقيق معوق مهم للتفاعل الإيجابى بين الطرفين خصوصا وأن الإستراتيجيات الإسرائيلية تحافظ على وجوده حيا فى الذاكرة الإفريقية، وتسعى الى تجسيد نماذج معاصرة له مثل أزمة دارفور التى طرحت عالميا بإعتبارها صراعا بين العرب والأفارقة وتم تدعيم هذه الصورة بتدشن جناح لدارفور بمتحف الهولوكست بواشنطن، وربما تكون توجهات قمة سرت العربية الإفريقية 2010 بالإعتذار عن هذه الفترة خطوة مهمة لابد من إستكمالها بدراسة هذه الفترة وتحديد الدور العربى فى هذه التجارة مقارنة بالدور الغربى مثلا وإتخاذ الإجراءات المناسبة لقبر الإدراك الإفريقى السلبى إزاء العرب. ويقع فى إطار الخبرات السلبية الإفريقية أيضا إرتباط العلاقات العربية الإفريقية بمتطلبات وظيفية دون إرتفاعها لمستوى الإستراتيجيات الشاملة ومن ذلك متطلبات الصراع العربى الإسرائيلى أو متطلبات النظام الليبى على فترة القذافى من مكايدة العرب وبناء مكانة بديلة للقذافى عن مكانته فى ليبيا كمدخل لتوريث الحكم الى نجله سيف الإسلام.[3]

[1] Mordechai Kreinin, **Israel and afric**,(NY: pvaeger,1967), p192.
[2] Loc-at, p 194.
[3] Mitchell G.Bard, ibid, p90.

2- التنافس العربى العربى فى إفريقيا : عانت العلاقات الإفريقية العربية من ظاهرة المنافسة المضرة فى أحيان كثيرة ولم يكن لهذه العلاقات إطار فعال شامل، وقد أستطاع الأفارقة الإستفادة من هذه الظاهرة ولكن بشكل جزئى محدود فبينما كان التنافس العربى مضر للأطراف العربية حقق منافع إفريقية جزئية وربما تكونالمعالجات العربية لأزمة دارفور نموذجاً ممثلاً لهذه الحالة. وفى هذا السياق أيضا يمكن أن نشير إلى التفاعل العربى مع الإحتياجات الإنمائية لإقليم دارفور حيث جرى تنافس بين القاهرة والدوحة فبينما سعت الأولى إلى الدعوة لمؤتمر للمانحين تحت مظلة جامعة الدول العربية، تمويلا منفردا لإقليم دارفور ويبدو أن كلا المجهودين غير مقنع للحكومة السودانية، ولم يحرز نتائج على الأرض بدليل أن الخرطوم تطلب حاليا دعماً من الأمم المتحدة فى عملية بناء آبار المياه فى الإقليم والدعم فى عودة النازحين من المعسكرات إلى قراهم. [1]

3- تراجع الدين الإسلامى كرابط موحد: أسفر التوظيف السلبى للدين الإسلامى يد حركات التطرف وسوء إستخدامه في خلافات محلية قبَلية أو حتى عائلية، داخل أفريقيا "وخارجها"عن حالة من القلق عطّلت دوره التاريخي في وقت أحوج ما تكون فيه أفريقيا إلى هذا الدور. وفى هذا السياق إستطاع الإسرائيليون إختراق حتى المجتمعات الإسلامية- الإفريقية التي كانت تنظر إلى إسرائيل نظرة رفض وإستعداء.

ومن خلال ذلك، تمكّنت إسرائيل ليس فقط من إختراق الأجهزة الأمنية في هذه الدول، ولكنها أصبحت قادرة على توجيه هذه الأجهزة لضرب الحركات الإسلامية سواء كانت حركات متطرفة أوحركات دعوية معتدلة.كما تمكّنت من أن تطرح نفسها عاملا أساسيا للمحافظة على الأمن والإستقرار في أفريقيا. وعلى تشويه صورة الإسلام على أنه عامل إرهاب وتخريب.[2]

4- ضعف الإطار المؤسسى: تشكل آلية القمة العربية الإفريقية آلية مناسبة لتفعيل العلاقات العربية الإفريقية شرط تفعيلها وأن تؤسس لمبدأ الشراكة الإستراتيجية بين العرب والأفارقة التى من المطلوب أن يتوافر لها شروط التكافؤ والمنافع المتبادلة لصيانة السلم الإقليمى فى إفريقيا والتقدم فى عملية التنمية الإقتصادية. وفى هذا السياق يمكن البناء على ماتوصلت إليه قمة سرت من تفعيل التعاون المؤسسي الإقليمي وإعطاءه أولوية متقدمة، حيث تم الإتفاق على حضور كل من الإتحاد الأفريقي والجامعة العربية في الجلسات العلنية والمغلقة للإجتماعات التي تعقدها كلتا المنظمتين، ومن شأن هذه الخطوة أن تعزز مستوى التفاهمات المشتركة والإدراك المتبادل إزاء التحديات التي يواجهها كل من العرب والأفارقة على جميع الجبهات فى حالة من الشفافية والوضوح .[3]

كما أكتسب ملف التطبيق الأفريقي لمبادرة دول الجوار العربي التي تبنتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والتي تقوم فكرتها الأساسية على تكوين رابطة إقليمية لدول المحيط العربي على الجانبين

[1] عاصم فتح الرحمان احمد، المرجع السابق، ص 50.

[2] عاصم فتح الرحمان احمد الحاج، اسرائيل وافريقيا- جهود الاسرائيلية لاختراق القارة الافريقية"، التاريخ 2015/4/25،أنظر الرابط الالكتروني :.**http://www.online.sd**. ص 89.

[3] Mordechai Kreinin, op- cit, p 194.

الشرق أوسطى والأفريقي تكون مهمتها الأسياسية تعظيم المصالح المشتركة وتوفير الأمن لأعضاء الرابطة والعمل على تبنى سياسية تنمية شاملة فيها.[1]

المطلب الثاني: الرؤى الأمنية الاسرائيلية في افريقيا

كانت القارة السمراء - وما زالت- جزءًا أساسيا وهاما من المخططات الصهيونية، بل وكانت في البدايات جزءًا من مشروعه الاستيطاني؛ حيث تم اختيار بعض الدول الإفريقية وطنا مقترحا "لِلشعب اليهودي"، أو موقعا بديلا لتوطين اليهود في حالة فشل المركز الأصلي "فلسطين"، من بين الدول المستهدفة كانت كينيا وأوغندا، حيث اهتم "ثيودور هيرتزل" و"حاييم وايزمان" بهما بشكل خاص، كما تم مخاطبة اللورد "كرومر" لإقامة الوطن القومي لليهود في السودان في العام 1903، أي عندما كان السودان مستعمرة بريطانية، وذلك تماشيا مع رغبة اليهود الروس الذين كانوا يفضلون أرضا زراعية يمكنهم فلاحتها، بعدما ساءت أحوالهم في روسيا.[2] وقد رحب "هيرتزل" بالفكرة لأنه رأى في شرق ووسط أفريقيا مكاناً مناسباً، خاصة وأن هناك تواجدا لليهود الأفارقة، لكن جميع هذه المقترحات تم رفضها واستبعادها نهائيا بعد وفاة "هرتزل"، وتم تبني فلسطين موقعا وحيدا للمشروع الاستيطاني الصهيوني، وذلك في المؤتمر الصهيوني السادس عام 1903.

والمتابع للسياسة الإسرائيلية إتجاه القارة الأفريقية يتضح له إن إسرائيل أرست لنفسها إستراتيجية مستقبلية للتعامل مع الدول الأفريقية بالفعل مبدأها إقرار التفاعل بين إسرائيل والدول الأفريقية عبر مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية على أن لا يقتصر هذا التفاعل على الجهات الرسمية فقط بل يذهب إلى أبعد من ذلك عبر إشراك المدنيين الأفارقة بنفس قدر إشراك الرسميين فى هذا التفاعل. وقد سعت إسرائيل بإستمرار لتطوير قدراتها لمجابهة هذا التحدى عن طريق تطوير ودعم البحوث عن القارة الإفريقية مع تبادل وجهات النظر حول مستقبل العلاقات مع إفريقيا مع نظراء من القارة الإفريقية، كما قامت بتطوير قسم التعاون الدولى (MASHAV)ليكون قادراً على تلبية إحتياجات الأقطار الإفريقية التى لها أولوية فى السياسة الخارجية الإسرائيلية لما تحتاجه من تقنيات حديثة وإعانات فى المجالات المختلفة.لقد أصبحت القارة الإفريقية جزءاً من مشروع الحركة الصهيونية الكبير منذ إنعقاد مؤتمرها الأول فى مدينة بازل بسويسرا عام 1897 م فى آواخر القرن التاسع عشر والمؤتمرات الصهيونية الأخرى التى تلته، وقد تم إختيار بعض مناطق القارة الإفريقية كأراضى بديلة لتوطين اليهود فى حالة أن تم تهديد المركز الأم الذى تم إختياره فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، ومن تلك المناطق المستهدفة فى أفريقيا شرق أفريقيا، والتى تم توقيف مشروع الحركة الصهيونية لإستعمارها نتيجة لموت مؤسس الحركة الصهيونية هيرتزل و صدور قرار من المؤتمر اليهودى السابع الذى تم عقده فى عام 1905 م بوقف كل

[1] Mitchell G.Bardop- cit.p 90.

[2] عاصم فتح الرحمان احمد الحاج، المرجع نفسه ، ص 91.

الجهود المبذولة لإيجاد موطن بديل خارج فلسطين، وإتجه إهتمام ثيودر هيرتزل وحاييم وايزمان نحو يوغندا وكينيا والكنغو وزائير وموزمبيق كوطن بديل لليهود، [1].

من نافلة القول أن لإسرائيل دورا وظيفيا محددا مجاله الحيوي يمتد عبر خارطة العالم بأسره، وتلعب من خلاله دور الموقع العسكري المتقدم الذي يحمي المصالح الأمريكية في المنطقة كمنابع النفط والمضائق المائية، ويقدم الدعم اللوجستي والاستخباراتي لها، وذلك في سياق الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي، ولتثبيت الهيمنة الأمريكية على العالم. وعلى مستوى العالم الثالث؛ كان لها دور محدد في محاربة التحولات الثورية والديموقراطية، ودعم الأنظمة العميلة، وتمرير صفقات السلاح غير الرسمية.[2] وقد اهتمت إسرائيل بالقارة الإفريقية بشكل خاص في هذا السياق، وأيضا لأسباب استراتيجية وسياسية وأمنية واقتصادية خاصة بها، وقد تركزت في المحاور التالية: [3]

1- في المجالين الاستراتيجي والأمني: مثلت إفريقيا موقعا حيويا بالنسبة لإسرائيل، بسبب قربها الجغرافي منها من ناحية، وبسبب إحاطتها بالدول العربية التي كانت تناصبها العداء من ناحية أخرى، وما لذلك من تأثيرات هامة في الصراع العربي الصهيوني.وقد شكّل كلٌ من البحر الأحمر والقرن الإفريقي وحوض النيل مواقع بالغة الأهمية بالنسبة لإسرائيل، حيث أن ترتيب التحالفات وتوازن القوى في هذه المناطق يرتبط بالأمن القومي العربي عموماً والمصري تحديداً، وبالتالي سيرتبط بمنظومة الأمن الإسرائيلي، ونظرا لاتصال القرن الإفريقي بالبحر الأحمر وقناة السويس وخليج العقبة من جهة والخليج العربي من جهة ثانية، لذلك فإن هذا الممر المائي والذي يسمى"قوس الأزمات"هو من يقرر السلم العالمي، ويؤثر على مصالح الدول الكبرى.[4] ومن هذا المنطلق خططت إسرائيل للتغلغل في هذه المناطق، وخلْق وجود قوي وراسخ لها، والنفاذ إلى دولها، باعتبارها أيضاً بمثابة العمق الاستراتيجي للدول العربية، والتي يمكن الانطلاق منها والتسبب بمتاعب لجيرانها العرب، وتشتيت جهودهم وانتباههم باتجاه هذه الدول الإفريقية بعيدا عن إسرائيل، من خلال تحقيق وجود عسكري فعال ومتفوق للسيطرة عليها.[5]

2 ـ في المجال السياسي: أرادت إسرائيل تمتين علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الإفريقية للخروج من العزلة التي فرضتها عليها الدول العربية، وأيضا للاستفادة من تصويتها لصالحها في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. وتغيير وجهة النظر الإفريقية في الصراع العربي الصهيوني لصالح الرواية الإسرائيلية، وسحب البساط من تحت أقدام الجانب العربي في مجالات التعاون العربي الإفريقي على المستوى الاقتصادي والتجاري والعسكري، حيث أن تعزيز العلاقات الأفريقية الإسرائيلية سيزيد من

---

[1] عمر عبد العالى علام، **المجتمع الاسرائيلي وثقافة الصراع**(مصر: دار العلوم للنشر،2007)، ص ص 86 89.

[2] حسام سويلم، **اسرائيل ونظرية جديدة للحرب**(القاهرة: دار الشرق، 1998)، ص ص 26.28.

[3] رؤوبين بدهشور، **ثقافة الأمن الاسرائيلي: مصدرها وتاثيرها بالديمقراطية الاسرائيلية**(ترجمة : مركز باحث لدراسات، 2004)ص 33.

[4] عمر عبد علام، المرجع السابق، ص 91.

[5] Mordechai Kreinin, ibid, p 65.

عناصر القوة الشاملة لإسرائيل، وسيقلل في نفس الوقت من عناصر القوة للدول العربية، بحيث تُحدث مزيدا من الخلل في ميزان القوى لصالح إسرائيل.[1] ويمكن التفصيل في هذه الرؤى الاسرائيلية من خلال اعتبارت أساسة للهيمنة على القارة الافريقية.أولاً : الاعتبارات الأمنية، فثمة مخاوف إسرائيلية من انتشار الجماعات الإسلامية المسلحة في كثير من مناطق أفريقيا، وخاصة في بؤر التوتر والصراعات الكبرى، وفي ظل حالات ضعف الدولة أو انهيارها، كما هو الحال في الخبرة الصومالية.ولا شك أن إسرائيل تنظر إلى هذه المخاوف الأمنية، باعتبارها تهديداً مباشراً لأمنها القومي. كما أن دخول العامل الإيراني في هذه المعادلة، قد منحها أولوية كبرى في السياسة الإسرائيلية تجاه أفريقيا إذ تحاول إسرائيل من خلال إعادة التأكيد على دورها التقليدي في أفريقيا، احتواء الدور الإيراني المتزايد القارة خلال السنوات الماضية.[2]

ثانياً : الاعتبارات الاقتصادية والتجارية: إذ تحاول إسرائيل أن تنمي استثمارها في أفريقيا. وهي تستخدم هيئة التعاون الدولي (مشاف) التابعة لوزارة الخارجية الإسرائيلية، باعتبارها الذراع الدبلوماسي الذي يسهم في تقوية علاقاتها مع الدول الأفريقيا. وقد لوحظ خلال السنوات الماضية أن معظم النشاط الإسرائيلي في أفريقيا تركز في مجالين أساسيين هما تجارة الماس والأسلحة. ولذلك ينظر كثير من المحللين الإسرائيليين إلى جولة ليبرمان الأفريقية، باعتبارها إنقاذاً لسياسة إسرائيل الأفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. **ثالثاً :** التوكيد على أهمية أفريقيا الإستراتيجية بالنسبة لإسرائيل، حيث تحاول من خلال تبنيها مبدأ شد الأطراف إلى إثارة بؤر للتوتر والصراع على أطراف النظام الإقليمي العربي في جواره الأفريقي. ويمكن أن نشير هنا إلى الدور الإسرائيلي في دعم حركات التمرد والعنف في جنوب السودان وغربه. ومن المعروف أن هذا المبدأ يعني تفجير مناطق للتوتر، تشمل الجماعات العرقية والاثنية في الدول العربية، وتقديم كافة وسائل الدعم لها من أجل تقوية نزعاتها الانفصالية والقومية.[3] ولا يخفى أن لإسرائيل وجهاً قبيحاً في القارة الأفريقية، يتمثل في تجارة السلاح، حيث يقوم بعض رجال الاستخبارات والعسكريين الإسرائيليين السابقين، وذلك نيابة عن المؤسسة الصناعية العسكرية في إسرائيل، بتصدير الأسلحة والمعدات إلى كثير من المناطق في أفريقيا. ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى الدور الإسرائيلي في الحروب الأهلية التي شهدتها دول مثل أنجولا وليبيريا وسيراليون وكوت ديفوار.

إن الواقع المعقد لدولة في القارة الإفريقية، والمضطرب بين تشاؤم الواع الاجتماعي إلى عرقيّة مؤلية، وطائفية مؤثرة، وقبلية نافذة من ناحية، وإخفاق خطط التنمية الاقتصادية منذ نشأتها من ناحية ثانية، وتنامي النفوذ الخاجية للقوّى العالمية والإقليميّة من ناحية ثالثة، قد انعكس هذا الواقع على مسارات العملية السياسية في البلدان الإفريقيا ومآلاتها، لتقع تلك العملي اسيرة السطوة المؤسسة العسكرية من جهة، وإصرار الأطراف الدولية على التورط في العمليات السياسية للدول الإفريقية.

[1] Lok- at, p 68.

[2] حسام سويلم، المرجع السابق،ص30.

[3] رؤوبين بدهشور، المرجع السابق، ص 35.

من وجهة النظر الأكثر تطرفا في معسكر أنصار مصادر خارجية يقدم رؤى غرامشية الهيمنة تطبيقها على انعدام الأمن في العالم الثالث، والذي يعني أنه بعد انهيار الحرب الباردة فقط يبقى العالم الثالث هدف واضح للغاية من القوة الأمريكية من أجل إعادة بناء سيادة الأمريكية، خلال الحرب الباردة أصبح الفترة أي من أعضاء التحالف في الكتلة الرأسمالية الهدف القوة من أمريكا الهيمنة من جهة أخرى، والإفراط والتفريط المعاكس جدا.

يخرج من وجهة نظر انعدام الأمن الداخلي: عدم المساواة التاريخية في تصميم المؤسسات الاستعمارية، وحتى منذ القرن الخامس عشر، تشكل أهم مصدر للفوارق الحالية في مستويات المعيشة في مختلف البلدان في العالم الثالث، والعنصر المشترك من الأطراف ينبع من فكرة أن "العالم الثالث هو هوية تقوم على تصور البرغماتي والإيذاء".[1]

[1] المرجع نفسه.

ومن خلال ما سبق نتوقع سيناريوهين محتملين لدمج البعدين:تعظيم على الحكم على أساس الحكم الديمقراطي، والتنمية الاقتصادية، والقدرات المؤسسية، وتقليل الاختلافات الثقافية من خلال دعوة منظمات المجتمع المدني المحلية كمفتاح الشركاء بشكل خاص العوامل المحلية مثل "المشكل لعرقي" تقرير المصير، فشل فن الحكم، وسلط الضوء على فائدة المجتمع المدني كمنصة الحساسة التي يقوم عليها البعد الخارجي أننا طالما اعتبرت المصادر الرئيسية لانعدام الأمن في العالم الثالث، يمكن تفسير البلدان واستنساخها. فإن التغلغل الإسرائيلي نحو القارة الأفريقية يحمل في طياته الكثير الكثير من الدلالات الخطيرة، لا سيما مع تغير تحالفاتها القديمة مع الأنظمة المتساقطة، وتحولها من "دول جوار" إلى "دول سوار"، تضيّق الخناق عليها، مما يحتم على صناع القرار الإسرائيلي البحث عن حلفاء جدد، هم في أمس الحاجة لها في المجالات الاقتصادية والأمنية والعسكرية، وفي المقابل يضع أسئلة كبيرة مكلفة على الجوار العربي للأفارقة، بضرورة التنبه والتيقظ لما قد تخبئه المرحلة القادمة التي قد تحمل في طياتها نفوذاً إسرائيلياً غير مسبوق على حدودهم الجنوبية والشرقية.

الفصل الثالث

التوجهات الإستراتيجية الإسرائيلية في إفريقيا

(دراسة تطبيقية

عاصرت الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية تناقضات عديدة وثيقة الصلة بطبيعة نشأتها وخصائصها الجيواستراتيجية والديمغرافية والصراع التاريخي الممتد مع جميع الدول المحيطة بها الأمر الذّي جعل المعضلة الأمنيّة متطابقة مع مواجهة التحديات التّي تعترض بناء الدولة.

ومن هذا المنطلق فإن حدود السياسة الدفاعية الإسرائيلية تتسع للغاية اتشمل قضايا من قبيل المحافظة على هوية الدولة والتوازن الديموغرافي، والهجرة ومحاولة التأثير إن لم يكون السيطرة على التفاعلات الإقليمية لفرض حقيقة وجود إسرائيل على دول الجوار واستباق تهديداتهم ببقاء الدولة من خلال أولا تعزيز مفهوم الدولة الحامية أو الدولة القلعة لتمتين الجبهة الداخلية والحفاظ عليها موحدة عبر عدة عوامل ينفذها الجيش لتحقيق سياسته المتعلقة بالمجتمع داخل إسرائيل للوصول للهدف المنشود ويعتبر من أهمها تاثير الطابع العسكري والرؤية الأمنية، تقوم على أليات الردع والحروب الإستباقة وإستراتيجية شد الأطراف إقليميا لتشتيت انتباد دول الجوار في قضايا فرعية وتعزيز التفوق العسكري والتقني الإسرائيلي لتصبح المهيمن على مسار التفاعلات الإقليمية.

وتتمثل أبعاد الاستراتيجية الإسرائيلية في المنظومة المفاهيمية والمبادئ والقواعد التّي تواجهها القيادات العسكرية والسياسية تجاه التهديدات الخارجية وتؤثر على تحديدهم لأولوية من حيث درجة الخطورة والوسائل التّي يمكن إتباعها للتعامل مع ذلك التهديدات وكيفية الاستغلال الأمثل لمعطيات القوة الإسرائيلية وتحجيم قدرات الأطراف المناوئة ومعالجة تعقيدات الأوضاع الجيوسياسية والديمغرافية والعسكرية التّي تؤثر في استخدام القوّة العسكرية في مواجهة التهديدات الخارجية.

على الرغم من أن الدولة الإسرائيلية دولة صغيرة جدا مقارنة بالدول العربية من حيث المساحة وعدد السكان إلا إنها نلاحظ أنّها استطاعت أن تنشأ وتقوى بل وتعدي على عدد من الدول العربية والإفريقية بطرق مباشر عسكرريا أو عن طريق التعامل التعامل الاقتصادي.

شهدت العلاقات الإسرائيلية بالدول الإفريقية، ولا سيما غير العربية منها، تحولات فارقة خلال الخمسين عاما الماضية. وربما تعزى تلك التحولات إلى تغير الاهتمامات وترتيب أولويات السياسة الخارجية الإسرائيلية فضلا عن تطور ديناميات النظام الدولي. فالعصر الذهبي للتغلغل الإسرائيلي في إفريقيا والذي شمل عقد الستينيات سرعان ما شهد نهاية حاسمة له بعد حرب أكتوبر 1973 وقيام الدول الإفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل. وقد حاولت الدبلوماسية الإسرائيلية إعادة وصل ما انقطع مع إفريقيا خلال فترة الثمانينات وقد تحقق لها ما أرادت بعد توقيع اتفاقات أوسلو عام 1993. وعلى الرغم من عودة الروح للعلاقات الإسرائيلية الإفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلا أن مكانة إفريقيا شهدت تراجعا في أولويات التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي. بيد أن ظهور بعض التهديدات الأمنية على الساحة الإفريقية ولا سيما في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر، وحدوث نوع من التكالب الاستعماري الجديد على موارد وثروات إفريقيا الطبيعية، قد دفع بالقيادة الإسرائيلية إلى إعادة التوكيد مرة أخرى على

محورية إفريقيا في عملية صياغة السياسة الخارجية الإسرائيلية. ومع الموجات التحولات الديمقراطية الّتي هبت على شمال افريقيا الّتي تعرف "بالربيع العربي" احدث أنعكاسا على الرؤى الأمنية الاسرائيلية اتجاه هذه الدول. ومن هذا المنطلق تم تناول مبحثين في هذا الفصل كمحاولة لتحديد اهم الرؤى الاسرائيلية اتجاه المنطقة الافريقية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص.

- المبحث الأول: التفكير الاستراتيجي في قارة افريقيا
- المبحث الثاني: أولوية الاستراتيجية الاسرائيلية في افريقيا

المبحث الأول: التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي في القارة الإفريقية

حاولت إسرائيل منذ خمسينات القرن الماضي التغلغل داخل القارة الأفريقية وخاصة في أثيوبيا والذّي اتخذ مجالات عديدة لكسر الحصار العربي السياسي، وقد اشار القادة الإسرائليون إلى درجة أن وزير الدفاع السابق "موسي ديان" وصف أهمية أثيوبيا بالنسبة إلى إسرائيل بقوله" ان أمن اثيوبيا وسلامتها هو ضمان لإسرائيل" باعتبارها إحدى دول جوار الجغرافي للوطن العربي الوثيقة الصلة بمقتضيات الأمن العربي في جوانبه المائية والعسكرية، بل ان إسرائيل حاولت ايلاء أفريقيا اهتمام خاص بحيث أنها في عام 1977 بعد تولى حزب الليكود مقاليد السلطة رفعت شعار"عائدون إليك يا إسرائيل" وهو في النتيجة يعبر عن أهمية القارة في الإدراك الإسرائيلي، ناهيك انّه يعبر من جانب أخر عن حقيقة مهمة مفادها أن خطوات إسرائيل لتعميق العلاقات معاها لها جذور تاريخية قديمة. وعملت على تنويع مجالات علاقاتها معها في المرحلة الراهنة، من خلال تاشير طبيعة السياسة الخارجية الإسرائيلية على إمتداد العقد الأخير من القرن العشرين والسنوات الخمس الأولى من القرن الحادي والعشرين، إذ خرجت متغيرات دولية عدة، وإقليمية، وداخلية عديدة لعبت دورا مهما لتسهيل تنفيذ السياسة الخارجية الإسرائيلية في القراة السوداء.

المطلب الأول: إفريقيا منطقة نفوذ إسرائيلية

لم يكن الأهتمام الإسرائيلي بإفريقيا نابعا من العدم، بل تشكل بموجب عدة دوافع منها استراتجية، واقتصادية، وسياسية، وجيوسياسية، والاهتمام الإسرائيلي بالأقليات اليهودية في إفريقيا، كانت القارة السمراء - وما زالت-جزءًا أساسيا وهاما من المخططات الصهيونية، بل وكانت في البدايات جزءًا من مشروعه الاستيطاني؛ حيث تم اختيار بعض الدول الإفريقية وطنا مقترحا "لِلشعب اليهودي"، أو موقعا بديلا لتوطين اليهود في حالة فشل المركز الأصلي "فلسطين"، من تلك الدول المستهدفة كانت كينيا وأوغندا، حيث اهتم "ثيودور هيرتزل" و"حاييم وايزمان" بهما بشكل خاص، كما تم مخاطبة اللورد "كرومر" لإقامة الوطن القومي لليهود في السودان في العام 1903، أي عندما كان السودان مستعمرة بريطانية، وذلك تماشيا مع رغبة اليهود الروس الذين كانوا يفضلون أرضا زراعية يمكنهم فلاحتها، بعدما ساءت أحوالهم في روسيا. وقد رحب "هيرتزل"بالفكرة لأنه رأى في شرق ووسط أفريقيا مكاناً مناسباً، خاصة وأن هناك تواجدا لليهود الأفارقة.

على الرغم من حصول اليهود على فلسطين, وقيام الدولة الإسرائيلية فيها عام 1948م، فإن إفريقيا ظلّت في عقولهم, وذلك للأسباب والدوافع الآتية:

-تمثّل إفريقيا البداية التي من خلالها يستطيعون إقامة دولة إسرائيل الكبرى؛ وذلك لوجود منابع النيل فيها الذي يمثّل حلم إسرائيل.

- حاجة إسرائيل للاعتراف بها دولة من قبل الدول الإفريقية لكسب الشرعية السياسية والقانونية، وهذا ما قاله وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق «أبا إيبان».

- عزل الدول العربية وتطويقها؛ إذ ترى إسرائيل أنها قد طوّقتها بإيران وتركيا من جهة وإفريقيا من جهة أخرى.

- الحيلولة دون قيام تكتل (عربي – إفريقي) ضد إسرائيلي، وهذا ما أكده «شكومو أفنيري» مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية عام 1975م قائلاً: «إن الأهداف التي كنا نتوخاها من وراء توطيد العلاقات مع الدول الإفريقية هي كسب صداقة هذه الدول من أجل الخروج من العزلة السياسية، والحيلولة دون قيام معسكر إفريقي معاد يقف إلى جانب العرب في نضالهم السياسي ضد إسرائيل»[1].

وقد تبوأت القارة الإفريقية مكانة متقدمة في الإستراتيجية الإسرائيلية مقارنة ببقية القارات الأخرى، فأمريكا اللاتينية كانت في ذلك الوقت حكراً على النفوذ الأمريكي، وأوروبا كانت القارة التي قوّت الكيان الإسرائيلي عبر المساندة والدعم الذي قدّمه دولها الرئيسة لها، أما القارة الآسيوية فقد كانت أشبه بالقارة المغلقة أمامها، لوجود دول وجماعات إسلامية كبيرة.

وعليه فقد ظهرت إفريقيا بوصفها النموذج المناسب أمام صانع القرار الإسرائيلي،حيث مثّل مؤتمر باندونج في 1955م البداية الحقيقية للتحوّل الإسرائيلي نحو إفريقيا, فعملت إسرائيل بعد المؤتمر بمدة قصيرة على وضع استراتيجية شاملة وطويلة المدى للتغلغل في القارة الإفريقية.[2]

ومن ثمّفالقارة الإفريقية مثلّ ة -وما زالت- أهمية بالغة بالنسبة للاستراتيجية الاسرائيلية، ويكفي هنا الإشارة إلى حديث رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ديفيد بن غوريون في الكنيست الإسرائيلي عام 1960م لتتضح لنا تلك الأهمية، حيث قال: «الصداقة الإسرائيلية - الإفريقية تهدف في حدّها الأولي إلى تحييد إفريقيا عن الصراع العربي الإسرائيلي، كما تهدف في أحسن حالاتها إلى ضمان مساندة إفريقية للمواقف الإسرائيلية».[3] وقد أسهمت كلٌّ من بريطانيا وفرنسا بدور كبير في تمهيد الطريق لهذا التغلغل الإسرائيلي في المستعمرات الإفريقية التي كانت تحت سيطرة كلٍّ منهما, حيث قامت بريطانية بجعل كل من تنجانيقا وسيراليون نقاط ارتكاز لإسرائيل في إفريقيا، وسمحت لها بإقامة قنصليات فخرية في هذه المستعمرات قبل استقلالها، وتحوّلت هذه القنصليات إلى سفارات إسرائيلية بعد استقلال هذه المستعمرات.[4] أما فرنسا؛ فقد فتحت لإسرائيل حرية العمل في ميناء جيبوتي وميناء داكار في السنغال

---

[1] لهيب عبد الخالق، "إسرائيل تودلج علاقاتها بإفريقيا كأساس إستراتيجي" **صحيفة البيان**، العدد 635، 18 جانفي 2003، ص1.

[2] السيد ولد اباه،" أبعاد التغالغل الاسرائيلي في افريقيا"، **صحيفة الشرق الاوسط**، 1999. ص 24.

[3] محمد بشير عمر، **العلاقات الإسرائيلية الأفريقية دراسة تحليلية** (الخرطوم: معهد الدراسات الأفريقية والأسيوية, 1987), ص80.

[4] لهيب عبد القادر، المرجع السابق، ص 2.

لدعم نشاطها، وسمحت لها بإقامة علاقة وثيقة مع مستعمراتها في غرب إفريقيا, كما حدث في ساحل العاج.

ومن جانب آخر، فقد عمل الاستعمار الغربي على تقديم دولة الكيان الصهيوني إلى الأفارقة بوصفها دولة تعاني التمييز العنصري، تماماً كالأفارقة الذي يعانون التمييز بسبب لونهم, في حين عمل على إعاقة النشاط العربي وشوّه صورة العرب بوصفهم أحفاداً لتجّار الرقيق في إفريقيا.[1]

وقد عقدت دولة الكيان الإسرائيلي عدة اتفاقيات تمويلية وتجارية مع فرنسا بهدف تأمين حرية التجارة الإسرائيلية مع المستعمرات الفرنسية السابقة في غرب إفريقيا، كما قامت بعقد اتفاقيات مماثلة مع بريطانيا لتطبيقها على الدول الإفريقية التي كانت خاضعة للنفوذ البريطاني.[2]

في ذلك قامت إسرائيل بالتركيز في دعم العلاقات مع جماعات إفريقية بعينها، وتتضح هذه الخصوصية في التعامل الإسرائيلي مع القارة الإفريقية، والتي تُعد من الثوابت السياسية الخارجية الإسرائيلية في إفريقيا، والتي تتجاوز التعامل المؤقت مع أنظمة الحكم الإفريقية -بافتراض عدم استقرارها -إلى التعامل المتغير وشبه الدائم مع جماعات بعينها، فتقوم بمساعدتها ومساندتها إذا كانت تشكّل قاعدة للسلطة القائمة دعماً للاستقرار السياسي وتوطيداً لأواصر العلاقات مع إسرائيل، أو تقوم بمساندتها إذا كانت خارج السلطة السياسية لإشاعة حال من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي في دولة معادية لإسرائيل، كما حدث في السودان؛ حيث طوّرت علاقات مع بعض الجماعات، مثل «الدينكا» في جنوب السودان، والتي يُقدّرعددها بنحو ثلاثة ملايين نسمة، لإشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في السودان لإجهاضه اقتصادياً وسياسياً ، وزرع عقدة الكراهية بين العرب والأفارقة بصورة تعيق السودان عن أداء دوره العربي والإسلامي، وحتى الإفريقي بوصفه يشكّل نموذجاً للتعايش العربي الإفريقي المنشود.[3]

وفي الوقت نفسه ظلّت إسرائيل على تعاملها الوثيق مع جماعة «الأمهرا» التي كانت حاكمة في إثيوبيا، سواء في ظل «هيلاسلاسي» أو«منجستو»دعماً لسيطرة هذه الجماعة على غيرها من الجماعات - معظم الجماعات الأخرى إسلامية -وتعزيزاً للوجود الإسرائيلي في منطقة حوض النيل ومدخل البحر الأحمر، وقد استغلت إسرائيل في ذلك البعد الإيديولوجي لتقوية صلاتها بجماعة «الأمهرا» ذلك لأن هذه الجماعة لديها مزاعم بالانتماء للأسرة السليمانية،وقادتها يسمّون أنفسهم زعماء إسرائيل، ثم إن الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية قد ظلت تقوم بدورها في تعزيز مزاعم "الأمهرا" حيث ركزت في دعمها على أن «شعب الأمهرا» هو شعب الله المختار.[4]

---

[1] ناعوم غازان، "إسرائيل وأفريقيا"، **مجلة دراسات إستراتيجية**،1981، ص20.
[2] المرجع نفسه. ص 25.
[3] أحمد منصور، "الإختراق الإسرائيلي للعالم العربي"، التاريخ: 4/22/ 2015 أنظر الرابط الالكتروني: http://www.soorya_info.com ،
[4] أحمد منصور، المرجع نفسه، 82.

وهذه مجرد نماذج لتعامل إسرائيل مع بعض الجماعات الإفريقية، تفتح المجال أمام تتبع المخطط الإسرائيلي في إفريقيا من حيث أوجه النشاط المتوقعة عنه، إلى جانب الأجهزة المنفذة له. ومما سبق يمكن أستعراض أهم العوامل الاستراتيجية تبعا لـ:

1- **الأهمية الإستراتيجية:** تنظر إسرائيل إلى القارة الأفريقية بإعتبارها موقعا تبادليا(احتياطية) في حالة تهديد المركز الأصلي لها في فلسطين، وتعد(أثيوبيا، وجنوب السودان، وشمال أفريقيا) ابرز هذه المواقع وغم أن الأمتداد الصهيوني شمل معظم اجزاء القارة السمراء، وتأسيسا على ذلك يبدو ان التطلع الإسرائيلي يضع جنوب نيجيريا كموقع ثاني، وتشكل جنوب افريقيا موقعا ثالثا مشكلة بذلك مثلثا يحتوى ويستوعب المد الإسلامي في أفريقيا تمهيدا للقضاء عليه. [1]

وقد ساهم بن غريون أول رئيس وزراء اسرائيلي، في إرساء إستراتيجية بنيت وفق نظرية ما تسمى بـ"حلف المحيط" أو"حلف الدائرة" أي تطويق الشرق الأوسط والوطن العربي، عبر إقامة تحالفات مع الدول المجاورة للوطن العرب(اثيوبيا، تركيا، ايران)، فقد أتاحت لها البيئة الأفريقية مجالا لكسر حاجز عزلتها العربية، والطوق المفروض عليها سياسيا، واقتصاديا، والخروج من تلك العزلة الأقليمية إلى ماوراء أفريقيا، وهو من جانب اخر يكشف ان ما كان يهمها هو السعي للحصول على تأييد دولي كبير، فضلا عن أهدافها في تطويق الأمن المائي العربي، وتهديد مياه أمن النيل، بما في ذلك السيطرة على الملاحة في البحر الأحمر،[2] استمرت إسرائيل بإهتمامها الخاص للنفاذ إلى إفريقيا، وربط التوجه الإسرائيلي نحو افريقيا وسعيها لمجابهة الإرادات للقّوى الدوليّة والإقليمية لوضع موطا قدم بقول اسرائيل" الصراع في افريقيا بمثابة القتال لأجل حياتنا ومماتنا". [3] ولخص "يشوع ريش" الاستراتيجية الاسرائيلية في افريقيا بالقول" أن إسرائيل لا تقول بعمل خيري في افريقيا، وإن نشاطها ليس منزها عن الأغراض والمصالح العليا التّي تتمثل في تحطيم الحصار العربي، لا فساح المجال أمام علاقات إسرائيل وإفريقيا".[4]

2- الأهمية القتصادية: تأتي الأهمية الاقتصادية الأفريقية بالنسبة لإسرائيل، بموجب عدة اعتبارات، كاحتوائها على الموارد المعدنية والطبيعية من نحاس، الماس الزنك الذهب ...، وعلى ذلك أمنت العلاقات الوطيدة لإسرائيل بإفريقيا حاجتها من مصادر للموارد الأولية، وبأسعار رخيصة، وخاصة الحربي منها.

3- **الأهمية السياسية:** أن اهتمام اسرائيل بإفريقيا كانت له أهداف سياسية، من أبرزها توفير اقصى ما يمكن من تاييد الدول لسياستها في المحافل الدولية، ولهذا وجدت في دول افريقيا ضالتها لسبب بسيط، هو

---

[1] حسن العاصي،" ابعاد الاختراق الاسرائيلي للقارة السوداء"، **مجلة باحث للدراسات**، 2001، ص6.

[2] Samuel Decalo , « **Israel and Africa the Polics of Cooperatoin** », (U,S ,A : UNPUBLISHED PH.D DISSERTATION ? UNIVERSITY OF PENNNSYLVANIA.1970), p87.

[3] حسن العاصي، المرجع السابق، ص 6.

[4] خليل ابراهيم الطيار،"محاولة إسرائيل لعودة الى افريقيا وعلاقتها باتفاقياة التعاون الاستراتيجي مع الولاياة المتحدة"، **شؤون العربية**،عدد 47، 1986، ص 164.

أن الدول الأفريقية في معظمها كانت مستعمرة ومنشغلة بقضاياها الداخلية، (كالدولة) مشابهة لهم، وهكذا التقت مصالح إسرائيل بظروف الدول الإفريقيا لنسج هذه العلاقات.[1]

4- الأهمية الجيوسياسية: يبرز في هذا المجال أهمية المناطق لإسرائيل مثل منطقة القرن الإفريقي فمن خلال الوجود الإسرائيلي الراسخوالقوّي فيها، تستطيع تحقيق عدة أهداف، الأول النفذ إلى دول القرن التّي تعد الظهير الإستراتيجي للأقطار العربي، والثاني السيطرة على البحر الأحمر، وتهديد الأمن القومي العربي، وهذا ما أكده "اب ابيان" وزير الخارجية الاسرائيلي عن الحصار الأقليمي المفروض عليها بإمكانها أن تتحول إلى جسر عبور لكل القارات، عبر رابط المحيطات الشرقية والغربية بقطاع ضيق من الأرض، وبالتّالي تحرير شعوب أسيا وأوربا بالإعتماد على قناة السويس، أي أن اسرائيل ترتبط مباشرة بسيطرتها الدائمة على ممرات حرة، وقد استغلت اسرائيل وجودها في الساحة الإفريقية لتنمية تجارة السلاح فيها، لكي تجني مكاسب ذات أهداف معروفة للجميع من وراء ذلك بغية ضمان بقاءها فيها.[2]

المطلب الثاني: ركائز تأسيس العلاقات الأستراتيجية الأفريقية

ركائز السياسة الإسرائيلية فى كسب الهيمنة والنفوذ فى أفريقيا: تبنت إسرائيل منذ بداية القرن الحالي مداخل جديدة في علاقاتها مع الدول الأفريقية غير المداخل القديمة، أو قامت بإعادة بلورة تلك المداخل من جديد بما يتناسب مع معطيات المشهد الدولي الحالي، تحدد المداخل التى تبنتها إسرائيل فى التعامل مع الدول الأفريقية كالأتي:

أ- **المدخل الأيدولوجي والثقافي:** يقوم هذا المدخل على الزعم بخضوع كل من اليهود والأفارقة (الزنوج) لاضطهاد مشترك وأنهم من ضحايا الإضطهاد والتمييز العنصري، وأن كلا العنصرين له ماضٍ مؤلم ممتد، ما يدفع إلى الاعتقاد بأن سياسة إسرائيل في أفريقيا تعد تطلعا لا لحماية الشعب اليهودي فقط، بل لمساعدة الأفارقة (الزنوج) الذين تعرضوا للاضطهاد. يؤكد رئيس الإدارة الأفريقية في وزارة الخارجية الإسرائيلية موسى اليشم أن العلاقات القومية التي تطورت ونمت بين إسرائيل وأفريقيا تتصل بالروابط التي قامت على أن اليهود والزنوج أجناس أدنى، إضافة إلى أن التجربة النفسية متشابهة لديهما من خلال تجارة الرقيق وذبح اليهود. [3]وكانت إسرائيل قد طرحت رسميا منذ يونيو 2002 أمام لجنة التراث العالمي باليونيسكو"مشروع الأخدود الأفريقي العظيم"، وهو مشروع يهدف في ظاهره إلى التعاون الثقافي بين الدول التي تشكل الأخدود الممتد من وادي الأردن حتى جنوب أفريقيا.

---

[1] Samuel Decalo, op-cit, p 90.

[2] خليل ابراهيم اطيار، المرجع السابق، ص7.

[3] ألفت عبد الغني الشافعي،" التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا" ،**مركز دراسات المستقبل** بجامعة **أسيوط**، القاهرة 10 - 12 أبريل 2007م. ص11.

أما في الجوهر فإن إسرائيل تهدف إلى الظهور بمظهر ثقافي وتقدمي من أجل استمرار اختراقها لأفريقيا بوسائل متجددة لتطويق العالم العربي من جانب، ووضع قضية القدس في إطار ثقافي جغرافي يبعدها عن الصراع السياسي الدائر مع الفلسطينيين والعالم العربي.[1]

ب- مدخل محاربة الأصولية: تقدم إسرائيل نفسها على أنها خط الدفاع الأول للغرب ضد التطرف الإسلامي، وتحاول دائما أن تثير مخاوف الأفارقة من المد الإسلامي والحركات السياسية الإسلامية، وأن تقدم خدماتها للحكومات الأفريقية باعتبارها الخبير الأول في هذا المجال. كما أن إسرائيل تركز على نيجيريا باعتبارها دولة إسلامية كبرى في أفريقيا، وقد أسهم الضغط الأميركي في فتح الأبواب النيجيرية للشركات الإسرائيلية. وقد أبدى الإسرائيليون مخاوفهم من تزايد انتشار الإسلام في أفريقيا، ما يلحق أذى كبيرا بالمصالح الإسرائيلية، ويقول "تسفي مزال" نائب المدير العام لشؤون أفريقيا في وزارة الخارجية الإسرائيلية "إن العالم صغير ومغلق، وإن ما يحدث في أي مكان يؤثر على المكان الآخر، وخاصة بالنسبة لما يحدث في أفريقيا التي نعتبرها جارة لإسرائيل من الناحية الجغرافية، وإذا ما تفشى الإسلام هناك فإن إسرائيل ستتضرر كثيرا"، وتقوم جماعات تبشيرية يهودية، من بينها "شهود يهود" التي استطاعت أن تؤثر في فئات مسيحية ومسلمة لاعتناق ما تدعو إليه عن طريق الإغراءات وتقديم المساعدات.[2]

ج- مدخل المجتمع المدني والتنمية: اتخذت إسرائيل دعم كل من المجتمع المدني والديمقراطية في أفريقيا مدخلا للنفاذ والتغلغل داخل نسيج المجتمع الأفريقي، بالإضافة إلى تحركاتها لمكافحة الإيدز في القارة عبر إقامة مراكز طبية في الأماكن الصحراوية لهذا الغرض في بتسوانا وغيرها من الدول الأفريقية، ويعد هذا المدخل من أهم وأكثر المداخل فعالية لكسب قلوب وعقول الشعوب الأفريقية في هذه الآونة، من جهة ثانية تستغل إسرائيل حقيقة كون قارة أفريقيا ترزح تحت وطأة الفقر والتخلف، فترفع شعار الدولة "الصديق" ذات السمات الخاصة التي مكنتها من الإنعتاق من الإضطهاد وتحقيق التنمية بما يؤهلها لقيادة "نموذج" يصلح الاقتداء به للدول الأفريقية التي تشارك إسرائيل في كونها دولا نامية تعاني "القهر والاضطهاد". كما ساهم تلويح إسرائيل باستعدادها لتقديم "المساعدة الفنية البحتة" الخالصة من أية "مطامع أو مطامح" في خلق صداقات بينها وبين زعماء القارة وتبادل العلاقات الدبلوماسية وعقد الاتفاقيات الاقتصادية، وقد أنشأت إسرائيل العديد من المراكز التدريبية الخاصة بأفريقيا،[3] كما تقوم على الدوام بإعادة تقويم هذه المراكز وتطويرها ومنها:

- مركز "جبل كارمن" في مدينة حيفا الذي ينظم حلقات دراسية للمرأة الأفريقية في ميدان التنمية.
- مركز"دراسةالاستيطان"الذي يوفر تدريبات في البحوث الزراعية والتخطيط الإقليمي.

---

[1] دافيد كوهين، **إفريقيا والعالم الأفروآسيوي**،(تل أبيب: ندار عام عوفيد، 1963م)،ص ص 69 65.
[2] إبراهيم العابد، **سياسة إسرائيل الخارجية** ، (بيروت : مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية)، ص 22.
[3] دافيد كوهن، المرجع نفسه، ص71.

- المركز الزراعي الذي يوفر الخبراء والمساعدات الفنية لتعظيم استخدام الموارد المتاحة.
- قسم "التدريب الأجنبي" الذي يهتم بقضايا التنمية الأفريقية.
- المعهد الأفروآسيوي" للهستدروت الذي يهتم بأنشطة الإتحادات العمالية.[1]

د- **المدخل الأمني:** تمتلك إسرائيل مصداقية كبيرة لدى الدول الأفريقية في ميادين الإستخبارات والتدريب العسكري، وقد ركزت في تفاعلاتها الأفريقية منذ البداية على هذه المسائل التي تمت ترجمتها على شكل شركات أمنية، وتولي إسرائيل أهمية خاصة للقرن الأفريقي لاعتبارات عديدة منها وجود السودان دولة إسلامية، وتخوف إسرائيل من أن يتحول القرن الأفريقي - خصوصا على امتداد الساحل البحري- إلى منطقة نفوذ إيرانية سودانية، من شأنها تعريض مصالحها الإستراتيجية لخطر كبير.ويمكن التمييز في هذا الإطار بين نوعين من الشركات:

- شركات المرتزقة، ومن أبرزها شركة "ليف دان" وشركة "الشبح الفضي" التي تتولى تدريب وتسليح مليشيات قبلية لحماية الرؤساء والشخصيات السياسية المهمة.

- شركات تتولى تنفيذ المخططات الإسرائيلية في أفريقيا، وأهمها شركة "يول باريلي" للأسرار، وشركة "أباك"وهما شركتان فرنسيتان مملوكتان لعناصر يهودية.[2]

وتتبنى إسرائيل سياسة تهدف إلى إشعال وتصعيد الصراعات في أفريقيا بهدف إسقاط أنظمة تسعى للتقارب مع الدول العربية، ولإحكام السيطرة السياسية والاقتصادية الإسرائيلية. في الجانب السياسي تقوم إسرائيل بدعم أنظمة الحكم المتعاونة معها والموالية لها في القارة الأفريقية، وبتوسيع دور حركات المعارضة في الدول غير الموالية لإسرائيل لنشر حالة من عدم الاستقرار السياسي. وتفيد الخبرة التاريخية في هذا المجال أن إسرائيل تتعامل مع الأشخاص الأفارقة وذوي النفوذ الذين لهم مستقبل سياسي فاعل في بلدانهم .

ولتنفيذ هذ الإستراتيجية كلل بالنجاح وتحقيق إختراق كبير على الأراضي الأفريقية تقوم علة ثلاثة عوامل رئيسية:

أ. أولها وأهمها إتفاق أوسلو 1993 م وإتفاقية السلام مع الأردن التى أزاحت الموانع والعقبات السياسية التى كانت تقف عائقاً فى تحقيق اى إقتراب فى السنوات الماضية مع معظم دول القارة الإفريقية.[3]

ب.ثانياً : التغيير فى جنوب إفريقيا والتدخل الإسرائيلى فى صالح الحكومة الديمقراطية الجديدة فى بريتوريا بقيادة السفير الإسرائيلى السابق لدى جنوب أفريقيا "ألون ليل" والذى عمل على تنسيق

[1] حمد سليمان المشرفي، **التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا** (القاهرة: دار الجامعة المصرية, ط1، 1972)، ص 37.
[2] دافيد كوهن، المكان نفسه، ص 73.
[3] Susan Gitelson, "**Israel's African Setback in Perspective**, " in Michael Curtis and Susan Gitelson, eds., *Israel in the Third World,* (NJ: Transaction Books, 1976), pp. 189-190.

سياسة إعتبرت بالبناءة فى ذلك الوقت والتى بددت بعض القلق المرافق لعلاقة إسرائيل السابقة مع نظام الفصل العنصرى.

ج.ثالثاً : سقوط الإتحاد السوفيتى وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوى عظمى وحيدة فى العالم،وتوظيف جميع قدراتها لدفع الدول الأفريقية لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل وتمكين إسرائيل من إعادة حضورها فى المسرح الأفريقى تحت رعايتها ومظلتها السياسية والأمنية.[1]

المطلب الثالث: مراحل تطور العلاقات الاسرائيلية الافريقية

لقد أصبحت القارة الإفريقية جزءاً من مشروع الحركة الصهيونية الكبير منذ إنعقاد مؤتمرها الأول فى مدينة بازل بسويسرا عام 1897 م فى آواخر القرن التاسع عشر والمؤتمرات الصهيونية الأخرى التى تلته، وقد تم إختيار بعض مناطق القارة الإفريقية كأراضى بديلة لتوطين اليهود فى حالة أن تم تهديد المركز الأم الذى تم إختياره فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، ومن تلك المناطق المستهدفة فى أفريقيا شرق أفريقيا، والتى تم توقيف مشروع الحركة الصهيونية لإستعمارها نتيجة لموت مؤسس الحركة الصهيونية هيرتزل و صدور قرار من المؤتمر اليهودى السابع الذى تم عقده فى عام 1905 م بوقف كل الجهود المبذولة لإيجاد موطن بديل خارج فلسطين،[2] وإتجه إهتمام ثيودر هيرتزل وحاييم وايزمان نحو يوغندا وكينيا والكنغو وزائير وموزمبيق كوطن بديل لليهود، كما تمت مخاطبة اللورد كرومر من قبل هذين القياديين الإسرائيلين لإقامة وطن قومى لليهود فى السودان فى عام 1903، وكان السودان مستعمرة بريطانية فى ذلك الحين، كل ذلك التوجه كان تنفيذاً لرغبة الكثير من اليهود الذين يرغبون فى الحصول على مناطق يمكن فلاحتها وجعلها وطنا مشتركاً لهم، ويرى هيرتزل أن شرق أفريقيا هو المكان المناسب لتلبيةإحتياجات اليهود، مستنداً على فكرة التواجد اليــهودى فى شرق أفريقيا ومساعدة ذلك فى جمع يهود الشتات فى أفريقيا.[3]

1 - العلاقة الاسرائيلية الإفريقية من فترة 1948-1957(البحث عن ضرعية الوجود وتأمين الكيان): بعد إعلان قيام الدولة العبرية عام 1948أوْلى صانع القررا الإسرائيلي اهتماماً كبيراً بتأسيس علاقات قوية وراسخة مع القوى الكبرى الأساسية في العالم مثل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفييتي. يعني ذلك أن إسرائيل في بحثها عن شرعية الوجود على الساحة الدولية وتأمين وجودها العضوي لم تنظر إلى المستعمرات الإفريقية، بل انصب جل اهتمامها على القوى الاستعمارية الأوروبية.[4] ومن الجلي أن القارة الإفريقية جنوب الصحراء كانت بمثابة أراض مجهولة بالنسبة للعاملين في وزارة الخارجية الإسرائيلية، ولم ترغب الدول الإفريقية في إقامة علاقات مع دولة تمتلك العديد من الأعداء. لذلك كان منطقياً ألا يوجد دبلوماسي إسرائيلي واحد مقيم شمال جوهانسبرج حتى حدوث

[1] . Samue Decalo l, op-cit, p 87.
[2] Susan Gitelson, op-cit, p 191.
[3] محمد علي العوني، **سياسة إسرائيل الخارجية في إفريقيا**،(، القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، ط 2، 1973م)، ص 269.
[4] Bernard Reich, "**Israel's Policy in Africa**," *Middle East Journal*, (Winter 1964), p. 25

الانفراجة في العلاقات الإسرائيلية الإفريقية مع حصول غانا على استقلالها عام 1957م. على أن نقطة التحول الأساسية التي دفعت إلى حدوث تحول كبير في الدبلوماسية الإسرائيلية تجاه إفريقيا تمثلت في عقد مؤتمر باندونج عام 1955م؛ إذ لم توجه الدعوة إلى إسرائيل لحضور هذا الحدث التاريخي الهام، بل ولم يقف الأمر عند هذا الحد حيث أدان المؤتمر في بيانه الختامي احتلال إسرائيل للأراضي العربية.[1]

- العلاقات الإسرائيلية الأفريقية فى الفترة من 1957 – 1973 م : لقد تميزت العلاقات الإسرائيلية مع الدول الإفريقية فى الفترة 1950 إلى 1973 بثبات مع بروز حركات التحرر من الإستعمار ونيل معظم الدول الإفريقية لإستقلالها، حيث قامت إسرائيل منذ العام 1950 بفتح قنوات للإتصال،[2] مع النخب الحاكمة فى أفريقيا عن طريق شخصيات غير رسمية مثل الهستدروت (إتحاد أصحاب العمل الإسرائيل)، ومن خلال منظمة الإشتراكية العالمية، وعن طريق القنوات الرسمية والتى أثمرت عن تكوين بعثة قنصلية فى أكرا عاصمة غانا عشية الإحتفال بإستقلال غانا، ومن ثم تم إنشاء بعثات فى مناطق عدة فى القارة الأفريقية نتيجة لحصول العديد من الدول على إستقلالها فى مستهل العام 1960 م.[3]

على أن ثمة متغيرات أخرى دفعت إلى توجيه الأنظار الإسرائيلية إلى إفريقيا وليس إلى آسيا كما ذكرنا آنفا وهو ما أدى إلى دخول العلاقات الإسرائيلية الإفريقية في الستينيات مرحلة جديدة، إن قرار الإسرائيلي بفتح قنوات إتصال مع الدول الإفريقية المستقلة حديثا، وكان الهدف منها سياسيا بحتا نتيجية للأغليبة المطلقة التّي تتميز بها الأصوات الأفريقية في المحافل الدولية، والتّي يمكن من خلالها فتح العزلة الدولية المفروضة على إسرائيل، عن طريق فك الطوق العزلة العربية المفروضة حول إسرائيل ذلك عن طريق الذهاب من خلف نحو الدول الاإفريقية وكسب الأصواتها في المحافل الدولية،[4] وذلك بتأسيس شبكة أمنية قوية بالأخص فى القرن الأفريقى والساحل الشرقى، وأيضاً نجد أن العوامل الإقتصادية تحتل مكانة قوية فى إستراتيجية إسرائيل نحو أفريقيا،فقربهاالجغرافى لأفريقيا يجعلها مصدراً رئيسياً للمواد الأولية والموارد الخام التى تحتاجها إسرائيل وفى نفس الوقت تشكل سوقاً جاذباً للمنتجات الإسرائيلية، وفى هذه المرحلة نجد أن الإستراتيجية الإسرائيلية قد صممت سياستها لتحقيق أهدافها وتمددها فى القارة الأفريقية على دعامتين هى الدبلوماسية عبر وزارة الخارجية الإسرائيلية لتوضيح وتطبيق العلاقات الرسمية.[5] وبينما إقتصر البرنامج العسكرى لإسرائيل فى دول القارة الأفريقية فى هذه المرحلة على تدريب وحدات الصفوة وبيع الأسلحة الحديثة حيث تم التعامل بهذا البرنامج بداية مع أثيوبيا ويوغندا ثم غانا وساحل

---

[1] Lok- at, p 26.

[2] Peter Schwab, "**Israel's Weakened Position on the Horn of Africa**," *New Outlook,* (April 1978); Joseph Kraft, "Letter From Addis Ababa," *The New Yorker,* (July 31, 1978), p. 60; Fred Halliday and Maxine Molyneux, *The Ethiopian Revolution,* (London: NLB, 1981), p. 215.

[3] محمد النحال، فارس النعيمي، **تطور الاستراتيجية الإسرائيلية في القرن الإفريقي والبحر الأحمر**(السودان : مركز الراصد للدراسات، ،ط2، 2003)، ص 9.

[4] Decalo**, "Israel and Africa: The Politics of Cooperation, A study of Foreign Policy and Technical Assistance**," (Unpublished Ph.D. dissertation, University of Pennsylvania, 1970), p. 87.

[5] Peter Schwab, op- cit, p28.

العاج وزائير، وعلى الصعيد الإقتصادى نجد أن العلاقات التجارية بين إسرائيل والدول الإفريقية فى هذه المرحلة كان حجم التبادل التجارى. وثمة مجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية أسهمت في تكثيف الهجمة الإسرائيلية على إفريقيا، ومن ذلك:

- حصول عدد من الدول الإفريقية على استقلالها في الستينيات أدى إلى زيادة المقدرة التصويتية لإفريقيا في الأمم المتحدة حيث كان الصراع العربي الإسرائيلي من أبرز القضايا التي تطرح للتصويت.
- إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963م وضع تحدياً أمام إسرائيل؛ حيث إنها لا تتمتع بالعضوية في هذا التجمع الأفروعربي.
- عضوية مصر المزدوجة في كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية أعطاها فرصة إقامة تحالفات مع بعض القادة الأفارقة الراديكاليين من أمثال نكروما وسيكوتوري.[1]

في منتصف الستينات إزدهرت فيها العلاقات اللإفريقية الأسرائيلية،وبعد حروب يونيو 1967 أنتهت العلاقات التّي كانت بين إسرائيل وأفريقيا نتيجية لإحتلال إسرائيل لسيناء والذّي إعتبرته الدول الأفريقيا إحتلال لأراضي إفريقية، وبالتدهور العلاقات بين إسرائيل وأفريقيا إلى أن وصلت إلى حد القطيعة الدبلوماسية شبه الكامل، الشيء الذى أدى الى إنحسار المد والنفوذ الإسرائيلى فى القارة الأفريقية فى نهاية هذه الفترة.[2]

- العلاقات الأفريقية الإسرائيلية فى الفترة 1973 إلى 1982(أعوام المقاطعة): قبل حرب أكتوبر 1973م كانت إسرائيل تقيم علاقات دبلوماسية مع خمس وعشرين دولة إفريقية. بيد أنه في الأول من يناير عام 1974م تقلص هذا العدد ليصل إلى خمس دول فقط هي: جنوب إفريقيا، وليسوتو، ومالاوي، وسوازيلاند، وموريشيوس. ففى الفترة من 1973 م الى 1982 م إزداد النفوذ العربى فى القارة الإفريقية الذى تلاه قرار من منظمة الوحدة الإفريقية يأمر فيه جميع أعضائه بقطع العلاقات مع دولة إسرائيل، [3] وأثناء حرب إكتوبر 1973 م قطع جميع الدول الإفريقية بما فيها الدول القريبة التحالف مع إسرائيل مثل ساحل العاج وليبريا لعلاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. إن قطع العلاقات بين الدول الأفريقية وإسرئيل فى هذه الفترة أدى الى تغيير كامل فى إستراتيجية إسرائيل نحو الدول الإفريقية جنوب الصحراء وإلى تبديل سياساتها نحو هذه الدول، ونتيجة لتلك القطيعة توجهت إسرائيل إلى تعزيز علاقاتها مع نظام الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا عام 1974 م مما ساهم فى زيادة عزلتها من قبل الدول الأفريقية،[4] فقد شهدت هذه الفترة ظهور تجمعات لدول العالم الثالث تعبر عن مستوى أو آخر من التضامن مثل منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ومجموعة الـ 77، كما أن إسرائيل جوبهة بسلاح البترول العربي ودعم كثير

[1] Decalo,op-cit, p 71.

[2] محمد النحال، المرجع نفسه، ص 11.

[3] Peter Schwab, ibid, 127.

[4] خليل ابراهيم الطيار، المرجع السابق، ص 170.

من دول العالم الثالث للموقف العربي، ففي عام 1973م أصبح الرئيس الجزائري هواري بومدين رئيساً لحركة عدم الانحياز، وأثناء مؤتمر الحركة في الجزائر في العام نفسه اتخذ المؤتمرون قرارات تؤيد كلاً من مصر وسوريا والأردن في استعادة أراضيها المحتلة، كما تدعو إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. وكانت كل من كوبا وزائير وتوجو من أوائل الدول التي تستجيب لدعوة المقاطعة تلك، إضافة لما سبق فقد نجحت الحملة العربية الرامية إلى عزل إسرائيل ووصفها بالعنصرية؛ حيث تمت مساواتها بالنظام العنصري في جنوب إفريقيا، واستفادت الحملة العربية من المواقف والسياسات الإسرائيلية في إفريقيا مثل:

- الدعم الإسرائيلي للحركات الانفصالية الإفريقية على شاكلة بيافرا في نيجيريا وجنوب السودان.
- دعم وتأييد نظام التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا.[1]

لقد كانت إسرائيل فى فترة المقاطعة تعتمد بصورة أساسية فى الحصول على المعلومات عن القارة الأفريقية وفى تحقيق بعض مصالحها وإعادة بعض إتصالتها مع بعض الأنظمة الإفريقية عبر شبكة من الجواسيس والعملاء وبعض الموظفين الإسرائيلين الذين يعملون فى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بالإضافة لإستخدام الدبلوماسيين الأمريكيين العاملين فى القارة الإفريقية والذين تربطهم صلة الدم بإسرائيل، وبنهاية عقد السبعينيات وأوائل الثمانينيات كثفت إسرائيل جهودها من أجل إعادة علاقاتها الدبلوماسية بإفريقيا.

- العلاقات الإفريقية الإسرائيلية فى الفترة 1983 إلى 1993 (العودة الثانية): تعتبر الفترة من عام 1982م الى 1993م هى فترة إهتمام الإستراتيجية الإسرائيلية من أجل القيام بحملة واسعة من أجل تحقيق إختراق دبلوماسى فى أفريقيا حيث إستغلت إسرائيل العديد من الفرص بغرض الرجوع مرة أخرى لتحقيق مصالحها فى القارة الأفريقية، منها تراجع العلاقات بين العرب وأفريقياوالأوضاع الإقتصادية السيئة التى مرت بها القارة الأفريقية فى ذلك الوقت،[2] ولكن توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية فى عام 1979.(إتفاقية كام ديفيد) كانت محور الإرتكاز الذى إستندت عليه إسرائيل فى سعيها لإستعادة وجودها فى القارة الأفريقية حيث روجت حينها عبر دبلوماسيتها أنها وقعت إتفاق سلام مع مصر وبالتالى زال السبب الرئيسى لقطع الدول الأفريقية لعلاقاتها مع إسرائيل فى عام 1973م، وقاد هذه الحملة فى بواكيرها "ديفد كيماشى" وزير الخارجية فى ذلك الوقت ومعه "آشى بريمور" مسؤل قسم أفريقيا فى ذلك الوقت أيضا. تلتها زيارات مكثفة من قبل القادة الإسرائيليين أمثال "إسحق شامير"وزير الخارجية و"إيرل شارون" وزير الدفاع فى ذلك الوقت لبدء مرحلة جديدة من الإختراق الإسرائيلى للقارة الأفريقية يساعدهم فى ذلك رجال الأعمال الإسرائيليين الذين أسسوا علاقات إقتصادية قوية فى مختلف العواصم الأفريقية وأقاموا روابط مع الطبقات الحاكمة هنالك، في 1982 اعلان رئيس زائير أعادة علاقاته مع إسرائيل،

[1] احمد منصور، المرجع السابق، ص 81.

[2] Peter Schwab, ibid, 129

وكذا كل من ليبريان الكاميرون وساحل العاج، في 1990 عودة العلاقات مع الكثير من الدول الأفريقيا كما وقد شهدت هذه المرحلة إعادة تأسيس العلاقات بين إسرائيل وإفريقيا مرة أخرى ولا سيما خلال عامي 1991، 1992م؛ وربما يعزى ذلك إلى:

- التغيرات في النظام الدولي وانعكاساته الإقليمية.
- سقوط النظم الشعبوية والماركسية اللينينية في إفريقيا.
- الدخول في العملية التفاوضية بين العرب وإسرائيل منذ مؤتمر مدريد.[1]

- العلاقات الإفريقية الإسرائيلية فى الفترة 1993 م الى 2009 م (سياسات التطبيع): كما سجلت الفترة من 1993 إلى العام 2009 م مرحلة الرجوع شبه الكامل للعلاقات الدبلوماسية بين أفريقيا وإسرائيل، حيث أقامت إسرائيل بعثات دبلوماسية فى أحد عشر قطراً أفريقياً وهى على التوالى أثيوبيا, أريتريا, كينيا, أنغولا, الكاميرون, نيجيريا وزمبابوى، هذا بجانب موريتانيا. [2] ونجد أن معظم السفراء الإسرائيليين كانوا لديهم مقار لبعثاتهم فى الدول المجاورة ولكن ليس مقيمين بها الشىء الذى سمح بنمو الدبلوماسية الإسرائيلية فى أفريقيا وبالتالى النمو الدبلوماسى الأفريقى فى إسرائيل. ولتحقيق الحضور الإسرائيلى على الساحة الأفريقية والمحافظة عليه تبنت الدولة العبرية فى هذه الفترة إستراتيجية سد الفراغ عن طريق إرسال برلمانيين وأكاديميين الى دول أفريقية مختلفة وذلك لتعويض الحضور الإسرائيلى الرسمى فى الأرض فى المناطق التى لا توجد فيها بعثات رسمية إسرائيلية.[3]

- العلاقات الأفريقية الإسرائيلية فى الفترة ما بعد العام 2009 م: شهدت العلاقات الإسرائيلية الأفريقية فى الفترة ما بعد العام 2009تطورا ملحوظاً منذ بداية عام 2009، ويَرجع المحللون الإستراتيجيون أسباب هذا التطور انطلاقاً من حقيقة أن إسرائيل شريك إستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية القوة المطلقة فى العالم بعد إنهيار الظام السوفيتى، مما وفر لها درجة كبيرة من حرية الحركة في تعاملها مع الدول الأفريقية ضمن إطار يسعى لتصوير تلك العلاقات على أنها جسر للتقارب مع القوة العظمى الوحيدة في العالم،[4] وتقيم إسرائيل حاليا علاقات دبلوماسية مع 46 دولة أفريقية من مجموع دول القارة البالغ عددها 53 دولة، منها 11 دولة بتمثيل مقيم بدرجة سفير وسفارة، و33 بتمثيل غير مقيم، ودولة واحدة بتمثيل على مستوى مكتب رعاية مصالح، ودولة واحدة أيضا بتمثيل على مستوى مكتب اتصال، علما بأن لإسرائيل 72 سفارة و13 قنصلية، واربعة بعثات خاصة على مستوى العالم، وهذا يعني أن البعثات

---

[1]. خالد إسماعيل، "علاقات إسرائيل بالدول النامية لعام 1983م"، **السلسلة الإعلامية** ،رقم 17، ص 17 - 18.

[2] عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج،" إسرائيل وأفريقيا- الجهود الإسرائيلية لإختراق القارة الأفريقية ": التاريخ 25/4/2015 أنظر الرابط الالكتروني: **http://www.online.sd**

[3] المرجع نفسه.

[4] ناعوم غازان،" إسرائيل وأفريقيا", **مجلة دراسات إستراتيجية, مؤسسة الأبحاث العربية**,1981م, ص20.

الدبلوماسية الإسرائيلية في أفريقيا بالمقارنة مع بعثاتها في العالم تشكل 48%، في حين تبلغ نسبة العلاقات الدبلوماسية الأفريقية الإسرائيلية بالمقارنة مع نسبتها بالعالم 80%.[1]

المبحث الثاني: أولوية الإستراتيجية الإسرائيلية في أفريقيا

تعتبر القارة الأفريقية إحدى قارات العالم المهمة التى بها مصالح إقتصادية وإستراتيجية وسياسية تعتبر ذات أهمية مركزية للغرب وأمريكا وكل الدول الصاعدة الأخرى فى العالم،و لذلك إستهدف المخطط الصهيونى الذى تم تكوينه من أجل حماية المصالح الغربية والدفاع عنها القارة الإفريقية لتمهيد الطريق فيما بعد للصهيونية العالمية من تحقيق حلمها التاريخى فى ضم الأراضى من الفرات إلى منابع النيل، ومن ثم نجد أنه من الطبيعى أن تتجه أنظار الحركة الصهيونية إلى أفريقيا لإيجاد موطىء قدم لها فى هذه القارة البكر التى تزخر بالموارد البشوية والطبيعية خطوة بخطوة مع الإستعمار الغربى حفاظاً على مصالحها التى تتشابك تشابكاً عضوياً معه. من خلال هذا المبحث محاولة توثيق لخطورة المشروع الصهيوني،واتّه يتعدى فلسطين ليس الأمن الوقمي للبلدان العربي، وان المشروع غير معنى فقط بإنشاء دولة يهودية في فلسطين، وإنما يعني أيضا بإضعاف العالم العربي وتمزيقه وتجزئته وإبقائه في دائرة التبعية والتخلف.

المطلب الأول: السياسة الإسرائيلية والبحث على الهيمنة.

لقد تغلغل الإسرائيليون في القارة الإفريقية منذ سنوات، في الصحارى الغربية التي تحتلها المغرب، ساعدالإسرائيليون على بناء جدار امني عازل مثل جدار الضفة الغربية، في السودان سلّحت تل أبيب الحركات الانفصالية والمتمردين في جنوب إفريقيا دعمت إسرائيل نظام الفصل العنصري واحتلاله ناميبيا، في 2009 أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية سعي تل أبيب لتجديد تركيزها على إفريقيا.

الرؤية الصهيونية الإسرائيلية للعرب والتّي تأثرت بفلسفات التفوق العرقي، حيث تم تصوير الإنسان اليهودي الأوربي بأنه"متفوق" على العربي"المتخلف"، وأنه متحضر قياسا لالعربي "المتوحش"، حتّى أن هرتزل ذكر أن قيام دولة صهيونية في فلسطين، سشكل عنصرا أساسيا ومهما من عناصر مواجهة الروح الوحشية باشكالها المختلفة السائدة في أسيا ومقاومتها، وتعتمد الاستراتيجية السياسية الإسرائيلية على مؤلفاتها الأدبية الموجدة "التورات المحرف والتلموذ" والتّي تتحدث عن التفوق والتميز اليهودي، وعن احتقار الأخرين، وكيف أن الصهيونية تعد العربي ممثلا للأغيار(الجوييم أو غير اليهود)الذّين وصفو العرب بأنهم ذئاب متربصون باليهود، معادين أزليين للسامية. [2]

تقوم السياسة الإسرائيلية المبنية على أساس" شد الأطراف ثم بترها" بمعنى مد جسور العلاقة مع الأقليات، ثم خارج النطاق الوكني، ثم تشجيعها على الأنفصال. من اهم هذه الدراسة التّي قدمها "عوديد

[1] خالد اسماعيل، المرجع نفسه، ص 20.

[2] Samuel Decalo, op-cit, p 96

ينون" وقدمها لوزارتي الخرجية والدفاع الاسرائيليتين، وونسرت في فبراير 1986، ويرى ينون أن اتفاقية كامب ديفيد مع مصر كان "خطيئة ارتكبتها إسرائيل" وذكر أن إصلاح ما تسبب بيه الأتفاق من ضرر لإسرائيل يأتي خلال سعي الحديث لتجزءة الوكن العربي، وبهذا يأخذ اليهود حقهم على الارض الافريقيا كما يزعمون.[1]

محددات السياسة الإسرائيلية في إفريقيا:

1-الصراع العربي الإسرائيلي: حقيق على أي دارس لتطور العلاقات الإسرائيلية الإفريقية أن يعترف بأهمية ومحورية الصراع العربي الإسرائيلي في تحديد مسار هذه العلاقات؛ وذلك من مناحٍ مختلفة:

- أولاً: انعكاسات الحرب الباردة على كل من النظامين الإقليميين العربي والإفريقي بدرجة أدت إلى استفادة إسرائيل بدرجة أكبر من غيرها من الأطراف الإقليمية،
- ثانياً: إدراك (إسرائيل) المتزايد بأهمية أفريقيا بحسبانها ساحة من ساحات إدارة الصراع العربي الإسرائيلي؛ حيثاعترفت منذ البداية بثقل الصوت الإفريقي في الأمم المتحدة والذي برز واضحاً في مناسبتين:
  أ. الأولى: هي قرار الأمم المتحدة الذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية عام 1975م.
  ب. والثانية: هي عندما تم إلغاء القرار نفسه عام 1991م في سابقة غير متكررة عبر تاريخ المنظمة الدولية.[2]
- ثالثاً: أن حركة المد والجزر في العلاقات الإسرائيلية الإفريقية ارتبطت بتطور الصراع العربي الإسرائيلي؛ فالمقاطعة الدبلوماسية الإفريقية لإسرائيل في السبعينيات ومعظم سنوات الثمانينيات، ثم العودة الكاسحة لهذه العلاقات منذ بداية التسعينيات ارتبطت بحدثين هامين في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي: أولهما: هو حرب أكتوبر 1973م، والثاني: هو انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام 1991م.
- رابعاً: أن حالة الضعف الاستراتيجي للقارة الإفريقية من حيث عدم وجود نظام قوي للأمن قد نظر إليها من جانب طرفي الصراع في الشرق الأوسط على أن إفريقيا ساحة للاستقطاب وتحقيق مكاسب على حساب الطرف الآخر.[3]

ومن الجلي أن نشير هنا إلى أن إسرائيل نظرت ومنذ البداية، وبغض النظر عن أهدافها ومراميها الأيديولوجية والتوراتية والبراجماتية، إلى إفريقيا باعتبارها قادرة على القيام بدور محوري في تسوية محتملة للصراع العربي الإسرائيلي؛ وذلك استناداً إلى عدد من الحقائق (وفقاً للرؤية الإسرائيلية) لعل من أبرزها:

---

[1] Decalo, **Israel and Africa: forty years,1956-1996, (**Gainesville and London**:** Florida academy press,1998), p37

[2] دافيد كوهين، المرجع السابق، ص 80.

[3] المرجع نفسه، ص 89

- أولاً : الصداقة المتبادلة بينها وبين كل من العرب والإسرائيليين.
- وثانياً : تحررها من الأبعاد النفسية والأخلاقية الخاصة بطبيعة الصراع في الشرق الأوسط؛ وبالفعل طرحت عدة مقترحات إفريقية للوساطة بين العرب وإسرائيل، وكان من بينها مبادرة الرئيس كوامي نكروما غير أنها باءت جميعاً بالإخفاق.[1]

على أن حرب 1967م مثلت تطوراً مهماً في تاريخ التنافس الإسرائيلي العربي في إفريقيا؛ حيث نظر الأفارقة إلى إسرائيل باعتبارها قوة احتلال تحتل أراضي دولة إفريقية. صحيح أن موقف منظمة الوحدة الإفريقية لم يكن حاسماً بدرجة كافية، ولكنه أكد على تأييد قرار الأمم المتحدة 242 القاضي بعدم شرعية احتلال إسرائيل للأراضي العربية. وكانت غينيا بقيادة الرئيس أحمد سيكوتوري هي الدولة الإفريقية الوحيدة التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بعد عدوان 1967م مباشرة؛ بيد أنه مع تصاعد الدعم العربي لحركات التحرر الوطني في الجنوب الإفريقي، وخيبة أمل القادة الأفارقة من الدول الغربية لعدم مساعدتها في تنفيذ الخطة الإفريقية الرامية إلى عزل جنوب إفريقيا والبرتغال وروديسيا فإن الانتقاد الإفريقي للعدوان الإسرائيلي ازدادت حدته حتى وصل الأمر قبل نشوب حرب أكتوبر 1973م إلى قطع العلاقات الدبلوماسية، ففي عام 1972م قامت أوغندا بقطع علاقاتها مع إسرائيل، ثم تبعتها سبع دول أخرى هي: تشاد، ومالي، والنيجر، والكونغو برازافيل، وبوروندي، وزائير، وتوجو. [2]

وإذا كانت حروب الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل قد أحدثت مزيداً من التعقيدات في مركب العلاقات الإسرائيلية الإفريقية فكذلك فعلت مبادرات التسوية السلمية في المنطقة. ففي أعقاب قيام الرئيس المصري أنور السادات بزيارة القدس عام 1977م وتوقيعه على اتفاقات كامب ديفيد عام 1979م بذلت محاولات عربية دؤوبة لعزل مصر إفريقياً بيد أنها لم تنجح مطلقاً . ففي القمة الإفريقية التي عقدت في ليبيريا عام 1979م قامت ست دول عربية أعضاء في المنظمة من بينها المغرب، والجزائر، وليبيا بمقاطعة القمة احتجاجاً على وجود السادات. وقد عملت إسوائيل حثيثاً على إعادة روابطها الإفريقية، وهو ما اتضح جلياً في عودة علاقاتها مع زائير (الكونغو الديموقراطية) في 1982/5/14م؛ لأن الأساس الذي بمقتضاه اتخذت الدول الإفريقية قرار المقاطعة لإسرائيل قد انهار بعد تبادل السفراء بين كل من القاهرة وتل أبيب.

أياً كان الأمر فإن الإدراك الإفريقي لإسرائيل باعتبارها دولة صغيرة محدودة الموارد محاطة بأعداء من كل جانب؛ ومع ذلك استطاعت بناء نموذج تنموي يمكن أن يحتذى قد تغير بعد احتلالها الأراضي

[1] . Samue Decalo , op-cit, p 96

[2] Abel Jacob, “Israel's Military Aid to Africa, 1960-1966,” ***Journal of Modern African Studies****, (August 1971), p.. 165*

العربية أثناء عدوان 1967م؛ بيد أن هذا الإدراك قد تغير مرة أخرى مع بدء مسيرة التسوية السلمية، وكان ذلك مرة أخرى لصالح إسرائيل. [1]

2-المكانة الإفريقية في المنظومة الدولية: على الرغم من أن إفريقيا كانت قارة مجهولة بالنسبة للعاملين في وزارة الخارجية الإسرائيلية في أعوام الخمسينيات إلا أنها لم تكن كذلك على مستوى التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي؛ وذلك مقارنة بقارات العالم الأخرى. فأمريكا اللاتينية مثلت دائرة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن إسرائيل وجدت دعماً ومساعدة من القوى الغربية الرئيسية في أوروبا. وهنا كان عليها في سعيها للبحث عن الشرعية الدولية أن توجه أنظارها إلى آسيا وإفريقيا. أما بالنسبة لآسيا فقد كانت أشبه بالقارة "المغلقة" أمامها لعدة عوامل من بينها:

- وجود دول كبرى قطعت شوطاً كبيراً في ميدان التنمية الاقتصادية.
- وجود دول وجاليات إسلامية كبيرة وهو ما يجعلها أقرب لتأييد الموقف العربي.
- تضاؤل فرص تسويق النموذج الإسرائيلي في التنمية في ظل وجود دول مثل الصين واليابان والهند. [2]

وعليه فقد كانت إفريقيا التي تؤهلها مكانتها الجيو استراتيجية فضلاً عن وجود عدد كبير من الدول بها التي تتطلع للحصول على مساعدات تنموية وتقنية من الخارج الخيار المناسب أمام صانع القرار الإسرائيلي. هذا بالاضافة إلى قدرة الدول الإفريقية العددية في المحافل والمؤسسات الدولية والتي تكمن أهميتها في سياق الوعي بحقيقة الصراع العربي الإسرائيلي، وإمكانية الاستفادة من الدور الإفريقي في هذا المجال. وليس أدل على هذه الأهمية من أنه عندما اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في منتصف يونيو 1967م في جلسة خاصة بناء على طلب الاتحاد السوفييتي تأثر الموقف الإفريقي بدور الأطراف الخارجية، ولا سيما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي؛ حيث حاول كل منهما ممارسة الضغوط لصالح القرار الذي يتبناه. فقد طرح مشروع قرار باسم مجموعة عدم الانحياز قدمته يوغوسلافيا، ونظر إليه على أنه موالٍ للعرب، كما طرح مشروع قرار آخر باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ونظر إليه باعتباره موالياً لإسرائيل. [3]

وبتحليل السلوك التصويتي للمجموعة الإفريقية نجد أن الدول التي ساندت الموقف الإسرائيلي سواء بشكل حاسم أو غير حاسم تصل إلى عشرين دولة، بيد أن هذا التوجه تغير تماماً عند مناقشة قرار الأمم المتحدة الذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية؛ حيث صوَّت لصالح القرار عشرون دولة إفريقية من غير الأعضاء فى جامعة الدول العربية (بإستثناء الصومال وموريتانيا)، كما عارض القرار

[1] محمد بشير عمر، المرجع السابق، ص 92.
[2] حلمي عبد الكريم الزغبي، المرجع السابق، ص 52.
[3] محمد بشير عمر، المرجع نفسه، ص 95.

خمس دول فقط؛ بينما امتنع عن التصويت إثنتا عشرة دولة. وليس بخاف أن هذين المثالين يعكسان بجلاء الدور الإفريقي في الأمم المتحدة وهو ما ظهر مرة أخرى عند إلغاء هذا القرار عام 1991م. [1]

3-الجاليات اليهودية في إفريقيا: من المعلوم أن إفريقيا تحتضن بين ظهرانيها جاليات يهودية متفاوتة الأحجام ومتباينة القوة والتأثير، ففي شمال إفريقيا جماعات من اليهود السيفارديم الذين قدموا بالأساس من أسبانيا والبرتغال خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر. أضف إلى ذلك فقد قدمت إلى إفريقيا جماعات من اليهود الإشكيناز من شمال وشرق أوروبا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. وإذا كان حجم هذه الجاليات، خارج جمهورية جنوب إفريقيا، هو جد متواضع إلا أن وضعها الاقتصادي في بعض دول إفريقيا جنوب الصحراء مثل كينيا يتسم بالقوة والتأثير، [2] ويمكن القول إن يهود الفلاشا الإثيوبيين يمثلون واحدة من أفقر الجاليات اليهودية في العالم على الرغم من اعتقادهم الراسخ بأنهم يمثلون القبيلة المفقودة في التاريخ الإسرائيلي.وقد تم نقل معظم الفلاشا إلى إسرائيل جواً عبر السودان فيما عرف باسم «العملية موسى» التي بدأت في عام 1983م ووصلت إلى ذروتها خلال الفترة من نوفمبر 1984م وفي مارس 1985م. [3]

وبالمقابل فإن الجالية اليهودية في جنوب إفريقيا تعد واحدة من أغنى الجاليات اليهودية في العالم. وطبقاً لأحد التقديرات فإن مساهمة يهود جنوب إفريقيا في خزانة الدولة العبرية تأتي في المرتبة الثانية بعد مساهمة يهود الولايات المتحدة. بيد أنه إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم كل من الجاليتين فإننا نلاحظ أن تبرعات يهود جنوب إفريقيا بالنسبة إلى كل شخص تفوق في بعض السنوات تبرعات اليهود الأمريكيين. ولعل القضية المثيرة للاهتمام عند دراسة أوضاع الجالية اليهودية السوداء في إسرائيل تتصل بمفهوم الهوية اليهودية السوداء، ونظرهم إلى إسرائيل باعتبارها جزءاً من التراب الإفريقي؛ إذ كان يقطنها في الأصل شعوب إفريقية داكنة البشرة.[4]

المطلب الثاني: الأهداف الإسرائيلية في إفريقيا

لإسرائيل هدفان في إفريقيا:

- الأول: فرض خطة ينون بما يتناسب مع مصالحها الخاصة
- الثاني: مساعدة واشنطن لتبسط سيطرتها على إفريقيا.

وفي هذا الشأن دفع الإسرائيليون في اتجاه إقامة افريكوم (القيادة المركزية الأمريكية في إفريقيا) . ويمكن اعتبار معهد الدراسات الإستراتيجية والسياسية المتقدمة IASPS وهو مؤسسة فكرية إسرائيلية، مثالاً واحداً على ذلك. أسندت واشنطن مهامها الاستخبارية في إفريقيا إلى تل أبيب التي تنهمك بذلك

[1] المرجع السابق.ص 100.

[2] Peter Schwab,op- cit, p 189.

[3] Mahdi daruis nazemroaya," **Israel and Libya: Preparing Africa for the "Clash of Civilizations",** Introduction by Cynthia McKinney,journal nasionale.2002, p 12.

[4] احمد سعيد نوفل، **دور اسرائيل في تفتيت الوطن العربي**،(مركز الزيتونة للدرايات والاستشرافات، 2008)، ص 156.

باعتبارها طرفا في حرب أوسع ليس فقط (داخل) إفريقيا وإنما)على إفريقيا، في هذه الحرب تعمل تل أبيب جنبا إلى جنب واشنطن والاتحاد الأوربي ضد الصين وحلفائها بضمنهم إيران. وعلى الطرف الآخر، تعمل طهران إلى جانب بكين بنفس طريقة تل أبيب وواشنطن . بحيث تساعد إيران الصينيين في إفريقيا من خلال العلاقات والروابط الإيرانية ومنها ارتباط طهران بمصالح الشركات اللبنانية والسورية في إفريقيا، وهكذا ضمن تنافس أوسع بين واشنطن وبكين، هناك تنافس إسرائيلي- إيراني داخل إفريقيا .وقد أصبحت السودان ثالث اكبر منتج سلاح في إفريقيا نتيجة للدعم الإيراني في تصنيع السلاح **وفي** هذه الأثناء، في حين توفر إيران المساعدة العسكرية للخرطوم والتي تتضمن العديد من اتفاقيات التعاون الأمني، تتخذ إسرائيل مواقف ضد السودانيين.

إسرائيل وليبيا: اُعتبرت ليبيا (مُفسدة) حيث قللت من شأن مصالح القوى الاستعمارية السابقة في إفريقيا ،وبهذا الشأن قامت ليبيا بتنفيذ عدة خطط تنمية صناعية افريقية شاملة من اجل تطويرها ودمجها في وحدة سياسية. وقد تعارضت هذه المبادرات مع مصالح القوى الخارجية المتنافسة مع بعضها في إفريقيا، وبشكل خاص واشنطن ودول الاتحاد الأوروبي الكبيرة.[1] وفي هذا الشأن كان يجب إعاقة ليبيا وتحييدها كجهة داعمة لتقدم الدول الإفريقية ووحدتها. وهنا كان دور إسرائيل واللوبي الإسرائيلي مهما في فتح الباب للتدخل العسكري للناتو في ليبيا. وطبقا لمصادر إسرائيلية ، كانت مراقبة الأمم المتحدة UN Watchهي الجهة التي نسَّقت الأحداث في جنيف لإخراج ليبيا من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، والطلب من مجلس الأمن للتدخل[2].

ترتبط مراقبة الأمم المتحدة رسميا مع اللجنة اليهودية الأمريكية AJC والتي لها اكبر الأثر في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية وهي جزء من اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة .أما الاتحاد العالمي لحقوق الإنسان FIDHالذي ساعد في إطلاق مزاعم غير مؤكدة من قتل القذافي لستة آلاف من شعبه، فهو يرتبط أيضا باللوبي الإسرائيلي في فرنسا[3].

وكانت تل أبيب في تواصل مستمر مع كل من المجلس الانتقالي والحكومة الليبية في طرابلس. وكان عناصر الموساد في طرابلس أيضا، احدهم كان مدير محطة سابق. وفي نفس الوقت كان أعضاء فرنسيون من اللوبي الإسرائيلي يزورون بنغازي وللمفارقة، كان المجلس الانتقالي يتهم العقيد القذافي بأنه يعمل مع إسرائيل، في الوقت الذي كان المجلس يتعهد أمام موفد ساركوزي الخاص برنار هنري ليفي بالاعتراف بإسرائيل، من اجل أن ينقل ليفي هذه الرسالة إلى القادة الإسرائيليين. [4]

نمط مشابه لروابط إسرائيل بالمجلس الانتقالي، جرى في جنوب السودان في المراحل الأولى حيث كانت إسرائيل تقدم السلاح. ورغم موقف المجلس الانتقالي من إسرائيل، فإن أعضاءه مازالوا يحاولون

---

[2] Mahdi Darius Nazemroaya, ibid. p 16.

[3] Mordechai Kreinin, "**Israel and Africa: The Early Years**," in Curtis and Gitelson, p. 58.

[4] محمد باشير، المرجع السابق، ص 95.

شيطنة القذافي بالزعم انه "يهودي" في السر، وهذا يجانب الصواب وفي نفس الوقت، يعكس حالة من العنصرية، لأن هذه الاتهامات كان المقصود بها اغتيال شخصية القذافي باعتبار أن "اليهودي" كلمة مشينة. في الواقع إن إسرائيل والناتو في خندق واحد، إسرائيل هي عضو في الناتو "بالامرالواقع". وحقيقة أن القذافي كان يتقرب من إسرائيل، في حين يعمل المجلس الانتقالي مع الناتو، يعني أن الناتو وإسرائيل يحركان طرفين أحمقين ضد بعضهما البعض[1].

- **تهيئة رقعة الشطرنج لصدام الحضارات:** في هذه النقطة ينبغي أن نجمع كل القطع ونضع النقاط على كل الحروب، رقعة الشطرنج تهيأ لصدام الحضارات وكل قطع الشطرنج توضع في اماكنها. العالم العربي يحاصر ويعزل وترسم خطوط تقسيم حادة في دوله. بموجب هذه الخطة، لن يكون هناك انتقال واندماج بين المجتمعات والدول. وهذا هو السبب في استهداف المسيحيين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كما يحدث مع الأقباط في مصر حاليا. وهذا هو السبب أن العرب السود والبربر السود والسكان الليبيون السود يتعرضون لمذبحة في شمال إفريقيا.[2] مايجري تحضيره هو خلق منطقة (شرق أوسط مسلم) (ماعدا إسرائيل) ستكون في حالة صراع بسبب التقاتل السني الشيعي .وسيناريو مشابه يتم التحضير له لمنطقة (شمال إفريقيا غير سوداء) ستتميز بالحروب بين العرب والبربر. وفي نفس الوقت وحسب نموذج (صدام الحضارات) سيكون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في صراع مع ما يسمى (الغرب) و (إفريقيا السوداء).[3]

هذا هو سبب تصريحات نيكولا ساركوزي في فرنسا وديفد كاميرون في بريطانيا عند بداية الصراع في ليبيا بأن التعددية الثقافية ماتت في مجتمعاتهما الأوروبية الغربية.

إن التعددية الثقافية تهدد شرعية أجندة حرب الناتو .كما أنها تشكل عائقا لتنفيذ صدام الحضارات الذي يعتبر حجر الزاوية في السياسة الخارجية الأمريكية.

وحول هذا الشأن يوضح زبغنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأميركي الأسبق سبب كون التعددية الثقافية خطرا على واشنطن وحلفائها بقوله "كلما زاد تحول أمريكا إلى مجتمع متعدد الثقافات، ستجد صعوبة في تشكيل رأي عام موحد على قضايا السياسة الخارجية، مثلا الحرب مع العالم العربي أوالصين أو إيران أو روسيا والاتحاد السوفيتي السابق، ماعدا في ظروف وجود خطر خارجي مباشر وهائل. ومثل هذا الإجماع حدث خلال الحرب العالمية الثانية وحتى أثناء الحرب الباردة (والان بسبب الحرب الكونية على الإرهاب).[4]

---

[1] المرجع نفسه .

[2] Mordechai Kreinin, ibid, p 59.

[3] حسين العاصمي، المرجع السابق، ص 14.

[4] احمد سعيد نوفل، المرجع السابق، ص 99.

والجملة التالية لبريجنسكي هي التي توضح سبب رفض الشعوب أو تأييدها للحروب "الإجماع كان متجذرا، على أية حال، ليس فقط في القيم الديموقراطية المشتركة التي أحس الرأي العام أنها تتعرض للتهديد ولكن أيضا في التقارب الثقافي والعرقي للأوروبيين الذين شعروا أنهم ضحايا دكتاتوريات معادية".وبقوله"واكرر ثانية" ، من اجل منع هذا التقارب العرقي والثقافي بين الشرق الأوسط، شمال إفريقيا وما يسمى (العالم الغربي) و(إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، يستهدف المسيحيون والناس السود في هذه المنطقة[1].

- العرقية والإيديولوجية: تبرير "الحروب العادلة" المعاصرة: في الماضي كانت القوى الاستعمارية لأوروبا الغربية تلقن شعوبها، بهدف الحصول على الدعم للغزو الاستعماري. كان هذا يأخذ شكل نشر المسيحية وترويج القيم المسيحية بدعم من التجار المسلحين والجيوش الاستعمارية. في نفس الوقت كانت تنشر الإيديولوجيات العنصرية، حيث كانت تصور شعوب الأراضي المحتلة على أنهم اقل شأنا من البشر .وكان الخطاب الدعائي يدور حول "مسؤولية الرجل الأبيض" للقيام بحملة تمدين (الشعوب غير المتحضرة في العالم) وكان هذا الإطار الإيديولوجي يستخدم لتصوير الاستعمار على انه (قضية عادلة) وشرعية طالما أنها تهدف إلى تمدين الشعوب البدائية[2].

اليوم لم تتغير الخطط الامبريالية للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، ماتغير هو الحجة والتبرير لشن حروب استعمارية جديدة وغزو البلاد. خلال الفترة الكولونيالية كان الخطاب والتبريرات لشن الحرب يقبلها الرأي العام في بلاد المستعمرين مثل بريطانيا وفرنسا. اليوم تشن (الحروب العادلة) (والقضايا العادلة) تحت رايات حقوق المرأة وحقوق الإنسان والتدخلات الإنسانية والديمقراطية.[3]

المطلب الثالث: استراتيجية ينون وتهديد الأمن الإفريقي

خطة ينون هي استمرار للإستراتيجية البريطانية في الشرق الأوسط وهي خطة إستراتيجية إسرائيلية لضمان تفوق إسرائيلي .وتتلخص في أن على إسرائيل إعادة تشكيل محيطها الجيوبوليتيكي من خلال بلقنة الدول الشرق أوسطية والعربية إلى دول اصغر واضعف.

وكان المخططون الإسرائيليون يرون في العراق التحدي الاستراتيجي الأكبر بين الدول العربية . ولهذا السبب اختير العراق كمحور لبلقنة الشرق الأوسط والعالم العربي. وحسب مفاهيم خطة ينون، دعا المخططون الإسرائيليون إلى تقسيم العراق إلى دولة كردية ودولتين عربيتين، واحدة للمسلمين الشيعة والأخرى للمسلمين السنة. وكانت أول الخطوات باتجاه ترسيخ ذلك هي الحرب بين العراق وإيران التي ناقشتها خطة ينون[4].

---

[1] المكان نفسه.

[2] Mahdi Darius Nazemroaya, ibid, p 12.

[3] دافيد كوهين، المرجع السابق، ص 65..

[4] Mordechai Kreinin, ***Israel and Africa***, (NY: Praeger, 1964), p. 5

نشرت صحيفة *Atlantic* في 2008 وصحيفة القوات المسلحة للجيش الأمريكي في 2006، الخارطتان التاليتان اللتين وزعتا بشكل واسع وهما ترتبطان بخطة ينون.

فإلى جانب عراق مقسم والذي تدعو إليه خطة نائب الرئيس الأميركي جوزيف بايدن، أيضا، فإن خطة ينون تدعو إلى تقسيم لبنان ومصر وسوريا . وعلى نفس الخطوط، يتم تقسيم إيران وتركيا والصومال وباكستان. وتدعو خطة ينون أيضا للتفكيك في شمال إفريقيا وتتنبأ بأن يبدأ ذلك من مصر ثم السودان وليبيا وبقية المنطقة.

محو المجتمعات المسيحية من الشرق الأوسط: ليس صدفة أن تتم مهاجمة المسيحيين المصريين في نفس وقت الاستفتاء حول جنوب السودان وقبل أزمة ليبيا .وليس صدفة ان يُجبر المسيحيون العراقيون وهم من أقدم المجتمعات المسيحية في العالم على الهجرة، تاركين ارض أجدادهم في العراق .ويترافق مع خروج المسيحيين العراقيين الذي حدث تحت أنظار وصمت القوات العسكرية الأمريكية والبريطانية، تطهير بغداد طائفيا حيث اُجبر الشيعة والسنة بالعنف وفرق الموت لتشكيل جيوب طائفية. كل هذا يرتبط بخطة ينون وإعادة تشكيل المنطقة كجزء من هدف أوسع[1].

في إيران، حاول الإسرائيليون بدون جدوى تهجير المجتمع اليهودي الإيراني. وهو ثاني اكبر تجمع يهودي في الشرق الأوسط وأقدم مجتمع يهودي متماسك في العالم. حيث ينظر اليهود الإيرانيون إلى أنفسهم باعتبارهم إيرانيين مرتبطين بالوطن مثلهم مثل الإيرانيين المسلمين والمسيحيين، ويستخفون بمفهوم ضرورة الهجرة إلى إسرائيل لأنهم يهود[2].

في لبنان، حاولت إسرائيل إثارة التوترات الطائفية بين مختلف الطوائف المسيحية والمسلمة والدرزية، **لبنان هو منصة قفز إلى سوريا** وتقسيم لبنان إلى عدة دول يمهد لبلقنة سوريا إلى دول عربية طائفية اصغر. أهداف خطة ينون هي تقسيم لبنان وسوريا إلى عدة دول على أساس ديني وطائفي للسنة والشيعة والمسيحيين والدروز. أيضا ربما يكون هناك مسعى لتهجير المسيحيين من سوريا أيضا[3].

وقد عبَّر رئيس كنيسة أنطاكية المارونية السريانية الكاثوليكية، وهي اكبر الكنائس الكاثوليكية الشرقية،عن مخاوفه من عمليات تطهير المسيحيين العرب في الشرق. ويخشى البطريرك مار بشارة بطرس الراعي والكثير من القادة المسيحيين في لبنان وسوريا من هيمنة الإخوان المسلمين على سوريا.

ومثل العراق، هناك جماعات غامضة تهاجم المجتمع المسيحي في سوريا. وقد عبر أيضا قادة الكنيسة الأرثوذوكسية الشرقية بضمنهم البطريرك الأرثوذوكسي الشرقي في القدس، عن مخاوفهم العميقة. والى جانب العرب المسيحيين ، فإن القلق ينتاب المجتمعات الآشورية والارمنية وهم مسيحيون طبعا.

---

[1] . Michael A. Ledeen, "**The Israeli Connection**," in Michael Samuels *et al,* eds., *The Washington Review,* (May 1978).p 252.

[3] Mordechai Kreinin, ibid, p 7.

" البطريرك الراعي" كان مؤخرا في باريس وقابل الرئيس نيكولا ساركوزي . ويقال انه كانت هناك خلافات بين البطريرك الماروني وساركوزي حول سوريا، مما دفع ساركوزي للقول أن النظام السوري سوف ينهار. وكان موقف البطريرك الراعي انه ينبغي ترك سوريا لتقوم بالإصلاحات. وقال أيضا لساركوزي انه إذا أرادت فرنسا نزع سلاح حزب الله ، فينبغي عليها في نفس الوقت التعامل مع خطر إسرائيل. وبسبب موقفه في فرنسا فقد توجه زعماء روحيون مسيحيون ومسلمون في سوريا إلى لبنان لتقديم الشكر له[1].

وفي المقابل تعرض لانتقادات من تحالف 14 آذار الذي يقوده الحريري بسبب موقفه من حزب الله ورفضه دعم الإطاحة بالنظام السوري. وينوي الحريري أن يعقد مؤتمرا لشخصيات مسيحية لإعلان رفض موقف البطريرك الراعي والكنيسة المارونية. وقد بدأ حزب التحرير الذي يعمل في لبنان وسوريا بانتقاده أيضا. كما ألغى مسؤولون أمريكيون كبار لقاءاتهم المقررة مع البطريرك الماروني إشارة إلى انزعاجهم من مواقفه من حزب الله وسوريا[2].

ويعمل تحالف 14 آذار في لبنان والذي كان دائما أقلية شعبية (حتى حين كان أغلبية برلمانية) يدا بيد مع الولايات المتحدة وإسرائيل والسعودية والأردن ومجاميع تستخدم السلاح والإرهاب في سوريا.

وينسق الإخوان المسلمون وما يسمى الجماعات السلفية ويجرون محادثات سرية مع الحريري والأحزاب السياسية المسيحية في تحالف 14 آذار. وهذا هو سبب انقلاب الحريري وحلفائه على الكاردينال الراعي. كما أن الحريري وتحالف 14 آذار هم الذين جاءوا بجماعة (فتح الإسلام) إلى لبنان وساعدوا بعض أعضائه للهرب إلى سوريا للقتال هناك[3].

هناك خطة لتهجير المسيحيين من الشرق الأوسط تقوم بها واشنطن وتل أبيب وبروكسل .ويقال الآن أن الرئيس نيكولا ساركوزي أبلغ البطريرك الراعي في باريس بإمكانية إعادة توطين مسيحيي الشرق، في الاتحاد الأوربي. وهذا ليس عرضا كريما، بل هو صفعة على الوجه تسددها نفس القوى التي خلقت، عمدا، الظروف لمحو المجتمعات المسيحية العريقة في الشرق الأوسط. ويبدو أن الهدف هو إعادة توطين المسيحيين خارج المنطقة لصف الشعوب العربية على خطوط شعوب مسلمة حصريا. وهذا يتطابق مع خطة ينون. [4]

إعادة تقسيم إفريقيا حسب خطة **ينون** في نفس إطار التقسيم الطائفي للشرق الأوسط، رسم الإسرائيليون خططا لإعادة تشكيل إفريقيا. وتسعى خطة ينون إلى تقسيم إفريقيا على ثلاثة أسس:

أ. الاثنيات اللغوية.

ب. لون البشرة.

---

[1] Michael A. Ledeen, op-cit, p 253

[2] السيد ولد اباه، المرجع السابق، ص 23.

[3] محمد بشير، المرجع السابق، ص 8.

[4] محمد النحال، المرجع السابق، ص 12.

ج. الدين.

تسعى الخطة لرسم حدود في إفريقيا بين ما يسمى (إفريقيا السوداء) وشمال إفريقيا (غير الأسود) وهذا جزء من خطة لخلق هوة في إفريقيا بين ما يفترض أنهم (عرب) وما يسمون (السود) في محاولة لمنع اندماج الهوية العربية والإفريقية.

وهذا الهدف هو وراء ترويج وتشجيع التعريف الغريب)جنوب السودان الإفريقية) و(شمال السودان العربية .(وأيضا هذا هو السبب في استهداف الليبيين من ذوي البشرة السوداء في حملة تطهير (لوني) في ليبيا.

إن مايجري هو فصل الهوية العربية لشمال إفريقيا عن الهوية الإفريقية .وفي نفس الوقت هناك محاولة لمحو السكان (العرب السود) حتى يكون هناك خط واضح بين (إفريقيا السوداء) و(شمال إفريقيا غير الأسود) مما يحولها إلى ميدان معركة بين بقية البربر والعرب (غير السود). في نفس المضمون، تخلق فتن بين المسلمين والمسيحيين في إفريقيا، في أماكن مثل السودان ونيجيريا من اجل خلق المزيد من نقاط الانفصال والتقسيم. والهدف من هذه الانقسامات على أساس اللون والدين والعرق واللغة يقصد منه تفكيك الوحدة الإفريقية. كل هذا جزء من إستراتيجية افريقية أوسع لفصل شمال إفريقيا عن بقية القارة الإفريقية. [1]

المبحث الثالث: رؤية استشرافية للبعد الأمني في أفريقيا

يبدوا واضحا من دراسة ينون، المنشورة عام 1982، أن صاحبها كان يعتقد أن الخطة النّي يقترحها لتفتيت المجتماعات الإفريقية بشكل عامة، والعالم العربي بشكل خاص. قد بدأت ملامحها على بالتقسيم السودان، وأن وضعها موضع تطبيق لن يواجه بتحديات الكبيرة، وربما لا يتغرق وقتا طويلا، وعندها ستكون إسرائيل قد أنجزت ليس فقط حلمها في النيل، وإنما تكون قد أصبحت أيضا في أمان تام أو مطلق.في هذا السياق تبدوا استراتيجية التفتيت النّي طرحها ينون متناسقة كليا مع النهج الذّي تمارسه اسرائيل فعلا في إدارة الصراعاة في الدول الإفريقية. وهو نهج يمكن التدليل على وجوده واستمراره على الصعيدين المفاهيمي والامبريقي، فلدى إسرائيل عقدة أمنية حقيقية مستعصية الحل، لكن من وجهة نظرها فالحل يكمن في سعيها لإضعاف خصومها، وربما سحقهم أن أمكن، لذافالحل الأمثل الذّي تعتقد إسرائيلي أنه يحقق لها الأمن المطلق، هو أن تصبح كل دولة القارة طائفية أو عرقية أو مذهبية أو عنصرية مثلها.

المطلب الأول: مستقبل إسرائيل وتنامي الشعور القومي الإفريقي

لقد جربت إسرائيلي أن تبدأ استراتيجية التفتيت من لبنان، اعتمادا على قواها الذاتيّة وحدها، وفشلت ثم جربت أن تستخدم نفوذ اللوبي اليهودي لاستدراج الولايات المتحدة الأمريكية لاحتلال العراق على أمل

[1] المرجع نفسه، ص 15.

أن ينتهي بتقسيمهان لكن المشروع الأمريكي هناك باء بالفشل أيضا، ومع ظهور الثورات العربية تفتح لها باب الأمل من جديد، خصوصا بعد أن بدأت الفتن الطائفية تستشيرى وتستفحل مع وصول التيارات الإسلامية إلى السلطة في الدول العربي. ليس بالضرور ليس معنى ذلك أن خطة ينون الدّى قدمت هي بالضرورة الخطة التّي تعتمدها إسرائيل ويتعين السير على هدها، فأحد ما يميز السياسات الاسرائيلية هو قدرتها على التأقلم مع المتغيرات الدولية والإقليمية.وهناك قراءات إسرائيلية مختلفة في تنفيذ مخططاتها داخل القارة السمراء.[1]

ونظرا لتداعيات المباشرة وغير مباشرة الثورات العربية على الوضع الإسرائيلي، فقد بدأت دورات السياسية، ومراكز البحث والتفكير في إسرائيل عن ضرورة اعتماد استراتيجيات جديدة في مرحلة ما بعد الثورات العربية، وتنامي الصراعات الاقليمية، ومن أهم هذه الملامح هذه الاستراتيجية.

- الضغط على وشنطن بكافة الطرق لحماية على تغيير سياسة الدعم العسكري الأمريكي لها.
- تغيير النظرية الأمنية والدفاعية لإسرائيل تجاه العلاقات الإفريقية، والبحث في إستراتيجة جديدة على الحدود معها.
- ضرورة التقدم نحو السلام مع العرب والأفارقة، وذلك من خلال التوصيات لاتفاق مناسب.
- الإمتناع عن تنفيذ أي إجراءات قد تتسبب في إفتزاز الشعب الأفريقي، خصوصا ما يتعلق بالقوميات.[2]

من هذا السياق نرصد خطة التحرك الإسرائيلي في هذه المنطقة، في ظل غياب استراتيجية عربية متواجدة في الساحة على الأقل للقيام بمهمة تحجيم الوجود الاسرائيلي واثارة السلبية على مسلمات الأمن القومي الإفريقية بشكل عام والعربي بشكل خاص، وبإمكان جعل هذه القارة مجالا حيويا يتحرك العرب من خلاله لتحقيق مصالحهم في المجالات السياسية، والاقتصادية، فالحاجة إلى أصوات القارة الإفريقية في المحافل الدولية ضرورة ومهم.[3]

إسرائيل كيان أم دولة؟ في أخر المطاف هي دخيل على القارة الإفريقية مرض ينهش في بنيتها، لا شك أن هذا الوجود الإسرائيلي يمثل خطراً يتهد القارة الإفريقية، ويعيق تطوّر علاقات دولها بالأمة العربية والإسلامية، وقد استطاع أن يتغلغل في الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهو ما يجعل نفوذه قوياً في التأثير في الدول الإفريقية, وتوجيه سياساتها إلى ما يخدم مصالح إسرائيل، ويحقق أهدافها الإستراتيجية. ولكن رغم التهديدات الإسرائيلية والضجة التّي تثيرها حول قوتها العسكرية فمازالت اضعف بكثير من الهالة التّي تصنعها لنفسها وتلوحها بالحرب هو محاولة فجة للإرهاب والضغط

[1] أحمد زاكي بدوي، المرجع السابق.ص 56.

[2] Kareinin Mordechai, op- cit, p 120.

[3] Lok- at,p 121.

العسكري على اعصاب الخصومها، ومازال سلاح الوحدة العربي الصلبة إذا اكتملت أقوى من كل هذه الضجة المفتعلة والمطلوب موقف جماعي حاسم من على منبر الجامعة العربية.[1]

من هذا المنطلق يمكن وضع ثلاث سيناريوهات متوقعة الحدوث على الكيان الإسرائيلي.

1- السيناريو الأول ضعف إسرائيل وتراجع وتقدم العرب والمسلمين. تمر إسرئيل اليوم في ازمات داخلية وخارجية، ولما ألت إليه الحالة الأمريكية لإسرائيل في المنطقة، والأحوال مرشحة لمزيد من الأزمات والإخفاقات إسرائيلية، سواء على المستوى السياسي والعسكري، بل إنها تبتعد قليلا عن أهداف الحركة الصهيونية الذّي أوجدتها وسعت إلى فرضها في العالم.

2- السيناريو الثاني: قوة إسرائيل وفرضها على الإقليم مقابل تراجع العرب، نظرا لدعم الذّي تلقاه إسرائيل من أمريكا وكثير من الدول العالم سواء على الصعيد السياسي أو العسكري أو الاقتصادي، ونظرا لضعف الدول الإفريقية في التوحيد حول موقفهم تجاه القضايا الاقليمية، وفرض الرؤى الاسرائيلية، كل هذا يساعد على تحقق هذا السيناريو بأن تقوى وتكون الرائدة في المنطقة .

3- السيناريو الثالث: وجود حراك إقليمي على كافة الأصعدة دون تغيير جوهري في الصراع. من المتحمل أن تبقى الأمور على ما هي عليه جوهريا في الصراع الإقليمي بين الأفارقة والإسرائيليين مع وجود حراك سياسي أو عسكري، فقد تعمل إسرائيل على خلق حرب ضد الدول المعادية لسياستها. [2]

ولكن هذا السيناريو يواجه تحديات كبيرة لما تشهده المنطقة كلها من تحركات وصراعات مرشحة للانفجار في أي لحظة ودون مرور وقت طويل عليه.

المطلب الثاني: مستقبل الأمن القومي في إفريقيا

من خلال استعراض الأوراق البحثية السابقة إلى استبعاد التوصل إلى سلام إفريقي إسرائيلي. إذ أن الفكر الصهيوني يرفض السلام، ويرتكز إلى مفاهيم ايديولوجية عنصرية توسعية تعتمد على القوة العسكرية في تحقيق الأهداف، والتالي فإن الحركات الإسرائيلية الراهنة ما هي إلا مجرد علاقات عامة لن تقضى إلى تحقيق الأمن المشترك بينها. غير أن ما تريده إسرائيل شيء وما تستطيع فعله شيء أخر، ورغم إيمانها المطلق بأن مشروع إسرائيل لتفتيت المنطقة لن ينجح. مما سبق في الأوراق البحثية من توضيح اهداف ونوايا الكيان الغسرائيلي إتجاه الدول الإفريقية، يمكن أن نرصد بعض السيناريوهات المستقبلية للوضع الأمني في القارة وذلك من خلال مايلي:

- أولا: تنامي دور إسرائيل: وذلك من خلال تزايد دورها إسرائيل الإقليمي والدولي، مفرضا أن سعي إسرائيل للانطلاق نحو موقع قيادة على الميتوى الاقليمي يؤهلها لأن تكون في مصاف الكبار من دول العالم، بتوفير عوامل وجود تأمين اسرائيل كيانا طبيعيا في المنطقة وحليفا للقوة الدولية،معتبرا أن

[1] Bernard Reich, op- cet. P 112.

[2] محمد علي العوني، المرجع السابق، ص 56.

المبادرة الإفريقية و المبادرة العربية للسلام والشراكة الأورومتوسطية ومشروع الشرق الأوسط الكبير والجديد، تشكل مداخل الرئيسية والمتزامنة للبدء في مشروع تطوير دور إسرائيل.[1]

- ثانيا: قيام إفريقيا من نوبة العنصرية، بهذا السعي للتخلص من عقدة القومية وتعدد الهوياتية، والأنقسامات العنصرية- البيض واليود- ستكون لها تأثير إيجابي على بنية الداخلية للقارة، يكون هذا السيناريو من خلال المبادرات العربية والافريقية المتزايدة في إحياء التراث الإفريقيى المشتركن ومحاولة إحياء الروح القومية ما بين الشعوب.[2]

في هذا الصدد يمكن وضع إقتراحات من أجل التصدي للتهديد الإسرائيلي للقارة وهي كما يلي:

- ضرورة بذل جهد خاص لإحتواء النزاعات، على أساس الحفاظ على استقلال وبقاء الدول المستقلة، وبعيدة عن التدخل الخارجي، مع متابعة رؤى وتصورات إسرائيل كقوة إقليمية كبرى، وتمكين من ممارسة دور إقليمي مركزي في القارة.

- ضرورة القيام بتحركات دبلوماسية ودعائية تركز على كشف مخاطر وسلبيات الدبلوماسية الاسرائيلية في افريقيا، بالتركيز على كشف حقائق العلاقة بين إسرائيل وجنوب إفريقيا، وانشطة إسرائيل المشبوهة في الدول الإفريقية في مجال صادرات السلاح، والتورط في حروب وصرعات الداخلية، والخبرات السلبية الناجمة عن العنصرية ضد يهود الفلاشا في إسرائيل، والسلوك العدواني ضد الشعب الفلسطيني،[3] وتقوية العلاقات الثقافية والدينيّة عم المجتمعات الاسلامية في افريقيا دون أن يكون ذلك على حساب العلاقة مع الجماعات الدينيّة والعرقية الأخرى.[4]

ومن منظور الاستراتيجي يمكن القوم أن هناك أربعة سيناريوهات متوقعة للأمن :

1- سيناريو الهيمنة الأمريكية: وهي تقتضي الاعتماد على المساعدات الأمريكية ومشاركة اسرائيلية ضد التجمعات الاسلامية، وتقليص أو تهميش الدور العربي وتجاهل الأمن القومي الإفريقي، ويحاول هذا السيناريو الجمع بين متناقضات الأمن الإسرائيلي والأمن العربي.

2سيناريو التعاون الإ ً قليمي بين الإسرائيلي والدول اللإفريقية في ظل عملية سلمية وتعاون إقليمي متعدد الأطراف، وتقليص التناقض الأمني الإفريقية- زنوج- وإسرائيل .[5]

3- سيناريو القومي الأسلامي: يتضمن وجود رؤية عربية – إسلامية ذات أبعاد إقليمية عظمى تلعب فيها بعض الدول الإسلامية دور القيادة والتأثير من أجل ابقاء الوضع دون تدخل الأجنبي ومحاولة إحياء الروح القومية والتوحيد الشخصية الإفريقية. وإحتواء قضايا القارة في إطار منظم بعيد عن التهديد الخارجي.

---

[1] حسام سويلم، المرجع السابق، ص 78.
[2] خليل ابراهيم الطيار، المرجع السابق، ص 23.
[3] سماح السيد، المرجع السابق، ص 13.
[4] المرجع نفسه.
[5] Gitelson susan,op- cit,p 44.

4- يسناريو واقعي مرحلي: يقوم على اساس رؤية وظيفية تعمل على تحييد التهديدات الإسرائيلية، وتكثيف التعاون الإفريقي – عربي زنجي- (أسود أبيض) وترتكز هذه الرؤية على الأبعاد العسكرية الأمنية، وتعطيالأولوية للأبعاد الاقتصادية والديموجغرافية والتعاون الإقليمي، من أحل ملء فراغ والتحقيق التنمية الاقتصادية الأمني والتنسيق السياسي.[1]

[1] زكيا حسين، المرجع السابق، ص 23.

ناهيك أن التواجد الدبلوماسية العربية في القارة سيوطد العلاقة بين العرب وإفريقيا لدفعها نحو مجالات متعددة، ومع تواجد الروابط العربية الافريقية تدعمها عوامل تاريخية، وحضارية ودينّة ولعل انتشار لاسلام في القارة هو العامل المهم الذّي يمكن استشماره لصالح القضايا العربية، وفي ظل غياب الحضور العربي الواضح في افريقيا ، ينشط الاسرائيليون باندفاع كبير للعمل بموجب خطة مدروسة ووفق استراتيجية تقوم على نظرية المراحل والتدريجية في إقامة علاقات مع الاقطار الإفريقية لخلق مناطق نفوذ اسرائيلية توظف لإنهاك الجسد العربي.

لا شك أن هذا الوجود الإسرائيلي يمثل خطراً يتهدد القارة الإفريقية، ويعيق تطوّر علاقات دولها بالأمة العربية والإسلامية، وقد استطاع أن يتغلغل في الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهو ما يجعل نفوذه قوياً في التأثير في الدول الإفريقية, وتوجيه سياساتها إلى ما يخدم مصالح إسرائيل، ويحقق أهدافها الإستراتيجية, وذلك أمر يحتاج إلى مراجعات شاملة، وحسابات دقيقة، ويحتاج إلى دراسات عديدة، وأعمال كثيرة، يتوزع عبء الجهود فيها على الكيانات الإفريقية، والكيانات العربية والإسلامية، الرسمية وغير الرسمية منها، قبل أن تتحول إفريقيا إلى مستوطنة يهودية.

أخيراً فإن التغلغل الإسرائيلي نحو القارة الأفريقية يحمل في طياته الكثير الكثير من الدلالات الخطيرة، لا سيما مع تغير تحالفاتها القديمة مع الأنظمة المتساقطة، وتحولها من "دول جوار" إلى "دول سوار"، تضيّق الخناق عليها، مما يحتم على صناع القرار الإسرائيلي البحث عن حلفاء جدد، هم في أمس الحاجة لها في المجالات الاقتصادية والأمنية والعسكرية، وفي المقابل يضع أسئلة كبيرة مكلفة على الجوار العربي للأفارقة، بضرورة التنبه والتيقظ لما قد تخبئه المرحلة القادمة التي قد تحمل في طياتها نفوذاً إسرائيلياً غير مسبوق على حدودهم الجنوبية والشرقية.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال ما تقدم يمكن استخلاص مجموعة من النتائج على النحو التالي:

- أفرزت التحولات الجذرية العميقة التّي مست السياسة العالمية، مجموعة من الديناميكيات الجديدة والفعالة على المسرح الدولي، أرغمت حقل الدراسات الأمنيّة والإستراتيجية والدراسات المستقبليّة، على التكيف مع سرعة ووتيرت هذه التحولات ما أوجد ضرورة قصوى لإجاد مفاهيم حديثة، وإعادة صياغة منظورات جديدة استجابتا للبيئة الدولية الجديدة، هكذا تولى مجموعة من الدارسين مهمة مراجعة مفهوم الأمن وإخراجه من المفهوم الضيق العسكري، إلى المفهوم الموسع يشمل ابعاد جديدة، بالإظافة إلى تطويرا وتزايد الإهتمامات بالدراسات الإستراتيجية وتكيفها بما يخدم المصالح الدولية وما يتماشى مع التغيرات البيئة الدولية، إرتبطت هذه التغيرات أساسا بفعل والتحول الذّي عرفته هذه المفاهيم بفعل تحول طبيعة التهديدات والمخاطر التّي تهدد أمن الدول، والتّي ظهرت بشكل جديد عابر للحدود الوطنيّة والقارية.

- يتفق المؤلفين على أن الأمن مفهوم مثير للجدل، كما أن الخلاف حول ما كان التركيز يجب أن ينصب على أمن الأفراد، والدول، أوالعالم ككل، لا يزال قائم. وعليه بما أن مفهوم الامن لا يمثل موضوع دراستنا بل يمثل أحد مستوياته التفسيرية، فإننا تقصد بمصطلح الأمن في هذه الدراسة، وذلك الاجماع الذّي وصل إليه معظم المهتمين بالدراسات الإستراتيجية والأمنّية، والذّي يقول" **الأمن هو غياب أي تهديد للقيم الرئيسية سواء كانت قيم تتعلق بالفدر أو بالمجتمع"**

- الإستراتيجية: كغيره من المصطلحات، هناك اختلافات متفاوته النسب حول المقصود بمصطلح الاستراتيجية، وترجع هذه الاختلافات، بالأساس إلى إختلافات خلفيات، ومنطلقات، وأهداف المفكرين. وفيما يخص هذه الدراسة، نستعمل هذا المصطلح للغسارة إلى ذلك المعنى الذّي قدمه"**باري بوزان**" للإستراتيجية من خلال قوله" هي كل ما يركز على استعمال، أو التهديد باستعمال العنف أو إحدى أدواته، من طرف وحدات سياسية في سبيل الدفاع عن مصالحها ضد وحدات سياسية أخرى".

- يأخذ الكثيرون على الأفكار السياسية الإفريقية، وكذلك ما يترتب عليها من سياسات، أنها في جانب كبير منها تاتي ردود أفعال لممارسات وأفكار من خارج القارة، فالوحدة اللإفريقيا جاءت نتاج معاناة الأفارقة والسود بصفة خاصة من التميز العنصري وتهميش، ثم من مساوئ الاستعمار، وفكرة الزنوج والأصول الزنجية يراها البعض أنها ردا على دعاوى التفوق العنصري الأبيض، مثلها في ذلك فكرة النهضة الإفريقية التّي هي –بما تضمنه من المناداة بالعودة إلى القيم الإفريقية الأصلية- من جهة نظر هذا الفريق، رد فعل تجاه مساعي التنميط، والقولبة- والتذويب الفوارق فيما بينهم.

والواقع أنه لا يمنك فصل الفكر عن الواقع، وعليه لا يتصور أن تأتي أفكار في المجتمع الأفريقي أوغيره خالصة وخالية من تاثير خارجي في ظل علاقات التدافع والتشابك بين الأمم والشعوب .

وما يزيد من وطأة على الساحة الإفريقية وما شبهها من ساحات أنها قبعة وما زالت طويلا في مركز الملتقى الثقافي والفكري من العالم الغربي، وحيل بينها وبين تراثها بسبل ووسائل شتى ترغيبية وترهيبية في ظل نخب معظمها يدين للغرب ثقافة وفكرا ومنصبا وعملا، الأمر الذّي حال دون انتقال أفكار النهضة الذاتّية وإحياء المواريث الإجابية في التراث الأفريقي من مرحلة الدفاع ورد الفعل إلى مرحلة بناء النموذج المحتذي واقعا وعملا، فالعبرة ليست بمدى مثالية الأفكار، وإنما المحك الرئيسي هو القدرة على توظيف تلك الأفكار لخدمة الشعوب الإفريقية.

- نستخلص في الأخير بالقول أن المشكلة اليهود هي في اليهود أنفسهم وليست في اضطهاد العالم لهم فهم الذذين يأججون الفتن ويخلقون االمشاكل، يقول فيهم القرأن **{كلما أوقدوا نارا للحرب أطفأها الله ويسعون في الأرض فسادا والله لا يحب المفسدين} المائدة**"أية 64".

في الأخير نقدم مجموعة توصيات علمية لإستكمال هذا العمل البحثي المرتبط بالاستراتيجية الاسرائيلية إلى ثلاث مسائل:

1- ما هي أبرز الملامح التّي علقت في أذهاننا للخطوط الأربعة: الاقتصادية، والسياسية، و الاجتماعيةن والاستراتيجية، والعلاقات الدولية والاقليمية لإسرائيل، على الصعيدين: الواقعي والمستقبلي، بمعنى ما هي العوامل والمؤثرة والمحددات لحركة المستقبل التّي يمكن نقراها معا وتصبح ثقافة حقيقية يمكن أن نبني بها المستقبل.

2- التوصيات الممكنة والمتاحة للموقف الإفريقي، والمشروع العربي على الصعيد القوى السياسية الشعبية، في التعامل مع إسرائيل.

3- التوصيات المتعلقة بما يمكن أن نتناوله أو ندرسه في حلقة نقاشية، أو دراسة مكملة لهذا العمل البحثي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- المصادر:

- القرآن الكريم

2- **المصادر**

أ-**باللّغة العربية**:

أ-1- **الكتب**:

1- إبراهيم، العابد. **سياسة إسرائيل الخارجية**. بيروت : مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية.

أحمد داود، سليمان. **نظرية الإستراتيجية العسكرية الحديثة**. بغداد:دار الحرية للطباعة ، 1998.

2- الاقداحي، هشام محمد. **معالم الدولية: رؤية معاصرة**. مصر: مؤسسة الشباب، 2008.

3- بدهشور، رؤوبين. **ثقافة الأمن الاسرائيلي: مصدرها وتاثيرها بالديمقراطية الاسرائيلية**. ترجمة : مركز باحث لدراسات، 2004.

4- بدوي، أمحد زاكي ، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**(بيروت: مكتبة لبنان،1977)، أمحد زاكي

36- بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**(بيروت: مكتبة لبنان،1977

5-البلداوي عبد الله عليّ حسن. **كشكول القائد السياسي والعسكري والأمنّي**. بغداد: مركز عكبرا للدراسات والبحوث، ط1، 2008.

6- بليس، جون و سميث ستيف. **عولمة السياسة العالمية**. ترجمة مركز الخليج للبحث، 2004.

7- بندي، جيروم وآخرون. **مفاتيح القرن الواحد والعشرين**. ترجمة: حمادي الساحل. تونس: المجمع التونسي للعلوم وأدان، 2003.

8- بوعشة، محمد. **العرب المستقبل في الصراع الدولي**. جزائر: الدارالعربية للنشر، 2004.

9- حداد، رمون. **العلاقات الدولية"نظريات العلاقات الدولية أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل العولمة**. بيروت: دار الحقيقة، 2000.

10- حسن، حمدي، عبد الرحمان. **افريقيا والقرن الوحد والعشرين: رؤية مستقبلية**. مركز البحوث والدراسات، جامعة القاهرة، 1997.

11- حمد سليمان، المشرفي، **التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا**. القاهرة: دار الجامعة المصرية. 1972.

12- الرشيدي، محمد احمد. **التسوية السلمية للمنازعات الحدودية والمناوعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة**. الامارات العربيةالمتحدة، مركز لدراسات و البحوث استراتيجية ، 2000.

13- ريتشار، هاس وميجان أوسوليفان. **العسل والخل :الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية**. ترجمة إسماعيل عبد الحكم.القاهرة :مركز الأهرام.

14- سعيد محمد، السيد. **النظام الدولي الجديد**. بغداد: دار الشؤون الثقافية،1995.

15- سلمان، أحمد داود. **نظرية الإستراتيجية العسكرية الحديثة**. بغداد: دار الحرية، 1984.

16- سويلم، حسام. **اسرائيل ونظرية جديدة للحرب**. القاهرة: دار الشرق، 1998.

17- صالح عبد الحميد، محمد، قانون المنظمات الدولية"الامم المتحدة". بيروت: درا المطبوعات الجامعية، ط8، 1997

18- عامر، مصباح ، **نظرية العلاقات الدولية:حوارات النظرية الكبرى**. القاهرة: الكتاب الحديث، 2009.

19- عبد الحميد، حسن درويش. **الإستراتيجية الأمنية الحديثة المعاصرة**.القاهرة: دار الكتاب المصري، 1999.

20- علام عمر،عبد العالى. **المجتمع الاسرائيلي وثقافة الصراع.** مصر: دار العلوم للنشر،2007.

21- عمر، محمد بشير.**العلاقات الإسرائيلية الأفريقية دراسة تحليلية**. الخرطوم: معهد الدراسات الأفريقية والأسيوية، 1987.

22- العوني، محمد علي. **سياسة إسرائيل الخارجية في إفريقيا**. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1973.

23- غضبان ، مبروك. **مدخل للعلاقت الدولية.** الجزائر: الديوان الوطني لمطبوعات الجامعية.

24- غليون، برهان. **المسالة الطائفية ومسكلة الأقلية**. بيروت، دار الطليعة للنشر والطباعة، 1979.

25- كلاوزفيتز، كارل.**الوجيز في الحرب**. ترجمة: ديري والهيثم الأيوبي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1997.

26- كوهين، دافيد. **إفريقيا والعالم الأفروآسيوي**. تل أبيب: ندار عام عوفيد، 1963.

27- الكيالي، عبد الوهاب. **موسوعة السياسية.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر.

28- سعودي، محمد عبد الغني. **افريقيا دراسة في الشخصية الاقليمية.** القاهرة: 1976.

29- النحال، محمد وفارس النعيمي، **تطور الاستراتيجية الإسرائيلية في القرن الإفريقي والبحرالأحمر**. السودان: مركز الراصد للدراسات، 2003.

30- منصور محمد ابراهيم ، **الدراسات المستقبلية: ما هيتها وأهمية توطينها عربيا**. مركز الدراسات المستقبلية، جامعة اسيوط.

31- منظور ابن. **لسان العرب**. ط1. القاهرة: دار الحديث، 2003.

32- ميدايرل، ادوارد وآخرون. **رواد الإستراتيجية الحديثة"الفكر العسكري من ميكيافيلي إلى هتلر"** . ترجمة: محمد عبد الفتاح ابراهيم. د.ب، د.د، ط3، 1960.

33- هارت ليدل. **الإستراتيجية وتاريخها في العالم**. ترجمة: محمد عبد الفتاح. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1956.

34-ـــ ، ـــ. **نظرة جديدة إلى الحرب**. تر: أكرم ديري. د.ب، الدار القومية لطباعة والنشر،1968.

35- يوسف، حتي ناصيف. **النظرية في العلاقات الدولية**. د.ب، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع1985.

أ-2-المجالات والدوريات:

1- ابراهيم، سليم رجاء ،"النظام العالمي الجديد وانعكاسه على افريقيا" **مجلة السياسة الدولية** 107 (1992) .

2- إسماعيل، خالد"علاقات إسرائيل بالدول النامية لعام 1983" **السلسلة الإعلامية** 17.

3- بن عنتر، عبد النور "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"**مجلة السياسة الدولية**، العدد 160، أفريل 2005

4- جدى، احمد "الفكر العرب والمستقبل مدخل اشكالي ومنهجي" **مجلة الوحدة المغرب** 12 (1991).

5- حنفي، علي خالد "الاقليمية الجديدة في افريقيا" **مجلة السياسة الدولية** 144(2011).

6- زهران، جمال علي "الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة"**مجلة السياسة الدولية** 184(2008).

7- صالح ناهد "المنهج في البحوث المستقبلية"**عالم الفكر الكويت** 14(2008).

8- طه ،محمد احمد "قضايا والنظام العالمي الجديد، قضايا افريقيا والنظام العالمي الجديد" **مجلة السياسة الدولية** 113(1993)

9- الطيار، خليل ابراهيم"محاولة إسرائيل لعودة الى افريقيا وعلاقتها باتفاقيات التعاون الاستراتيجي مع الولاياة المتحدة" **شؤون العربية** 47(1986).

10- العاصي، حسن "ابعاد الاختراق الاسرائيلي للقارة السوداء" **مجلة باحث للدراسات.**

11-عبيد المحمدي، أحمد سلمان"الاستشراف النبوي في الجانب السياسي وأثره تفعيل التخطيط الاستراتيجية"**مجلة جامعة تريك للعلوم** 1 (2012).

12- عرفي، محمد مصطفى"افريقيا في النظام الدولي الجديد" **مجلة السياسة الدولية** 129(1997).

13- السيد عوض، عثمان"المسكلات الافريقية بين قمتين" **مجلة السياسة الدولية** 152(2003).

14- شكري، عز ادين"ازمة الدولة في افريقيا" **مجلة السياسة الدولية** 110(1992).

15-عزو محدم، عبد القادر"اثر العوامل الداخلية والخارجية في عدم الاستقرار السياسي في افريقيا" **الحوار المتمدن** 2976 .

16- غازان ناعوم "إسرائيل وأفريقيا" **مجلة دراسات إستراتيجية**. مؤسسة الأبحاث العربية بيروت،1981.

17-غودي، ميشال وقيس الهمامي"الاستشراف الاستراتيجي المشاكل والمهام" **كراس ليبسور** 22 (2005).

18- المحمدي، أحمد سلمان عبيد"الاستشراف النبوي في الجانب السياسي وأثره تفعيل التخطيط الاستراتيجية"**مجلة جامعة تريك للعلوم** 1(2012).

أ- 3- **الجرائد**:

1- اباه السيد، ولد"أبعاد التغلغل الاسرائيلي في افريقيا"، **صحيفة الشرق الاوسط**، 1999.

2- ازراج ،عمر"تحديات القارة الافريقية من أجل حلول لقضايا الاوسط"، **صحيفة الحقائق**، 2004 .

3- ـــــ ، ـــ "تحديات القارة الافريقيا: من اجل حلول القضايا القبلية والاثنية"، **جريدة الخبر**، الخميس 2008.

4- لهيب، عبد الخالق"إسرائيل تودلج علاقاتها بإفريقيا كأساس إستراتيجي" **صحيفة البيان**، 1 جانفي 2003.

أ-4- دراسات غير منشورت:

1- الشافعي،ألفت عبد الغني" التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا"، **مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط**، القاهرة 10- 12 أبريل 2007م.

2- شبانة، ايمن السيد محمد احمد الصغير حسن "ظاهرة التدخل الاقليمي في الصراعات الداخلية الافريقية بعد الحرب الباردة: الكونغو الديمقراطية نموذجا"(مذكرة لنيلة شهادة ماجستير، جامعة القاهرة، 2003).

3- حموم، فريدة "الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية"(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كليه العلوم السياسية والإعلام،2004).

4- زقاغ، عادل"النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية"(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوره، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، 2009).

5- معمري، خالد "التنظير في الدراسات الأنية لفترة ما بعد الحرب الباردة:دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر"(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة،2008).

6- نوفل احمد سعيد. **دور اسرائيل في تفتيت الوطن العربي**. مركز الزيتونة للدرايات والاستشرافات، 2008.

أ-5- المواقع الألكترونية:

1- أحمد الحاج، عاصم فتح الرحمن"إسرائيل وأفريقيا- الجهود الإسرائيلية لإختراق القارة الأفريق"،(يوم: 2015/4/25، الساعة: 33/14) في: **http://www.online.sd**

2- السيد سماح،" التكامل الاقليمي كالية لتعزيز السلم والامن في افريقيا"، يوم: 5012/26/16 http://www.marefa.org ص 5.

3- الصغيرعلى، عيد محمد احمد "استشراف المستقبل العربي".،يوم 2015/3/12. مقال من الموقع الالكتروني: **www.wfs.org** .

4- حسين، زكريا "الأمن"، تاريخ : 2/20 /2015في: **www.un.org/arabic/securty**.

5- طه محمد، فارس "أثر الاستشراف والتخطيط المستقبلي في العالم والتعليم في ضوء السنة النبوية". الساعة: 22/2/2015.من الموقع: www.pdffactory.com

6- سامر، مؤيد"الإستراتيجية من منظور وظيفي إجرائي"،(مقال لمركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية)، تم تصفح الموقع : 2015/4/15، من الموقع الالكتروني: www.pdffactory.com

عبد الغفار اسماعيل عبد الكافي "غدارة الصراعات والازمات الدولية"، اليوم:2015/4/15، في: **http://www.4shared.com/document/lXVzayi0/_.html**.

7- منصور، أحمد ، "الإختراق الإسرائيلي للعالم العربي"، يوم: 2015/4/22، في: **http://www.soorya_info.com**.

8- وهدان، وهدان " الصراعات العرقية والأمن القوومي" منتديات الحوار الجامعية السياسية ، التاريخ: 2015/4/13، من الموقع الالكتروني: www.ahmedwahban.com

9- وليد، عبد الحي"الدراسات المستقبلية النشأة والتطور والأهمية"**مجلة التسامح** ، يوم 2015/4/23، من الموقع اللكتروني: http://www.altasamoh.net/Article.asp?Id=44

ب- اللغة الأجنبية:

1-Books :

1- A.Ledeen, Michael.**The Israeli Connection**. in Michael Samuels *et al*, eds. *The Washington Review*, 1978.

2 -A.MAZRUI,ALI.”introduction the causes and costs of war in africa from liberatoi struggles to the”war on terror”. paul tiyambe zeleza.

3 - Barry, buzan, **lene hansen, the evolution of intirnatoinal securitystudies**. press:cambridge university press,2009.

4 - Battistell, Derio **,theories des relatoins internatoinale.** Paris : presses de le fondatoin internatoinale.2003.

5 - Bernard, Reich. **Israel's Policy in Africa**. *Middle East Journal.* Winter 1964),

6 - Bjorn, Moller**. the concept of security :the pros and cons of expansion and contraction.** finland : tampere,2000.

7 comish Edwerd**. your tool for preparing for the future.** the future,vsa,jan, feb, 1998.

8 - David, Grondin anne. Merie D'Aoust, , Et Alex Macleod «Les Etudes de sécurité », Dans :Alex Macleod, et dan O'Meara, théories des relatatoins internatoinales : contestations et résistances.

9 - Decalo**. Israel and Africa: The Politics of Cooperation, A study of Foreign Policy and Technical Assistance**. Unpublished Ph.D. dissertation, University of Pennsylvania. 1970.

10- Decalo, **Israel and Africa: forty years,1956-1996.** Gainesville and London**:** Florida academy press.1998.

11- HAROLD J. **Salemson, cheikh anta doip precolonial black Africa**. monufactured in the united staes of America.1987.

12 - Mead, Eale Edward **La stratégic**. Baris :gtoup universitaire français, 1990).

13-Mitchell ,G.Bard « **Israel sinternational relations : the evolutoin of israel's africa policy.** press : CA:univerity of california, 1983.

14 - Mohammad, ayoob**. the third world securitt predicament.**comparative political studies. 1976.

15- Mordechai, Kreinin. "**Israel and Africa: The Early Years**" in Curtis and Gitelson.

16 - Mordechai Kreinin, ***Israel and Africa***, (NY: Praeger, 1964)

17 - N. rosenau James. **linkage politics**. London : collier-Macmillan limited. 1967.

18 - NADIIA, MOTRENKO,"**approaching security of eastern European postsoviet states a therd world security persective.** Budapest, hungary, 2009

19 - Joseph, Kraft. **Letter From Addis Ababa**. *The New Yorker*, (July 31, 1978)

20- Fred Halliday and Maxine Molyneux**. *The Ethiopian Revolution***, (London: NLB, 1981).

21 - S'Gray, Colin. **War, Peace and international relations »An introducyion to strategic history »** (London and new york : 2007).

22 - Samuel, Decalo « **Israel and africa the polics of cooperatoin »,** (U,S ,A : UNPUBLISHED PH.D DISSERTATION ? UNIVERSITY OF PENNNSYLVANIA.1970).

23 - Snultz, Richard. **Roygodson, and Ted Ggreenwood, ede,security studies the 1990**. new york :Bressey's.1993.

24 - Susan, Gitelson ,**Israel's African Setback in Perspective**. in Michael Curtis and Susan Gitelson, eds., *Israel in the Third World*, (NJ: Transaction Books, 1976).

25-W.warn wagr, **the next three futures**, new york & london : greenwood press 1991.

b-2- Articles

1 - Abel, Jacob "Israel's Military Aid to Africa, 1960-1966". ***Journal of Modern African Studies***, August 1971.

2 - Apdalla, bujra," African conflicts: their causes and their bolitical and social environment". **DPMF OCCASIONAL paper**. No,4, p p 15 16.

3 - Bernad, finel"what is security ?why the debate matter **»national security studies quarterly** »"vol 4, no 4 (fall,1998).

4 - Charles, Glover,. « war and change in world politics **», in world politics**, N° 5, vol 1.

5 - J. KIM" THESOURCES OF INSECURITY IN THE THIRD WORLD: external or internal?"**. wias discussion paper,**no 007.

6 - Kenneth, n. waltz ," realist thought and neorealist theory". **Journal of international affairs**,vol4.

7 - Merch, Jemes. « the powar of power »,in david easton, varieties of political theory, in (Google recherche livres).

8 - Peter, Schwab, "Israel's Weakened Position on the Horn of Africa," ***New Outlook***, (April 1978).

b-2- Articles dans les sites web:

1 - daruis, Mahdi nazemroaya" **Israel and Libya: Preparing Africa for the "Clash of Civilizations**

", Introduction by Cynthia McKinney,journal nasionale.2002 .

2 -Joh,J.Mearsheimer « structural realism » qwd, 15/3/2015, pm 20/45,p 72 .in : www.realisticforeignnpolicy.org

المحتوى.....رقم الصفحة
شكر وعرفان..... –
إهداء..... -
مقدمة .....أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة" تاصيل مفاهيمي وضبط منهجي".....1-33
المبحث الأول: ضبط إجرائي لمفهوم الاستراتيجية.....02
المطلب الأول: الإستراتيجية" ضبط مفاهيمي للمصطلح".....02
المطلب الثاني: مقتربات دراسة الاستراتيجة.....08
المبحث الثاني: ضبط إجرائي لمفهوم الأمن.....12
المطلب الأول: ضبط مفهوم الأمن.....12
المطلب الثاني: التجاورات النظرية لمفهوم الأمن.....16
المبحث الثالث: الاستشراف الإسراتيجي.....24
المطلب الأول: ضبط إجرائي لمفهوم الاستشراف الاستراتيجي.....24
المطلب الثاني: المقاربات النظرية للإستشراف الاستراتيجي.....33
خلاصة الفصل الأول.....34
الفصل الثاني: إفريقيا" دراسة أمنية للقارة".....35-62
المبحث الاول: ايديولوجية إنعدام الأمن في إفريقيا.....35
المطلب الأول:حروب القرن 20 وتهديد الأمن.....35
المطلب الثاني: انعدام الأمن"أبعاد داخلية وخارجية".....40
المبحث الثاني: إفريقيا بين المواجهة وتظام 46
المطلب الأول: الوحدة الإفريقية(تجانس أم تضامن).....46
المطلب الثاني: الشخصية الإفريقية (التواصل والتوحيد).....51
المبحث الثالث: الرؤية الأمنية داخل إفريقيا.....55
المطلب الأول: الرؤية الأمنية العربية في أفريقيا.....55
المطلب الثاني: الرؤية الأمنية الإسرائيلية في إفريقيا.....59
خلاصة الفصل الثاني.....62
الفصل الثالث: التوجهات الإستراتيجية الإسرائيلسة في القارة الإفرقية.....63-86
المبحث الاول: التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي في القارة الإفريقية.....63
المطلب الأول: إفريقيا منطقة نفوذ إسرائيلية.....63
المطلب الثاني: مراحل تطور العلاقات الإسرائيلية الإفريقية.....69

المبحث الثاني: أولوية الإستراتيجية الإسرائيلية في إفرقيا.....78
المطلب الأول: السياسة الإسرائيلية و البحث على الهيمنة.....78
المطلب الثاني: الأهداف الإستراتيجية لإسرائيل.....83
المطلب الثالث: الإستراتيجية ينون وتهديد الأمن الإفريقي.....86
المبحث الثالث: رؤية استشرافية للبعد الأمني في أفريقيا.....88
المطلب الأول: مستقبل إسرائيل وتنامي الشعور القومي الإفريقي.....89
المطلب الثاني: مستقبل الأمن القومي في إفريقيا.....91
خلاصة الفصل الثالث.....93
خاتمة 94
قائمة المراجع.....96
الفهرس.....104